جامعة مــؤتة
عمادة الدراســات العليا

السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي

إعداد الطالب
أمجد سالم عطوان المعايطه

إشراف
الدكتور صداح الحباشنه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقـــات الدوليـــة قســـم العلـــوم السياسية

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أمجد سالم المعايطة الموسومة بـــ:

السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/7	مشرفاً ورئيساً
د. احمود علي أبو سليم		2013/5/7	عضواً
د. فوزي احمد تيم		2013/5/7	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		2013/5/7	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

الإهداء

إلى من رباني صغيراً .... ودعمني كبيراً .... علـــى مواجهـــة الـــصعاب..... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة .

والدي الحبيب

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها .... ففي حضنها وجـــدت غذائي.... شربت من كأس لبنها ونهلت من معين مادة الحياة عندها.... فقد أرضـــعتني الحب والوفاء ... وعلمتني كيف أصبو الى العلم وأطلبه ...طفلاً رضيعاً .... وصـــبياً يافعاً .... وأسعى اليه على حيطان سن الرشد والبلوغ ... والدتي موئل العلم والإيمـــان .... وباحة الحب والحنان .

والدتي الحبيبة

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة.

أمجد سالم عطوان المعايطه

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع، كما هو واجب علي في هذا المقام أن أزجي شكراً إلى أستاذي المشرف الدكتور **صداح الحباشنه** الذي أخذ بيدي وعلمني منهج البحث العلمي .

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم السديدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أمجد سالم عطوان المعايطه

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها
1	1-1 خلفية الدراسة
2	1-2 أهداف الدراسة
3	1-3 أهمية الدراسة
3	1-4 مشكلة الدراسة
4	1-5 أسئلة الدراسة
4	1-6 مصطلحات الدراسة
6	1-7 منهجية الدراسة
6	1-8 الإطار الزمني للدراسة
	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
7	2-1 الإطار النظري
7	2-1-1 ماهية السياسة الخارجية وأهدافها
12	2-1-2 نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية
18	2-2 الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: مقومات السياسة الخارجية القطرية
22	3-1 الثورات العربية: المفهوم والأسباب
27	3-2 المواقف الدولية والإقليمية من الثورات العربية
27	3-2-1 المواقف الدولية من الثورات العربية
36	3-2-2 المواقف الإقليمية من الثورات العربية

الفصل الرابع : السياسة الخارجية القطرية

4-1 لمحة عن السياسة الخارجية القطرية 41
4-2 السياسة الخارجية على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي 43
4-2-1 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الخليجية 43
4-2-2 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة العربية 46
4-2-3 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الإسلامية 46
4-2-4 السياسة الخارجية القطرية تجاه تجاه النظام الدولي 47
4-3 مقومات السياسة الخارجة القطرية 47
4-3-1 المقومات المادية 47
4-3-2 المقومات الاعتبارية أو القيمية 52
4-3-3 المقومات الإعلامية 61
الفصل الخامس: السياسة القطرية تجاه دول الربيع العربي 65
5-1 محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي 66
5-2 توظيف قطر للدبلوماسية الاقتصادية في ثورات الربيع العربي 74
5-3 دور قناة الجزيرة في الثورات العربية 79
5-4 مواقف السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورات العربية 94
الخاتمة **105**
النتائج **106**
المراجع **108**

الملخص

السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي

أمجد سالم عطوان المعايطه

جامعة مؤتة 2013م

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه الثورات العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هذا الهدف فقد انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية: ما هو أثر السياسة الخارجية لدولة قطر وخاصة فيما يتعلق بثورات دول الربيع العربي على مكانتها العربية والإقليمية والدولية بشكل عام؟ وما هي حقيقة ترجمة قناة الجزيرة للسياسة الخارجية القطرية، وأثر ذلك في بلدان الربيع العربي؟

وتوصلت الدراسة إلى أن دولة قطر قد استخدمت أدوات متعددة معتمدةً في ذلك على القوة الناعمة بمعنى ممارسة النفوذ من خلال الطرق الدبلوماسية، والإكراه، وبناء القدرات، والتعاون المدعوم بالشرعية، والنفوذ الاقتصادي، وذلك في محاولة منها للتغلب على تواضع إجمالي قدراتها المادية، مقارنة بالدول الكبرى، ويتطلب فهم نزوع قطر لاستخدام هذا الشكل من القوة تحليل ما تمتلكه من عناصر القوة الأخرى. فبعد انهيار النظامين التونسي والمصري في شباط 2011، أصبحت العاصمة القطرية الدوحة المركز الإقليمي الرئيسي للدعم الدبلوماسي واللوجستي للانتفاضات في ليبيا واليمن وسوريا ففي البلدان الثلاثة دعمت قطر وبقوة قلب الأنظمة القديمة وذلك تحقيقاً لأهدافها ومصالحها.

Abstract

Qatari foreign policy toward the Arab Spring

Amjad Salem Atwan Al-Ma'ayteh

Mutah University- 2013

The aim of this study is to analyze trends foreign policy of the State of Qatar to the Arab revolutions, the study relied on descriptive analytical method, and to achieve this goal has launched the study of the following questions: What is the impact of the foreign policy of the State of Qatar, especially with regard to revolutions countries of the Arab Spring on its Arab, regional and international in general? What is the truth about Al-Jazeera translation of the country's foreign policy, and its impact on the Arab Spring countries?

The study found that the State of Qatar has used multiple tools relying on soft power in the sense exert influence through diplomatic means, and coercion, and capacity building, and cooperation backed legitimacy, and economic influence, and in an attempt to overcome the modest total capacity material, compared to the major , and requires an understanding of the tendency of Qatar to use this form of analysis of what is owned power from other elements of power. After the collapse of the Tunisian and Egyptian regimes in February 2011, the Qatari capital of Doha has become the main regional center for diplomatic and logistical support for the uprisings in Libya, Yemen and Syria in the three countries of Qatar and strongly supported the heart of the old systems that achieve their goals and interests.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 خلفية الدراسة

يحدث في أعقاب الثورات، والتحولات التاريخية في الدول، أن تأتي تحـــولات إقليمية تشمل صعود قوى وتراجع أخرى، حيث أن المنطقة العربية مرت في التـــاريخ المعاصر بمرحلتين تاريخيتين من الصراع عليها. الأولى عندما تم إدخالها فـــي إطـــار الصراع الأمريكي السوفييتي الذي بدأ عقب نهاية الحرب العالمية الثانيـــة، وخاصـــة ابتداء من انقلاب التحالفات وانقسامها إلى معسكرين متـــصارعين منـــذ عـــام 1947م والثانية بعد تداعيات زوال الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة بوضـــع القـــوة العظمى الوحيدة، وهي فترة سمحت بسعي قوى إقليمية إلى اقحام المنطقة فـــي صـــراع إقليمي كل منها يسعى إلى توسيع دائرة مصالحه. وكان أبرزهـــا "إســـرائيل" وإيـــران وتركيا، مستفيدة من الفراغ الاستراتيجي الذي تركه العرب. كانت هناك عوامل مساعدة من الخارج لدعم هذا الفراغ ، سياسات تفتيت المنطقة، وإغراقها في أزمات من داخلها ومن حولها ممتدة من العراق وحتى إفريقيا في السودان والصومال، الثورة جاءت في إطار إقليمي ودولي محمل بدعوات إلى التغيير، فهي حدث يتزامن مع تراجع الغـــرب اقتصادياً، وبدء انطلاق موجات احتجاجية للشعوب خرجت إلى الشوارع تضغط لإعادة النظر في السياسات الداخلية والخارجية على السواء.

أبرز وأهم ملامح المرحلة الجديدة في المنطقة أنها مرحلة "انتقالية" بكل المعاني والأشكال ويشمل ذلك كافة دول المنطقة سواء التي شهدت تغييرات جذرية على مستوى نظام الحكم، أو تلك التي لم تطلها يد التغيير، فالأولى لم تستقر الأمور لديها بعد، أما الثانية فتسعى إلى تجنب التغيير أو على الأقل إحداثه بشكل إرادي لا اضطراري، والنتيجة في الحالتين أن دول المنطقة تعيش فعلياً حالة انتقالية، تتفاوت فقط في درجتها وطبيعتها بين دولة وأخرى. الملمح الثاني المهم أن الدول العربية أصبحت كلها تراجع سياساتها الداخلية والخارجية، بعد أن أثبتت السياسات القديمة فشلها ليس فقط في تحقيق

مكانة متقدمة للشعوب العربية، بل في الحفاظ على الحد الأدنى اللازم لحياة كريمة، وبالتالي العجز عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

لقد ساهمت الثورات العربية في إحداث تغيير في بروز قوى جديدة ومنها دولة قطر والتي على الرغم من صغر الرقعة الجغرافية التي تشغلها، إلا أنها تمتلك موارد اقتصادية قوية ساهمت في منحها عنصر قوة في سياستها الخارجية وجعلها تقوم بدور الوسيط في كثير من النزاعات والقضايا العربية والإقليمية مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية والحرب الإسرائيلية على لبنان ومشاكل القرن الأفريقي، والملف النووي الإيراني.

أصبحت التحركات الدبلوماسية القطرية، تمثل ظاهرة لافتة للنظر لدى المحللين والباحثين، والمختصين في دراسة السياسات الخارجية الإقليمية والدولية؛ إذ تشير العديد من التقارير الرسمية ومراكز البحوث العربية والعالمية إلى الدور المتعاظم، الذي لعبته الدبلوماسيات الخليجية، ولاسيما القطرية منها، في دعم ومواكبة الحراك العربي، أو ما يصطلح عليه إعلاميا بـــ "الربيع العربي"، وأحيانا في التأثير على مساره السياسي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالرغم من أن دولة قطر لا تحتل إلاَ مساحة صغيرة من الجغرافية العربية – الإسلامية، (حيث لا تتجاوز مساحتها (11606.8) كيلومترا مربعا، فيما لا يتعدى عدد سكانها (1732717) مليون نسمة في منتصف العام 2011، تبعا لجهاز الإحصاء القطري(جهاز الإحصاء القطري،2012 :8)، أصبحت المكانة السياسية والإقليمية لقطر في توسَع وإشعاع متزايد، إلى حدَ يمكن القول معه أن الفكرة القائلة بأن مقوم أتساع المساحة الجغرافية للدولة وعدد سكانها، ينعكس، بالضرورة، على فعالية سياستها الخارجية – كما حدَده الاستراتيجيين الغربيين أمثال "هانس مورغانتو" لم يعد ينطبق على الحالة القطرية.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي حيث برزت قطر كلاعب سياسي مؤثر في الثورات العربية 2011-2013.

1-2 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

1. توضيح وبيان التطور التاريخي والاقتصادي والسياسي لدولة قطر.
2. بيان أثر المكانة الاقتصادية لقطر في بروزها كقوة اقتصادية وسياسية فاعلة على الساحة العربية والإقليمية والدولية.
3. تحليل دور السياسة الخارجية القطرية في أحداث ثورات الربيع العربي 2011-2013.
4. توضيح أثر السياسة الخارجية لدولة قطر وخاصة فيما يتعلق بثورات دول الربيع العربي على مكانتها العربية والإقليمية والدولية بشكل عام.

1-3 أهمية الدراسة

لقد حدثت الثورات العربية في ظل بيئة دولية وإقليمية، وأدت إلى تغيير الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية وتبني الدول العربية للإصلاح والتغيير كأولوية في سياستها الداخلية، وقد لعب الاعلام دوراً رئيسياً في نجاح الثورات العربية من خلال نقل الأحداث السياسية بشكل سريع، وقد استطاعت دولة قطر أن تبرز دورها في الثورات العربية من خلال مواقفها السريعة من الثورات وتوجيه قناة الجزيرة لتبني وجهة نظر الثوار ، وكذلك برز الدعم الاقتصادي للثورات العربية سواء قبل الثورة او بعدها ، وهذا ما سيحاول الباحث إبرازه خلال هذه الدراسة.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى: أهمية علمية وأخرى عملية، كما يلي:

أ- الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة من محاولتها التعريف بمختلف العوامل والمؤثرات التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية القطرية بشكل عام، ودور

السياسة الخارجية القطرية وأثرها في أحداث الربيع العربي بشكل خاص. وكذلك البحث في أسباب تحول السياسة الخارجية القطرية من الدعوة إلى الوساطة إلى الدعوة إلى التدخل غير المباشر في بعض من دول الربيع العربي ، والتدخل المباشر كما في الثورة الليبية.

ب- الأهمية العملية: تكمن أهمية الدراسة أيضاً في أنها دراسة حديثة تقدم للعديد من الباحثين معلومات تمكنهم من المساهمة في إثراء الدراسات العربية في مجال السياسة الخارجية عموماً، ومجال السياسة الخارجية القطرية، وخاصةً في ظل ما يُسمى بـــ"الربيع العربي".

1-4 مشكلة الدراسة:

تحاول دولة قطر أن تقوم بدور في المنطقة قد لا يتناسب بالضرورة مع إمكاناتها كدولة، وقد برز هذا الدور من خلال الوساطة القطرية في كثير من النزاعات والقضايا العربي ومنها الازمة اللبنانية، والسودان، وغيرها من المبادرات التي طرحتها دولة قطر وقد شكلت ثورات الربيع العربي فرصة أمام دولة قطر لبلورة وصقل دور اقليمي فاعل ومؤثر، مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية، أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الضعيف، وقد تمكنت قطر، نتيجة لصغر حجمها وهيكل عملية صناعة القرار فيها، من التعامل بسرعة مع الأحداث في المنطقة والإقليم، وهو ما أعطاها ويعطيها ميزة نسبية وفرصة لتخطي القوى التقليدية في المنطقة.

إن ما تسعى إليه دولة قطر هو أن تظل في قلب أحداث المنطقة، وأن تحاول أن تقوم بدور الوسيط بين المنطقة والعالم الغربي فيما يخص بعض القضايا العربية والإسلامية. وهذا بدوره يفسر حرص قطر على التمسك بعلاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، خاصة المعادية للغرب، أو التي يتوجس الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها، مثل القوى الإسلامية، كما أنه أصبح واضحا لقطر من

خلال خبرتها في التوسط في النزاعات أنها تفتقر إلي العمق والثقل التاريخيين، وكذلك الوجود علي أرض الصراع من خلال علاقات قوية بالقوى السياسية المؤثرة في مجريات الأمور، وهو الأمر الذي تحاول قطر بناءه من خلال الرهان علي التيارات الإسلامية الصاعدة. كما أن مجرد تصدرها للرأي العام العربي، كمدافعة عن الثوار الراغبين في الحرية والديمقراطية، هو في حد ذاته فرصة لتسويق الدور القطري دولياً ، لقد اثار الدور القطري في ثورات الربيع العربي إشكالية حقيقة حول طبيعة دورها في الثورات العربية ؟ سواء فيما يتعلق باستخدامها للأداة الاقتصادية أو الاعلامية من خلال قناة الجزيرة وتغطيتها للثورات ؟ وما هي الاهداف التي تسعى قطر لتحقيقها؟

1-5 أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: ما واقع السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي، وسوف تقوم بالإجابة عن الأسئلة الفرعية:

1. ما هو الدور الذي لعبته السياسة الخارجية القطرية في أحداث الربيع العربي؟
2. ما هو أثر السياسة الخارجية لدولة قطر وخاصة فيما يتعلق بثورات دول الربيع العربي على مكانتها العربية والإقليمية والدولية بشكل عام؟
3. ما هي حقيقة ترجمة قناة الجزيرة للسياسة الخارجية القطرية، وأثر ذلك في بلدان الربيع العربي؟

1-6 مصطلحات الدراسة :

الثورة (Revolution) من المصطلحات التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد الأنظمة الاستبدادية، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هنا تستعمل كلمة ثورة

في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية (أبراش، 2011).

والثورة هي تحرك الجماهير بشكل حاشد احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السيئة التي كانت الشعوب العربية تعاني منها، وتتسم هذه الثورات بأنها تسعى لإحداث تحولات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى يتم حرفها عن مسارها. (نجيم، 2011)

السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام: "بأنها جملة من قرارات يتم اختيار أنسبها وأكثرها ملاءمة لمعالجة حافز خارجي، أو تحقيق هدف معين (منهج اتخاذ القرار) وعملية اتخاذ القرار بقدر ما هي عملية اختيار البديل المناسب والأكثر عقلانية، فإنها تتأثر بجملة عوامل، منها، العوامل الذاتية المرتبطة بصناع القرار، والعوامل الداخلية المرتبطة بالبيئة التي يتواجد فيها صناع القرار، وهناك أيضاً العوامل الخارجية التي تجسدها البيئة الخارجية بكل عناصرها ومؤثراتها.(الرفوع وفهمي، 2009)

وتعرف السياسة الخارجية على أنها إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي . وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية. ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و المنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها. (عباس، 2005).

الدبلوماسية:

كلمة مشتقة من كلمة يونانية بمعنى "طوى" للدلالة على الوثائق المطوية والأوراق الرسمية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور معناها لتشمل الوثائق التي

تتضمن نصوص الاتفاقات والمعاهدات. وفي المعنى العام الحديث فيمكن تعريفها على أنها مجموعة المفاهيم والقواعد و الإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا(الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل و إجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) و غير أخلاقي. (الكيالي، 1993: 658-662).

الربيع العربي:

الربيع العربي هو الثورات والاحتجاجات التي انطلقت في العالم العربي نهاية العام 2010 في تونس وانتقلت فيما بعد إلى كل من مصر وليبيا واليمن وما تزال قائمة حتى الآن في سوريا.

1-7 منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا المنهج من خلال وصف وتحليل كل الظروف والمتغيرات التي أثرت في السياسة الخارجية القطرية، سواء كانت تلك الظروف إيجابية أو سلبية، وسواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية ، وتحليل مواقف قطر من الثورات العربية والذي تبلور من خلال استخدامها الأداة السياسة والتي عبرت عنها التصريحات والدعوات ومواقف دولة قطر من الثورات العربية، وكذلك الأداة الإعلامية حيث تعمل دولة قطر على توجيه قناة الجزيرة لتحقيق أهدافها حيث استطاعت القناة لعب دور فاعل في تغطية الثورات العربية

وتحليليها بما يتلائم مع مواقف قطر من الثورة وكذلك عملت قطر على توظيف الاداة الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية من الثورات العربية.

1-8 الإطار الزمني للدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة من عام 2011-2013، وهي الفترة الزمنية التي حدثت بها الثورات العربية وكان لقطر دور في هذه الثورات حيث ساهمت في أبراز الدور القطري في المنطقة .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري.

تستند هذه الدراسة الى نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

2-1-1 ماهية السياسة الخارجية وأهدافها

للوهلة الأولى، يبدو أن تحديد مفهوم السياسة الخارجية أمر بسيط، حتى لو تـم الاخذ بالمصطلح القديم الذي أعاده للاستعمال الرئيس الفرنسي الأسبق ميتـران، وهـو مصطلح "العلاقات الخارجية". إلا أن المقاربة الأكاديمية العلمية التحليلية تقول غير ذلك. فمعالجة هذا المفهوم يحتاج إلى كثير من التحليل وأن عليه تقوم كثيـر مـن التبعـات والمواضيع والقضايا ويولّد العديد من الاستحقاقات والتـداعيات التـي مـن الـصعب حصرها. وعليها تقوم كل العلاقات بين الدول، على جميع مستوياتها وفي كل مجالاتها ونشاطاتها. وبالتالي فإن أية مناقشة حول طبيعـة الـسياسة الخارجيـة سـتُفرغ مـن مضمونها، إذا ما تجاهلنا أن هناك في الواقع مفهوماً لدى المنظّرين والمطبّقين، يجعـل من السياسة الخارجية نشاطاً نوعياً لا يخضع للقوانين التي تحكم النشاط السياسي، عادة، ويقوم في ميدان خاص لا يمكن الوصول على فهمه وضبطه إلا من قبل نخبة موهوبة، وبالتالي فإن الإدراك المباشر للسياسة الخارجيّة، بسماتها التمييزيـة، يتغـذى ويـصان بتقسيم الواقع الذي يتناوله الباحثون والاختصاصيون. (ادريس، 2012)

لقد أطلق على علم السياسة اسم "علم الدولة". والسياسة لغة هي كلمة مشتقة مـن الجذر "سَوَسَ" و "ساس". وساس القوم أي تولى أمرهم، وسُوِّس فلان أمر القوم أي مُلّك عليهم(المنجد في اللغة والإعلام، 1992). وعليه فإن السياسة لغة تعني القيام بـشؤون الرعيّة. وهي اصطلاحاً تعني فن الحكم والقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول أو بـين المنظمات الدولية مما يدخل في نطاق القانون الدولي والدبلوماسي. (عطية الله، 1968)

وتعرّف السياسة الخارجيّة للدول بأنها نشاط الدولة وسلوكها السياسي الخارجي الساعي إلى تحقيق أهداف معينة تعبّر عن مصالحها. ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسؤولة في الدولة وفقاً لنصوص دساتيرها. ولا تقتصر ممارسة حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية على الدول، وإنما هناك منظمات عالمية وإقليمية وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، لها أهدافها وسياساتها اتجاه الدول والمنظمات الدولية(الحمداني، 2004). وهكذا يكاد علماء السياسة عموماً يجمعون على أن السياسة الخارجية هي جهد مبذول، على مستوى قطر ما، للتحكم في المحيط الخارجي بحيث يتفق والمصلحة العليا لهذا القطر. أي أن السياسة الخارجية هي مجهود وطني للتحكم في المحيط الخارجي من خلال تعزز الإيجابيات وتعظيمها ومحاصرة السلبيات والعمل على تعديلها أو تحاشيها. (مشاقبة، 1998). تتكون السياسة الخارجية من معطيين؛ الأول القرارات السياسية الخارجية، والثاني الأفعال وردود الأفعال والتحركات التي تتم بناء على هذه القرارات، ويتم تنفيذها من خلال أدوات معينة ومختلفة.

تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لم تعد تتعلق بقضية الأمن العسكري وإنما تعدت ذلك لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بشتى الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تزايد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العالمية في المحيط الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت أهميتها. (سليم، 1997)

أما طبيعة السياسة الخارجية فقد اختلف الفقهاء حولها من حيث تعريفها وتحديدها. ولعل السبب الرئيس يعود إلى اختلاف الفلسفة والفكر السياسي لهؤلاء الفقهاء. ويقول روى جونز "إن طبيعة السياسة الخارجية، أمر غير متفق عليه من قبل الباحثين، بل لدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلاً، وذلك كون الاختيار في حقل دراسة السياسة الخارجيّة وتحليلها متسعاً بشكل

واضح". وهذا مردّه إلى العلاقة بـين موضـوع الـسياسة الخارجيـة وبـين كيفيـة دراستها(الهزايمة، 1994).

وقد ذكر ذلك هولستي الذي رأى أن "تعريف المصطلحات يتأثر بدوره بالاتجـاه الأكاديمي للباحث، وبمنهجه العلمي الذي يتبعه وخلفيتـه الثقافيـة(الهزايمـة، 2004). وبسبب ذلك فقد تعددت تعريفات السياسة الخارجيّة واختلفت وتنوعت. ففي الوقت الذي فهم بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى انتهاج سلوك معيّن، وأيضاً علـى أنهـا مجموعة الخطط، أو القرارات السياسية، أو الغايات والأهداف التي تسعى الـدول إلـى تحقيقها، أو الأساليب والاستراتيجيات أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود الأفعال، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية، أو أنها مجموعة ردود الفعل على التغيّرات البيئية أو السياسية التي تنطلق منها الدولـة تجـاه غيرها، أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بقـصد تثبيت موقف دولي أو تغييره بما يتفق مع أهداف الدولة الفاعلة، أو أنها أفعال حكومات في علاقاتها مع حكومات أخرى. (الرمضاني،1991)

ولقد عرفها آخرون بأنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسـميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في عمـل المحيط الدولي(سليم، 1984). أو أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي(بـدوي، 1972)، أو أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غير ها من الدول(عيسى وغـالي، 1979). وقد جمع كوبلان هذه التعريفات في تعريف واحد بقوله إنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مـصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي، في العـادة، نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والإيجابيّة ومدركات صنّاع القرار في الدولة. (Coplin & W.Degley, 1975)

إن المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية، كما ذكر، هو فن إدارة علاقات دولة مـع الدول الأخرى، على أن تكون قيادة السياسة الخارجية محمية ضد الاضطراب الـداخلي

أو الخارجي، على أن تدرك هذه القيادة أن هناك تغيّرات بيّنية ومركزيـــة وهامّـــة قـــد شهدتها المجتمعات الدولية غيّرت كثيراً من ماهيّة السياسة الخارجية ومفهومها، فـــدخل العديد من الفاعلين في صنع هذه السياسة، كما برزت مؤثرات ضخمة تركت بـــصماتها الواضحة على معنى السياسة ومدلولاتها؛ ومن ذلك تغيّـــر العمليـــات، والميـــل نحـــو الديمقراطيات وكذلك التقدم العلمي والتقني والتحولات الاقتـــصادية وتحـــولات النظـــام الدولي. (ادريس، 2012)

قد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية ، فبلانودا ولتون عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطـــوره صـــانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"(عباس، 2005).

أهداف السياسة الخارجية:

تنطلق أهداف السياسية الخارجية من المصالح الوطنية والتي تسعى من خلالهـــا الى أقامة علاقات مع البيئة المحيطة على المستوى الاقليمي والـــدولي ، فهـــي تـــرتبط بعلاقات الدولة الخارجية وتنحصر أهداف السياسة الخارجية بمـــا يلـــي : (إبـــراهيم، 1986)

أولاً: حماية الوجود الذاتي للدولة والمحافظة على الأمن القومي، وذلك ضمن مفهـــوم استقلال الدولة وضمان حرية حركتها سيادياً في المجالين الداخلي والخارجي.

ثانياً: العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للدولة. فالدول المتقدمة تضع في أولوياتها هدف زيادة الإنجاز والانتاج، وذلـــك بتنميـــة مقدراتها. حيث تحاول الدولة الفقيرة جاهدة التصدي لأسباب التخلف وذلك عـــن طريق جذب الاستثمارات أو القروض أو المساعدات وكل هذا يؤثر على القرار السياسي الخارجي، وبالتالي يؤثر على أهداف السياسة الخارجية.

ثالثاً: الدفاع عن مواقف الدولة وعن مبادئها ومعتقداتها والعمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات بها من قِبَلْ وحدات دولية أخرى. بالإضافة إلى تدعيم هيبة الدولة وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

رابعاً: كما تهدف السياسة الخارجية إلى العمل على تمكين الدولة من المساهمة الفاعلة في ترسيخ السلام والأمن الدوليين كهدف أسمى. وهذا هو المدخل الرئيسي للمشاركة في العمل الدولي لفض النزاعات والحيلولة دون انفجار الصراعات أو تطوّرها.

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية كونها فن وممارسة إجراء المفاوضات بين الدول، وهي علاقات منظمة بين الدول وفن إدارة شؤون الدولة وفن تنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وقد أصبحت الدبلوماسية تحتل المجال الأول في حقل السياسة الخارجية لكونها الطريقة الذي تنفذ من خلالها الدول سياستها الخارجية، وتعني الدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في إطار العلاقات الدولية، والدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى كالقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية تسمى بالدبلوماسية الفعالة. (أشعيا، د.ت)

لا تقتصر الدبلوماسية على النوع التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة، وتمثل ذلك التوسع في حقل الدبلوماسية التقليدية التي بدأت تشمل البعثات والقنصليات والممثليات إلى الدبلوماسية الجماعية والتي هي دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية لتعمل على تعزيز العلاقات الدولية وتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول من خلال المحادثات حول مختلف المواضيع التي تهم الدول المشاركة في تلك المؤتمرات والمنظمات الدولية. وقد ظهر تأثير الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية في فترة الحرب الباردة متمثلاً في نجاح الولايات المتحدة بتسخير العامل الدبلوماسي إلى جانب قوتها الاقتصادية والعسكرية لاحتواء الاتحاد السوفييتي السابق ، ومن جانب آخر يجب على الدبلوماسية أن تفهم السياق الاستراتيجي لتعمل في إطاره لأن الدبلوماسية لم

تعد إبرام اتفاقيات فقط بل تعدتها لتتطور وتظهر أشكال كدبلوماسية القمة التي تظهر من خلال الاجتماعات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة تساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة، وجدير بالذكر أن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت ثمرة دبلوماسية القمة بين الدول. (أشعيا، د.ت)

والشكل الآخر للدبلوماسية هو دبلوماسية الأزمات ، ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة ، وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات، لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب ولحل التوتر بين الدول. وأما الشكل الآخر للدبلوماسية المعاصرة فهي دبلوماسية التحالفات وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات، ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية، كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي، ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.(أشعيا، د.ت)

السياسة الخارجية وعلاقتها بالسياسة الداخلية:

تتصل السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية اتصالاً قوياً ووثيقاً، وهناك اعتماد متبادل بينهما. فأي تغيّر أو طارئ أو حادث يقع على ساحة السياسة الداخلية لدولة ما

فإنه يؤثر على مسار السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية لهما علاقة وثيقة جداً بالسياسة الخارجية وصياغتها وبنائها.

وهكذا فيمكن القول بأن العلاقة بين السياسة الخارجية وبين السياسة الداخلية هي علاقة طردية، بمعنى أن الاستقرار في السياسة الداخلية يؤدي إلى وجود سياسة خارجية واضحة المعالم محددة الأهداف، والعكس صحيح(الحلوة، 1984)

فالسياسة الخارجية ليست سوى انعكاس للسياسة الداخلية(مصطفى، 1982). ولعل الفرق بينهما يكاد ينحصر في أن ما يميز السياسة الخارجية عن الداخلية، هو أن عملية اتخاذ القرار في الثانية لا تزال تخضع لمعايير السيادة الوطنية ومفاهيمها، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع والتنفيذ أمر تختص به السلطة الداخلية القائمة وحدها. بينما القرار السياسي الخارجي يخضع لاستحقاقات المحيط الدولي وتحدياته وظروفه ومعطياته، ذلك المجتمع الذي تعمل فيه الدولة كأحد المكونات الدولية، وهو مُتشكل من إرادات وسيادات ومصالح مختلفة وأحياناً متناقضة أو متضاربة. وبالتالي فإن السياسة الخارجية تعمل في محيط ليس لها فيه مطلق الصلاحية سواء في توجيهه أم إخضاعه لإرادتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية. (القباع، 1986)

لقد أكدت الباحثة الامريكية "زارا ستايز" أن السياسات الداخلية والخارجية شكّلت دائماً مظهراً استمرارياً متكاملاً، وإذا ما جرت أية محاولة للفصل بينهما فإن النتائج ستكون غير سليمة، إن لم تكن مأساوية.ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي في إحدى شهاداته؛ "خلال هذه السنوات، أصبحت الحرب الباردة الواقع السائد في الحياة الدولية. إننا نشهد اختفاء التمييز الذي كان قائما بين السياسة الخارجية وبين السياسة الداخلية. وقد زالت الحدود، الآن، تقريباً بينهما، لقد تضاعفت أدوات السياسة الخارجية بحيث أصبحت تضمن من الآن فصاعداً، العون الاقتصادي، والمساعدات التقنية والعلمية، والمبادلات التربوية والثقافية، والمساعدة العسكرية للخارج".أما ستانلي هوفمان فإنه يرى أنه "بسبب تنوع العوامل؛ خطر التدمير النووي، التداخل الاقتصادي، ضغط القضايا الداخلية في البلاد التي تسود فيها التعبئة الاجتماعية، فإن ثمة أنماط وقواعد

جديدة للسلوك تؤدي، غالباً، لتشابه السياسة الدولية والسياسة الداخلية، ولا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية". (سليم، 1984).

ويرى الباحث أن السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية من خلال عناصر القوة التي تمتلكها الدولة والمرتبطة بالسكان والمساحة والقوة العسكرية والموارد المتاحة وخصوصاً الموارد الطبيعية والبشرية .

2-1-2 نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

إن إعداد السياسة الخارجية عملية ليست بالسهلة بل هي معقدة جداً، تضع عدّة ممثلين دوليين في مواجهة بعضهم بعضاً. ويظهر في الصف الأوّل بالطبع، الممثلون المعينون رسمياً لتمثيل بلادهم، و ودمجهم في سياق العمل الدولي وفي علاقات الدولة مع الدول الأخرى أو المحافل الدولية.

ولأسباب تقليدية ولملائمة العملية، فإنه، عادة، ما يعهد بهذه الوظائف إلى أعضاء السلطة التنفيذية، مع الإدراك الواعي أن القرارات المتخذة على هذا المستوى ليست سوى خلاصة سياق طويل يشترك فيه عدة ممثلين آخرين، منهم البرلمانيون مثلاً الذين يتمتعون بامتيازات واسعة، بشكل أو بآخر، للمراقبة أو للموافقة على المبادرات التي تتخذها السلطة التنفيذية. وانطلاقاً من مبدأ سيادة الشعب، فإن قيام ممثلي الشعب بلعب دور فاعل في الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية وكذلك الأحزاب ومؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المحلي تغدو كلها مؤهلة للمشاركة في إعداد السياسة الخارجية. (مرل، د.ت)

تمارس السلطة التنفيذية حق من حقوقها من خلال رسم السياسة الخارجية، إلا أن إعداد القرارات يجب أن يكون بمشاركة كاملة مع بقية السلطات، خاصة ما له أثر مباشر على مصالح المواطنين.

لقيت هذه النظرية قبولاً كبيراً على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنها تشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية.

ويشير ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية ينبعان من وجهة نظر رؤية واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم. ولهذا يرى سنايدر أن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي وليس في أبعاده الواقعية فقط ولكن في إطار ما يجب أن يكون (Snyder, 1962).

ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي بتركيزه على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسة الخارجية، فإنه من الممكن تطبيق مبادئ علم النفس ونظرياته وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية، على أساس أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة. ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذ القرارات الخارجية (البدراوي، 2007).

إن كثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها نظرية القرارات الخارجية قد تستخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدولية الأخرى مع بعضها البعض. (كنظريات الاتصال، والتفاوض، والمساومة، والتهديد، والصراع،..الخ).

الأسباب التي دفعت إلى استخدام النظرية:

تساعد نظرية إتخاذ القرار في تفسير السياسة الخارجية، فهي تساعد على تحديد كيفية عمل الدولة (أو صناع القرار) ولماذا تعمل، كما هي حيال موقف دولي معين، وتركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف إلى الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال

اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتـدافع عـن مـصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها، وأهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغييـر الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكـون النظام مهيئاً في بيئة متغيرة. (حسين، 2003)

تدرس نظرية اتخاذ القرار العلاقات الدولية ليس على أساس الـدول بـصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القرار، فالدولة (أ) هي لاعبةٌ تترجم سياسات وقرارات صناع القرار الـذين هم بمثابة لاعبين مؤثرين في العلاقات الدولية، ولهذا تركز النظريـة علـى اللاعبـين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف، الـذي يعـد مـسألة رئيسة لتحليل سلوك هؤلاء اللاعبين، وهذا سوف يساعد الباحث على تحليل المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار في السياسة الخارجية القطرية ، سواء الداخليـة المرتبطـة بالعوامل الاقتصادية والسكانية والجغرافية أو الإقليمية والدولية وموقعها على الخريطـة السياسية الدولية، وكذلك تحليل توجهات السياسية الخارجية القطريـة تجـاه الثـورات العربية في 2011-2012، والأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية التي حاولت من خلالها قطر لعب دور مؤثر في الثورات العربية .

مقولات النظرية:

تهتم النظرية في البحث في التفاعل الذي يتم بين الدول والمؤثرات الخارجيـة، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخارجية للدول، ومن أهم الباحثين في هذه النظريـة: (هولستي Holsti) و(برويت Pruitt) و(ريتشارد سنايدر Synder)، يرى هولـستي أن الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يتطلب النظر في جميـع المتغيـرات الداخلية والخارجية، التاريخية والمعاصرة التي لها علاقة بالقضايا التي تعالج بالقرارات الصادرة عنها، وأنه من الصعب معرفة الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منهـا علـى الموقف الخارجي؛ لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف عديدة وليس لواحـد من هذه المواقف. إلا أنه قد يكون من المفيد لأغراض التحليل التوصل إلى تحديد لقائمة

المتغيرات الرئيسة التي تدخل في تكوين رؤية أطراف المواقف الخارجية لهـا، وفـي اختيار أهدافهم واستجاباتهم السلوكية في مواجهتها(Holsti, 1974).

ويحدد هولستي تصوره لدور كل واحد من تلك المتغيرات، وتأثيره على عمليـة اتخاذ القرارات الخارجية في نطاقها، من خلال المتغيرات التالية:

أولاً: الصورة والاتجاهات والقيم والمبادئ والمعتقدات الشخصية كعنصر أساسي فـي تعريف الموقف الخارجي ورؤيته. وذلك على أساس:

1. الكيفية: التي تتحدد فيها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية، والكيفية التي يتم الاختيار على أساسها من بين البدائل السلوكية الفريدة، والمنافسة التي تخلقها أو التي تنميها تلك المواقف، ويقررها تصورات واضعي السياسة الخارجية، لأن أهمية البيئة الداخلية والخارجية تكون في الكيفية التي يتم بها تصورها من قبل الأجهـزة المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية، وهذا التصور قد يكون دقيقاً وقريبـاً مـن الواقع أو مختلفاً عنه بشكل كلي، وكلما كانت المواقف معقدة فإن احتمال اخـتلاف التفسيرات وتعدد التصورات بين أطراف هذه المواقف يكون ممكناً أكثر منه عندما تكون المواقف عادية. ويرى هولستي أنه مهما كان إلمام واضع السياسة الخارجيـة بالموقف الذي يتعامل معه ألا أنه لا يستطيع أن يتخذ قراراً يتلائم مع كافة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية ، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون لصانع القرار معرفة كافية بكافة العناصر المرتبطة بالمواقف السياسية، وتبقى هناك فجوة تتسع وتضيق حسب الظروف بين الموقف والموقف الذي يتصوره متخـذ القـرارات (حـسين، 2003).
2. الاتجاهات: وهي عبارة عن منطلقات تقييمية عاملة لتلك الحقـائق أو الظـروف أو المواقف التي يتعامل معها واضع القرارات أو يراها من منظـوره الخـاص. وإن واضعي السياسة الخارجية يكونون دائماً تحت التأثير المباشـر أو غيـر المباشـر لبعض الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطـراف الأخـرى فـي تلـك المواقف، والتي تأتي من مشاعر العداء أو الود أو الثقة أو الشك، ويكون غالباً لهذه

الاتجاهات أثرها الواضح في تحديد الكيفية التي يستجيب بها واضـــعو الـــسياسات لتصرفات الدول الأخرى (ابوعيشة، 1999)

3. القيم والمعتقدات: لأن القيم هي نتيجة عملية التنشئة السياسية، وتتأثر بظروف البيئة الاجتماعية، والخبرات والتجارب التي يمر بها الأفراد ويحصلون عليها، وما ينطبق على الفرد العادي ينطبق على واضع السياسة الخارجية، ومثلاً: فـــإن المجتمعـــات الغربية فيها بعض القيم الأساسية المسيطرة التي من الصعب أن يتجاهلها أي جهاز اتخاذ قرارات خارجية، كالحرية الفردية، وحق تقرير المصير، وأما المعتقدات فهي أفكار وفرضيات يحتفظ بها واضع السياسات او متخذ القرارات، مثل الاعتقاد بتفوق جنس بشري على جنس آخر، أو نظام سياسي على نظام آخر، إلخ، فمـــثلاً اعتقـــاد الغرب بأن الأيديولوجيات الشيوعية هي التي تؤدي إلى عدم التعايش العـــالمي، أو اعتقاد الصين أنها مستهدفة بالتآمر الغربي (أبو عامر، 2004).

4. المذاهب والأيديولوجيات: المذاهب هي مجموعة من المعتقدات الواضحة والمحدودة التي تحاول أن تفسر الواقع، وأن توفر إحساساً بالهدف لأي تصرف سياسي. ومـــن الممكن أن يتبع نطاق المذهب وتتعدد عناصره وأبعاده ويشكل ايديولوجية، يتجـــاوز تأثيرها تقرير الأهداف أو السلوك إلى التأثير العميق في رؤية واضعي القـــرارات الخارجية وتلوينها بصبغة محددة(حسين، 2003).

ثانياً: أبعاد الدور القومي في السياسة الدولية: يعتقد هولستي بـــأن موقـــف صـــانعي السياسة الخارجية من النظام الدولي يكون- في أحيان كثيرة- مرتبطاً بـــإدراكهم للأدوار التي تقع بها دولهم في السياسة الدولية، فهم إما أن يكونوا دولاً محايـــدة، أو دولاً عظمى لا يوجد لها نفوذ قوي، أو شركاء في بعض التحالفات الدولية، أو يعتنقون نفس المعتقدات الإيديولوجية.

ثالثاً: عامل الاحتياجات القومية: يقول هولستي إنه في بعض الاحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسات الخارجية بالعمل على تلبية احتياجـــات قومية معينة، وهذه الاحتياجات القومية قد تظهر بسبب اعتبـــارات جغرافيـــة أو

سكانية أو اقتصادية، والتي تتعلق بظروف دولهم الخاصة والاستجابة لهذه الاحتياجات، فهي تأتي من خلال دخول تلك الدول في علاقات معينة مع بعض الدول الاخرى. مثل قوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية فكل ذلك يؤثر على تطورها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية. (أبو عامر، 2004)

رابعاً: الرأي العام: يرى هولستي أن الرأي العام يختلف تأثيره من نظام سياسي لآخر، ولهذا فإنه يعتقد بأن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية موجود وذو فعالية عند المجتمعات التي يتاح فيها للرأي العام الحصول على معلومات عن الخارج. ويوجد عندها المؤسسات السياسية التي فيها مشاركة شعبية واسعة. ويستبعد هولستي الفرضيات التي تقول بأن السياسة الخارجية تأتي نتيجة لردود فعل ضغوطات داخلية. (أبو عامر، 2004)

2-2 **الدراسات السابقة:**

إن موضوع الدور القطري في السياسة الخارجية يعد من المواضيع الحديثة والتي لم تحظى بدراسات كافية، ومن أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة ما يلي:

دراسة (آل ثاني، محمد،1991)، بعنوان "**السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" **خلال الفترة** (1981-1991) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عمان، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع ومواقف السياسة الخارجية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية في إطار مجلس التعاون الخليجي. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطر تؤيد التوجهات والتعاون والتكامل في إطار مجلس دول التعاون الخليجي، وتؤيد المواقف الخليجية تجاه القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية.

دراسة (آل ثاني، عبد العزيز، 2005)، بعنوان: "**السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام 1995-عام2005م**" يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في

دراسة السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من يونيو عام 1995م وحتـــى عـــام 2005م، أي منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد مـــن أجـــل التعرف على السمات الرئيسية التي اتسمت بها السياسة الخارجية لدولة قطر خلال هذه الفترة، والوقوف على درجة الاستمرارية والتغيير فيها. والتعرّف على رؤية صـــاحب القرار الأول في الدولة ، وبالنسبة للقضايا والمشاكل المختلفة الإقليمية والعالمية التـــي تواجه الدولة وتهدد أمن واستقرار دولة قطر بوجه خاص، هذا إلى جانب التعرف على مدى العلاقة والترابط بين السياسة الخارجية للدولة وسياستها الداخليـــة ومـــدى تـــأثير الإنجازات التي تتم في الداخل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسة (أبو الرب، محمد، 2010)، بعنوان **الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطا"**، ركزت الدراسة على تحليل دور الجزيرة في الترويج لقطر كنموذج للدولة الفاعلة والقوية في المنطقة العربية، مقابل تركيز القناة على الأزمات والصراعات الداخلية للدول المنافسة لقطر في المنطقة، كذلك تناولت الدراسة الإعلام الفضائي العربي كأداة فعالة لتحقيق أهداف إستراتيجية للدول واللاعبين الآخرين، وتقوم الدراسة بربط خيوط الإستراتيجية والسياسة والاقتصاد والإعلام ضمن تحليلات الخطابات السياسية لقطر كدولة مالكة لقناة الجزيرة وللقناة نفسها.

0000دراسة (أحمد، منسيي،2010) بعنوان: حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي.. دراسة للحالة المصرية، هدفت هذه الدراسة إلى تناول حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي من خلال دراسة الحالة المصرية، حيث شهدت مصر تأسيس العديد من حركات التغيير الجديدة التي اختلفت في أطروحاتها السياسية والفكرية وطريقة نشأتِها وسماتها التنظيمية.

0000دراسة مصباح الشيباني (2011)" بعنوان: الثورة العربية الراهنة وتحديات البناء الديمقراطي، ومرد هذه الصعوبات يعود إلى تشابك العوامل والإحداث العربية والدولية وتفاعلها في المشهد السياسي العربي الراهن، والهدف من الدراسة يتعلق بإعادة بناء المجتمع العربي في جميع المجالات من حيث البنى الاجتماعية

ومنظوماته السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية .

دراسة (خضير، ماجد حميد،2011). بعنوان: "**مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي**"، يعالج هذا البحث موضوع على قدر عالي من الأهمية وذلك لتنامي الدور القطري في الساحة العربية وازدياد فاعلية سياستها الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية. لذا فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها إن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسية خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة. وقد عرضت الدراسة مواضيع مختلفة من بينها تحليل دوافع السلوك السياسي الخارجي القطري، بالإضافة إلى تناول آليات السلوك السياسي الخارجي. وقد برزت أهمية الدراسة في إطار وجود دور قطري متنامي في الإطار الإقليمي يمكن أن نصفه بالسلوك السياسي الخارجي القطري، لأن قطر دولة لا تملك ذلك الدور الكبير الذي تتمتع به معظم دول العالم الكبرى، ولا يمكن عدها دولة محورية في الشرق الأوسط أو الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية، أو إيران أو مصر إنما هو سلوك خارجي قطري بدأ يتعاظم شأنه من ناحية النشاط الدبلوماسي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف، لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية. وهذه المكانة لا يمكن أن تبني وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولاً تملك مواصفات استراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الإقليمي، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الاستراتيجي الأعلى، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية، وقيمية، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل.

دراسة (عبد الواحد، أثير ناظم،2010). بعنوان: "**دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية**"، إن قطر تلك الدولة الخليجية التي لا تبلغ مساحتها أكثر من 11 ألف كم مربع، وتشبه خارطتها راحة اليد الطافية في مياه الخليج

العربي المضطربة، أدركت، وبعد مشاكل حدودية مع جارتها الكبرى العربية السعودية، وسياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، بأن الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن أن يحل الكثير من المشاكل والأزمات ويجنبها الكثير من التحديات، وللعب دور أكبر في إطار التسويات والحلول الإقليمية والعربية، وحتى في إطارها الدولي، إذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك إلى إمكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي ارتكزت على أسس وثوابت سياستها الخارجية في التأكيد على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة القطرية إلى أرض الواقع إذ تمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجأت إلى التحكيم الدولي في نزاعها على جزر الحوار مع البحرين بدون أن تفسح المجال للتدخلات الخارجية، ودعم القضايا العربية والإسلامية، وتطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي بغية إيجاد مناخ طبيعي للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، وإيجاد بيئة مستقرة للاستثمار، وهو ما حاولت الدوحة الاستفادة من نتائجه الإيجابية، الأمر الذي جعلها تقف على رأس قائمة الدول المستثمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن هذه الدراسة التي تعتمد منهج التحليل السياسي لمعطيات واقع السياسة الخارجية القطرية في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية، حاولت تحليل مضمون الخطاب السياسي للقيادة القطرية، وحاولت توضيح العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة خارج الانتماء الخليجي والعربي، ومن ثم تناول الوساطة والمبادرات القطرية في عدد من الأزمات الإقليمية والعربية، على الرغم من أنه ليس هناك مشكلة أو أزمة في المنطقة إلا والدبلوماسية القطرية حاضرة فيها.

إن أية دولة في العالم، سواء أكانت في الماضي أو الحاضر، تسعى وفي محيط علاقاتها الدولية، لكي تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية والعسكرية، وإمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي، بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الإقليمية. وإذا كانت السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة

الداخلية، وأنها تعبر عن فلسفة من يقود السلطة، فإن ما تسعى إليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا الاتجاه العام، ولكن ليس وفقاً لمعايير القوة الدولية المتعارف عليه في الفقه السياسي والاستراتيجي، وما يترتب على ذلك من التزامات محسوبة في إطار التنافس بين القوى الكبرى، وإنما وفقاً لحجم الدولة من ناحية الموقع والسكان وقدراتها المحدودة في التنافس الإقليمي، وما يمكن تعويض ذلك في القوة المالية، والحنكة السياسية، والبراعة في إدارة اللعبة الدبلوماسية، وصولاً إلى الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في المحافظة على الدولة ونظامها السياسي من أن تبتلع، ليس من القوى الدولية الكبرى، وإنما من قبل القوى الإقليمية المتنافسة في الهيمنة على المنطقة.

إن مصداقية السياسة الخارجية القطرية، وقدرتها على الإقناع وإدارة الأزمات الإقليمية بروح الحوار الإيجابي الإنساني، قد أثمرت في أن تجعل من الدوحة قبلة الأطراف المتنازعة، وعنصراً فاعلاً في المنطقة ولديها رؤيتها الخاصة، التي من خلالها أسست لعلاقات خارجية متوازنة وجديدة، وشكلت دروساً لصانع القرار السياسي والدبلوماسي القطري في تفهم خيوط السياسة العالمية، والأخذ بنظر الاعتبار المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة.

أما هذه الدراسة فتتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل واقع وأبعاد السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي 2011-2013 ، حيث استطاعت دولة قطر وبما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية وإعلامية من خلال قناة الجزيرة وتغطيتها لأخبار الثورات وتحليلاتها ونقاشاتها المؤيدة للثورات العربية أن تؤثر على مسار الثورات العربية، حيث أن هذه الدراسة من أولى الدراسات العربية التي تحاول تسليط الضوء على مواقف دولة قطر من الثورات العربية وذلك من خلال محاولتها عرض مواقف قطر وأهدافها السياسية والدور السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي ساهمت فيه في الثورات العربية.

الفصل الثالث

الثورات العربية والمواقف الدولية والإقليمية

1.3 الثورات العربية: المفهوم والأسباب:

يؤثر وبشكل سلبي على كثير من الثورات أمرين الأمر الأول هو نقص البعد الاستراتيجي المستقبلي، وذلك يعني أن الثورة باعتبارها حركة جماهيرية تدعو للتغيير الشامل تقع في مأزق بأنها تقف عند حد معين ولا تستطيع أن تكمل مسيرتها الثورية لحد النجاح المطلوب منها أن تحققه بعد إندلاعها، خاصة إذا واجهت نظماً ضعيفة، وانهارت تلك النظم بسرعة، أما الأمر الثاني فهو أن الحركة الثورية تتصور أن عملها أمر سهل، وأن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، وهنا يظهر المأزق الأول وهو النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فكما هو معروف أن تغيير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس بالأمر الهين، فعملية التغيير تتم بشكل بطيء واستيعاب المجتمع لها أقل سرعة من استيعابه للتكنولوجيا. (جلال، 2011)

تعرف الثورة على أنها تغيير جذري في المجتمع، هذا التغيير يعتمد على خطوتين رئيسيتين هما تدمير القديم وإنشاء الجديد، ينبع البعد الاستراتيجي للثورة من عدة ضرورات وهي: ضرورة بناء مؤسسات على أسس راسخة، وعدم تغييرها لمصلحة الفرد أو طبقة معينة، وضرورة أن يظل المجتمع تحت سيادة الطبقات المتحركة، وليس الجمود الطبقي، أي مفهوم الحركية الاجتماعية. ويصبح الانتقال من طبقة لأخرى نتيجة المعرفة والمهارة والتعليم، وليس نتيجة النفاق أو الانتماء الأسري أو الانتماء إلى شلة أو جماعة أو طائفة، والضرورة الثالثة لنجاح أية ثورة، هي تحولها إلى قوة مجتمعية، بمعنى أن تقوم بتحقيق وتنفيذ مصلحة كل فئة من فئات المجتمع، أما إذا تحولت الثورة إلى مفهوم الطبقة أو الدين أو الطائفة فقط، فإنها تؤدي إلى الصراع الطبقي أو الطائفي أو الديني، وتفقد كونها حركة مجتمعية، وهذا يعيد الثورة إلى مفهوم الايديولوجية الثورية، وإلى القيادة وإلى البعد المستقبلي.

لم يكن أحد يتوقع أن تحدث الثورات في المنطقة العربية، وذلك بسبب الفساد السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه هذه المنطقة، إلا أن الثورات حدثت في بدايتها في كل من تونس ومصر، وكما قلت سابقاً فإن الثورة تندلع بسرعة ويصعب السيطرة عليها وهي تتمدد وتنتقل بين الشعوب، وما ميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اندلاع الثورات في هذه المنطقة، وقد ساهمت مجموعة من التحولات في إندلاع هذه الثورات:

- تعدد القرارات والمواقف من قِبل الأنظمة السياسية الحاكمة والتي تضر بشعوبها من مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يمكن أن يكون لها من نتائج تؤثر على المجتمع في المستقبل القريب ، فمن المواقف التي حركت مشاعر الجماهير العربية المصرية موقفهم من الحصار المفروض على قطاع غزة، وبيع الغاز لإسرائيل، والعلاقات العلنية وشبه العلنية معها، والموقف من احتلال العراق وأفغانستان.

- إخفاق الحركات الإسلامية التي كان يعلق عليها بعض الشعوب أمل التغيير، تنظيراً وعملاً، وانكشاف قرْب الشبه بينها وبين الأنظمة التي تريد أن تكون بديلاً لها. (الغوث، 2011)

- نجاح التيار الإسلامي المتوسط في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، فقد ألهمت سياسته وإنجازاته ومواقفه من غزة وإسرائيل الشباب الإسلاميين الناضجين، وردَّت إليهم الاعتبار، وأوقدت فيهم الحماسة للعودة إلى التفكير في عملِ ما قد يأسوا من عمله، وتعلموا من تجربتها كيف تكون الدولة المسلمة الحديثة، وكيف يكون التعامل مع الآخر. (الغوث، 2011)

- وكان من ضمن التحولات التي ساهمت بشكل رئيسي في إندلاع الثورات في المنطقة العربية الثورة التكنولوجية التي تقدمت بشكل هائل في بداية القرن الحادي والعشرين، وقد كان لشبكات التواصل الإجتماعي دور كبير في التأثير على الثورة في بدايتها وحث المجتمع على التظاهر والاحتجاج، فقد كان ما يمكن تسميتهم قيادي الثورة في تونس يخطبون من الشبكات الإلكترونية، وذلك ما حصل مع الثورة المصرية، إلا أن أعظم

إنجاز للثورة العربية أنها وحَّدت الشعوب باتجاهاتها كلها على مطالب محددة، حتى ما كان منها متناقضاً، فقد جمع ميدان التحرير المسلمين والأقباط، الإخوان، والسلفيين والليبراليين والمستقلين، على المطالبة برحيل الرئيس المصري السابق حسني مبارك وحكومته، وبالديموقراطية جمعت شوارع تونس الشيوعيين والإسلاميين والليبراليين، وسارت تلك الاتجاهات "المتناقضة" خلف القيادة الشبابية بعد أن تردد بعضها في المشاركة.(الغوث، 2011)

تثير الثورات الشعبية التي قامت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والقائمة اليوم في سوريا، سؤالاً مهماً ومصيرياً حول مستقبل العرب السياسي كأمة، ذلك أنّ هذه الثورات وعبر شعارها المركزي والمباشر المُطالب بإسقاط النظم الديكتاتورية، تثير مجموعة من الأسئلة التي سينجلي عنها المشهد بعد سقوط النظم مباشرة.(شريح، 2011)

تنادي الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية لأنها تريد أن يكون لها دور حقيقي في بناء حياتها ومواجهة المخاطر التي تحيط بوجودها، سواء كانت هذه المخاطر خارجية متمثلة في العدوان المستمر على الشعوب العربية سواء العسكرية منها أو السياسية، أو المخاطر الداخلية المتمثلة في الفقر والبطالة والفساد والعجز الاقتصادي والأزمات الاجتماعية. فكل هذه القضايا تحتاج إلى أجوبة أكثر عمقاً وشمولية، لقد فشلت النّخب العربية في بلورة هذا المشروع نتيجة انغماسها على مدار ما يزيد على قرن كامل في صراعات أيديولوجية، هذه الصّراعات التي من طبيعتها أنها تنشأ من الواقع الذي يتجاوزها لتبقى أسيرة حول مقولات ورؤى نظرية مقيّدة لحركة الفكر ذاته ومن بعد ذلك حركة المجتمع. إذْ من ميزات العصر العربي الجديد هزيمة الأيديولوجيا بعد أن علا صوت الحياة وصوت الجماهير الفاعلة.(شريح، 2011)

إرتبطت الثورات تاريخياً بمجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغلب على بعضها المطالب السياسية المرتبطة بالتطور الديمقراطي للنظام كالثورة الإنجليزية، وغلب عليها تجارب أخرى لأسباب اقتصادية كالثورة

الفرنسية، والثورة البلشفية، وارتبط بعضها بجهود التحرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي كثورة سعد زغلول 1919 في مصر، وثورة الأمير عبد القادر في الجزائر، واستقر الأمر في آخر الثورات الكبرى في القرن العشرين وهي الثورة الإيرانية في 1979 بمقاومة المشروع التغريبي الذي كان يتبناه الشاه في ذلك الوقت.

برزت الأسباب السياسية كسبب رئيسي لاندلاع الثورات العربية بالإضافة إلى الأسباب الأخرى ومنها الفقر، وانخفاض الدخل، وسوء الأداء الاقتصادي، وما يرتبط به من فساد في الإدارة، وسوء توزيع العوائد، والتي كانت كلها تنادي بسقوط الأنظمة السياسية في بلدانها، فالثورات التي حدثت في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ويبدو أنها تجتاح الوطن العربي، اندلعت دفاعاً عن قيم الديمقراطية والعدالة والكرامة، بالإضافة إلى تبنيها الأجندة الاقتصادية التي يمكنها تعبئة مئات الآلاف في الشوارع وأحيانا الملايين. ولكن رغم معاناة قطاعات عريضة في هذه المجتمعات على المستوى الاقتصادي، واستمرار الفشل في أداء الحكومات اقتصادياً، وفي سياسات إعادة توزيع الدخل وغيرها من القضايا، وما عجل بعملية انهيار النظم السياسية في هذه الدول هو فشلها في التعامل مع المعطيات السياسية التي تضمن مشاركة الشعب في صنع القرار، وفي مواجهة الفساد السياسي والاقتصادي.

وقد اتفق الباحثون على أن توافر العوامل الموضوعية للثورة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لا تكفي بذاتها لقيام الثورة، وإنما لابد من توافر النخبة الثورية التي تأخذ على عاتقها مهمة نقل الحالة الثورية من النخبة المثقفة والمتعلمة إلى الجماهير. إذ تقوم هذه النخبة بتنظيم العمل الثوري ثم قيادة اللحظة الثورية لإسقاط النظام السياسي، وقيادة عملية التغيير الحقيقي للنخبة الحاكمة، بما يمكنها من تغيير قواعد العملية السياسية وما يرتبط بها من أطر اجتماعية وقانونية واقتصادية، ترتبط النظم الحاكمة في الوطن العربي بعلاقة مع المؤسسات العسكرية، وذلك بسبب أن معظم النخب الحاكمة في تلك الدول تنتمي إلى المؤسسة العسكرية، وتعتمد عليها كأهم قواعد شرعيتها ومساندتها في مواجهة أية معارضة محتملة. كما تعد المؤسسة

العسكرية، بالإضافة إلى المؤسسة الأمنية، من أهم الأطراف المستفيدة من تلك النظم، وذلك بسبب الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل عليها هاتان المؤسستان. وبالتالي، ضعفت فرص قيادة هذه المؤسسة لحركة التغيير الثوري ضد القائد الأعلى للقوات المسلحة. (حمادة، 2011)

ضيقت الأنظمة السياسية الحاكمة في بعض الدول العربية على حرية الحركات السياسية التي يوجد لها قاعدة بين الجماهير، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر ونظيراتها في تونس وغيرها التي ظلت مهمشة سياسياً لعقود طويلة. المشهد السياسي إذن كان مغلقاً أمام أي محاولات لتحول ديمقراطي تقوده النخبة الحاكمة، أو تضغط لدعمه النخب المعارضة التقليدية. في مواجهة هذا، ظهرت النخبة الثورية الجديدة التي تبنت العمل المدني والتنموي مدخلاً للعمل السياسي، واعتمدت في وسائل حركتها على تقنيات الاتصال الحديثة، والتي مكنتها من الانتشار الجغرافي دون التقيد بالإمكانيات المادية (حمادة، 2011: 4).

هذه النخبة الجديدة اتصفت بعدد من الصفات، أولها أنها نخبة حديثة وحداثية، وتلقت تعليماً مدنياً وأدركت انغلاق الفضاء السياسي أمامها، ففضلت العمل المدني التنموي كوسيلة لتواجدها بين الجماهير وتقوية الجماهير دون أن تصطدم بالضرورة مع السلطة السياسية. أما الصفة الثانية لهذه النخبة الجديدة أنها لم تتركز في العاصمة فقط، ولكنها -بسبب تقنيات الاتصال الحديث- انتشرت جغرافياً في الدولة، حيث كان لديها القدرة على التواصل مع بعضها البعض من خلال العلاقات والروابط المهنية، والثقافية، والسياسية(حمادة، 2011: 5).

أما الصفة الثالثة، فترتبط بطبيعة التقنيات الحديثة التي جعلت من هذه النخبة عرضة لسيل من التأثيرات المعلوماتية والأيديولوجية التي أضعفت تأثير التيارات السياسية التقليدية عليهم، ومكنتهم من ناحية أخرى من تكوين التحالفات بشكل أكثر سهولة ومن ثم ظهر الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في الدعوة للتظاهرات والتنسيق بين المتظاهرين ونقل الأخبار حول ردود فعل النظام، والقوى

السياسية، والمجتمع الإقليمي والدولي. وظهرت في الميادين الكبرى في كل من تونس ومصر نخبة جديدة، أكبر حجماً من النخب التقليدية، ولا تتمتع بهيكل واضح للقيادة، مما أربك النظام السياسي، وصعب من مهمة المواجهة واحتمالات قمعها أو السيطرة عليها. وتمكنت هذه النخبة بسبب قدرتها على توظيف وسائل الاتصال ووسائطه، من توسيع نطاق الاحتجاجات والمظاهرات جغرافياً دون التمركز في العاصمة وحدها. (حمادة، 2011: 10).

كان للاعتصام السلمي في مصر القدرة على مواجهة الآلة الأمنية وزيادة القدرة على حشد المتظاهرين المصريين بما يمكنهم من الاستمرار في اعتصامهم ويضعف من قدرة النظام السياسي المصري على مواجهتهم، مما أدى إلى استمرار هذه الاعتصامات ورفع الكلفة بالنسبة للنظام. وهذا ما حدث خلال الفترة من 25 إلى 27 يناير بشكل تدريجي، ثم بداية من جمعة الغضب بشكل اعتصام مفتوح في ميدان التحرير بالقاهرة، وميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية، والميادين الكبرى في السويس والإسماعيلية وبعض مدن الصعيد (حمادة، 2011: 5).

هذه القدرة الهائلة على حشد اعتصام مفتوح في ميدان في وسط العاصمة ولمدة 18 يوماً وفي ميادين أخرى في المدن الكبرى، هي علامة فارقة في تعريف الثورات. أصبحت الثورات لا تعتمد فقط على قدرة القوى السياسية على حشد مظاهرات تجوب العاصمة والمدن الكبرى من أجل إيصال صوتها للأغلبية الصامتة، ولكنها تحولت إلى القدرة على ممارسة الأفعال اليومية البسيطة القائمة على التفاعل المباشر بين آلاف البشر في مكان واحد، والقادرة على تجاوز الاختلافات.

أن ما حدث في مصر بعد إجبار الرئيس المصري السابق حسني مبارك على التنحي وتسليمه مقاليد الحكم إلى المجلس العسكري، هو إجهاض لفكرة الثورة من حيث درجة التغيير في كل من النخب والسياسات والمؤسسات والقيم، وكذلك من حيث العلاقة مع رموز النظام القديم. كما أن النخبة الثورية لم تنجح في طرح نفسها كبديل كفؤ وفعال للنخبة القديمة، في ضوء استمرار قدرة النخب القديمة الأقل ارتباطاً بفساد النظام،

والواقع أن الرد على هذه القضايا يكمن في نقطتين، الأولى العيش في الحدث بينما يتشكل، وبالتالي فالمتظاهرون سبب في تطور الأحداث، وموضوع لها، وهذا يصعب مهمة الحكم على الحدث ككل. وهنا، نستخدم مقولة إن الثورات الكبرى في العالم استغرق استقرارها أعواماً قبل أن يتبلور شكل النظام الجديد وعلاقات القوى بداخله (حمادة، 2011: 12).

النقطة الثانية تعود إلى تعريف الثورة في القرن الحادي والعشرين وارتباطه بمطالب الثورات التي اتخذت شكلاً جديداً عن مثيلاتها في القرنين التاسع عشر والعشرين. فالثورات الكبرى في القرنين السابقين ارتبطت بمطالب تغيير كامل لشكل النظام السياسي (من ملكية إلى جمهورية كما في حالة فرنسا وروسيا وإيران، مع اختلاف طبيعة الجمهورية في كل حالة) أو لشكل النظام السياسي ووجود القوى الأجنبية فيه، مثل الثورة المصرية في 1952 التي أنهت الاستعمار البريطاني، وأنهت عهد أسرة محمد علي باشا، وغيرها من الثورات الإفريقية التي كانت جزءا من حركة تحرر وطني أكبر.

لا تهدف ثورات القرن الحادي والعشرين لتغيير شكل النظام السياسي، وإن هدفت بالتأكيد إلى تغيير علاقات القوى وتوازناتها بداخل هذا النظام. فليس مطروحاً علي الأجندة التونسية، أو المصرية، أو حتى السورية، واليمنية أن يتحول النظام من جمهورية إلى إمارة أو ملكية، وإن طرحت مسائل أخرى تتعلق بكون النظام القادم رئاسياً أم برلمانياً، ومسائل تتعلق بسيطرة أقلية معينة على هيكل السلطة ومؤسساتها. (حمادة، 2011: 13).

2.3 المواقف الدولية والإقليمية من الثورات العربية:

ولفهم وتحليل الموقف القطري من الثورات العربية لا بد من عرض المواقف الاقليمية والدولية من الثورات العربية :

1.2.3 المواقف الدولية من الثورات العربية:

أولاً : موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الثورات العربية:

أدركت الولايات المتحدة أنّ الثورة التونسية ستمتدّ إلى عموم المنطقة العربية، فهكذا بدأت ثورة مصر مستفيدةً من التجربة التونسية، ومضيفةً إليها أبعاداً هامّة في الأسلوب وفي النتائج، بحكم موقع مصر وثقلها البشري والحضاري ودورها التاريخي الريادي في المنطقة العربية، وأمريكا هي دولة عظمى تبحث عن مصالحها وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذه المنطقة ويبقى معيار المصلحة الأمريكية هو المحرّك للمواقف الأمريكية من حركات التغيير العربية بغضّ النّظر عن الأشخاص الحاكمين في هذه الدول (غندور، 2011).

تغيرت السياسة المتبعة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي أوباما عن سابقتها إدارة الرئيس جورج بوش نتيجة الإخفاقات التي حدثت في عهده خاصّةً لجهة استخدام الإدارة السابقة للاستراتيجية العسكرية الامريكية المباشرة من أجل إحداث تحوّلات سياسية في الشرق الأوسط أو لتغيير أنظمة، كما حدث في كل من أفغانستان والعراق، وهي استفادة بالاضّطرار وليس بالاختيار، فأمريكا لا تستطيع الآن الدخول في حروبٍ جديدة بل تحاول الخروج من حربها في أفغانستان.(غندور، 2011).

اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات صُنّفت على أنها تحوّل في الموقف الأمريكي مثل: "نتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر" (28 كانون الثاني 2011)، و "الانتقال المنظم للسلطة" (30 كانون الثاني 2011)، و "لا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجعة" (1 شباط)، وفي نهاية المطاف فإن الولايات المتحدة تخلت عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء ثورة الشعب المصري في 25 كانون الثاني 2011(عبد الكريم وعمر والأسمر، 2011).

أيدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 6 شباط 2012 إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار بين الحكومة المصرية والقوى

المعارضة للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها مصر(عبد الكريم وعمر والأسمر، 2011).

اختلف الوضع في الحالة الليبية فكان ردُّ الفعل حاسماً وسريعاً بتدخُّل عسكري كامل، وبفرض حظر طيران وبتوفير السلاح للثوار، وأما في الحالة السورية فقد ظل رد الفعل يراوح مكانه وكان بطيئاً ومتلكئاً وبدا أنه غير عابئ بحالات القتل والتشريد المستمرة التي يريقها النظام السوري، وبينما خيم الصمت الغربي على الحالة البحرينية؛ إلا أنه كان فاتراً وخافتاً في ما يتعلق بالحالة اليمنية، وظلت العلاقات مع الرئيس اليمني متواصلة وممتدة حتى اللحظة الأخيرة(الزواوي، 2012).

لا تنطلق التحركات الغربية بناء على مبادئ ولكن بناء على مصلحة تدور وتتغير وتتباين، فالمبادئ لا تتجزأ، والمبادئ الغربية واضحة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن المصلحة تتغير وتتباين تبايناً حاداً من بلد إلى آخر حسب الظروف والمتغيرات، وهو ما يفسر ذلك الصعود والهبوط في التعامل مع الثورات العربية، فبالرغم من الشعارات الواضحة للغرب في ما يتعلق بتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية منذ حقبة بوش الابن، إلا أن واحداً من أكبر مفكري الغرب وهو نعوم تشومسكي يؤكد على أن الغرب لم يكن يوماً يريد تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، فيقول في إحدى الندوات: "الولايات المتحدة ستفعل كلَّ ما في وسعها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، والسبب واضح للغاية؛ وهو أن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تعتبر الولايات المتحدة مصدراً أساسياً لتهديد مصالحهم، بل إن الغالبية معارضة لسياسات أمريكا الخارجية(مصطفى، 2011).

تبرز أهمية الحفاظ على أمن إسرائيل أحدى الأولويات للإدارات الأمريكية المختلفة في المنطقة العربية بالإضافة إلى تأمين تدفق النفط وتحجيم دور الإسلاميين حتى لا يهددوا المصالح الغربية، أما حرية الشعوب ورفاهيتها وتقدمها فلا يهمها من قريب أو بعيد لأنها ببساطة لا تهم المواطن الأمريكي النفعي الذي لا يعلم ما يدور حوله إلا إذا أثر على حياته اليومية.

خلال الفترة التي تلت الإطاحة ب"حسني مبارك" سادت قناعة لدى المحللين السياسيين في الولايات المتحدة بأن واشنطن قد أخذت موقفاً مسانداً للثورة المصرية، وأن إدارة أوباما قد ساندت مطالبة المعارضة ل "مبارك" بالتنحى. إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماما، فقد أيدت إدارة "أوباما" "الانتقال المنظم للسلطة" ل "عمر سليمان" ولم توافق على أن تتسلم القوات المسلحة المصرية زمام الأمور، إلا بعد أن رفضت الملايين في ميدان التحرير وفي شتى أنحاء مصر خطة انتقال السلطة لسليمان .

إن فهم رد فعل الولايات المتحدة تجاه الثورة المصرية والثورات الأخرى، التي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي، يتطلب استرجاع تاريخ العلاقات المصرية – الأمريكية المعاصرة فمنذ عام 1979- عندما فقد شاه إيران السلطة، ووقعت كل من مصر وإسرائيل معاهدة السلام الثنائية – عمل القادة الأمريكيون والمصريون على دعم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (وهي تحديداً تحقيق الأمن الإسرائيلي والنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج) ولكنهم في الوقت نفسه حاولوا منع قيام نظام حكم يعبر عن خيارات الشعب في مصر، ولم يكن هدفهم الاول دعم الديمقراطية، فقد كان الخطاب العام والمشاورات الداخلية تبين أن كبار صناع القرار اهتموا بقضايا الديمقراطية والتنمية، بالإضافة إلى الأمن الإقليمي. لكن دعم الديمقراطية وخفض معدلات الفقر جاءاً في المرتبة الثانية، ضمن رؤية استراتيجية تقوم على أساس استمرار نظام الحكم فقد كان من متطلبات تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل أن يحكم "أنور السادات" بقبضة من حديد مع تقييد المعارضين المصريين وخلال فترة "مبارك" الرئاسية، كانت عملية الديمقراطية تهدد بأن يسفر ضغط الرأي العام عن سياسة خارجية جديدة تغير وضع مصر، في إطار المنظومة الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (براونلي، 2012: 3).

في ضوء هذه الخلفية، لم يكن مثيراً للدهشة أن يتوقع تقرير صدر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في عام 2009 أنه إذا وصل قادة آخرون للسلطة في مصر، "فلن يعد بإمكان واشنطن الاعتماد على القاهرة للقيام بمبادرة مرفوضة بشدة من

الشعب المصري" . لقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون بداية من "جيمى كارتر" وصولا إلى "باراك أوباما"، على نظرائهم المصريين في تنفيذ "ما هو مرفوض شعبياً" . وجاءت الثورة المصرية في 25 يناير 2011 لتعرض هذه العلاقة للخطر . وبعد عامين من صدور تقرير مجلس العلاقات الخارجية، أصبحت الاحتجاجات الشعبية تهدد بوضع مصالح المصريين فوق متطلبات الأمن الأمريكي . (براونلي، 2012: 4).

كان رد فعل إدارة "أوباما" على الثورة التونسية، التي سبقت الثورة المصرية، مؤشراً على رد فعلها إذا اندلعت ثورة شعبية في مصر الدولة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية . وقد فاجأت موجة الاحتجاجات ضد الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" الإدارة الأمريكية التي لم تتحرك لتأييد المحتجين . وحتى 14 يناير 2011، قبل ساعات من هروب "بن علي" من بلاده، طالب البيت الأبيض "كل الأطراف بضبط النفس وتجنب العنف .. وأن تحترم الحكومة التونسية حقوق الإنسان، وأن تجري انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل القريب تعكس الإرادة الحقيقة وطموحات الشعب التونسي، ولكن بعد انتصار المحتجين، أعلن "أوباما" أن :إرادة الشعب أثبت أنها أقوى من إدارة وحكم ديكتاتور، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف بجانب الشعب التونسي، وتدعم تطلعاته الديمقراطية (براونلي، 2012: 4).

يمكن القول أن تحية "أوباما" المتأخرة لأعداد نظام موال للولايات المتحدة كانت مؤشراً على كيفية استجابة الولايات المتحدة للثورات التي اندلعت لاحقاً . ففي وسط الأزمة، تحث الإدارة الأطراف المعينة على ضبط النفس بما يعزز ضمنياً العودة إلى الوضع غير الديمقراطي الراهن – وتعمل على تهدئه المحتجين، وإعادة الاستقرار إلى هذه الأنظمة الحليفة . لكن إذا نجح نشطاء المعارضة في الإطاحة بالحكام، يشيد المسئولون الأمريكيون بهذا الانتصار، كما لو كانوا هم الذين يسعون على طول الخط لإحداث التعبير الديمقراطي . وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في التعامل مع الثورة ضد "مبارك"، ثم عندما سعى البيت الأبيض إلى التقليل من الأضرار التي تلحق بالمصالح الأمريكية، نتيجة الثورة العربية الأخرى(براونلي، 2012: 4).

شعرت واشنطن بالذعر في البداية من أنها على وشك أن تخسر معظم شبكات علاقاتها ونفوذها في المنطقة، وهي عاينت بقلق شديد التهاوي السريع لصديقين وحليفين أساسيين لها – مبارك وبن علي – وانتقال الانتفاضة العربية إلى البحرين، مقر الأسطول الخامس الأمريكي ونقطة الضعف في مجلس التعاون الخليجي. لقد قرأ العديدون في واشنطن الانتفاضة العربية وفق قالب مغاير للثورة الإيرانية 1979، أو وفق النجاح الانتخابي لحماس وحزب الله وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، وخشوا من أن تكون هذا الانتفاضات تكراراُ لهذه التطورات السابقة والمعادية بشدة للولايات المتحدة الأمريكية . لكن سرعان ما تبين أن الثورات في هذه البلدان لم تكن تصدح بشعار ((الموت لأمريكا)) أو ((فلتسقط الإمبريالية)) بل كانت تركز على شؤون الوضع الداخلي والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي . تفاجأت واشنطن بالربيع العربي، كما تفاجأ الجميع، وعندما اندلعت الشرارة في تونس لم يدرك صانعو القرار في واشنطن عمق الموجة الآتية .(سالم، 2012)

في أحداث تونس، بقيت واشنطن صامتة في أول المطاف – وبالفعل نفوذها في تونس أقل بكثير من نفوذ فرنسا والإتحاد الأوروبي – ولكن مع رحيل بن علي أطلق أوباما مباشرة رسالة إلى الشعب التونسي مهنئاً على ثورته، وداعماً للتحول إلى الديمقراطية . في مصر، كانت هناك مصالح خطورة أكثر على المحك، لكن عندما أدركت واشنطن طبيعة الثورة وحجمها وخطورتها، أخذت تستخدم نفوذها لتشجيع مبارك على التنحي – وشجعت الجيش على الضغط عليه للقيام بذلك، وبعد ذلك حثت واشنطن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن يضمن لإسرائيل والمجتمع الدولي احترام مصر ما بعد مبارك لالتزاماتها الإقليمية والدولية، وحثته أيضاً على الوفاء بوعوده لإدارة عملية انتقال منظمة إلى الديمقراطية . أعربت واشنطن في المرحلة الأخيرة عن قلقها حيال المواجهات الدامية بين الجيش والمتظاهرين في ساحة التحرير، فواشنطن تريد تجنب حصيلة كتلك التي حدثت في باكستان، حيث لا الجيش ولا الحكومة المدنية قادران على الحكم، وهي تأمل أن تكون الحصيلة ((تركية))، حيث

يمكن لحزب إسلامي معتدل، بموازاة القوات المسلحة، أن يشرف على سياسة خارجية مسالمة وبراغماتية . (سالم، 2012)

برزت المشكلة الأمنية في اليمن بشكل مكثف فقد استثمرت الولايات المتحدة الكثير في الرئيس علي عبد لله صالح وجهازه الأمني، باعتباره حصناً ضد تفاقم انتشار تنظيم القاعدة في اليمن . لكن بمجرد أن وصلت الانتفاضة في اليمن – وخاصة في صنعاء – إلى مرحلة متقدمة، أصبحت الولايات المتحدة مستعدة للنظر في رحيل الرئيس اليمني. لكن الولايات المتحدة كانت تخشى من أنه بدلاً من الانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية، من المرجح أن ينتقل اليمن من الحكم السلطوي إلى المزيد من انهيار الدولة وتفككها. وقد كانت الولايات المتحدة تتقاسم هذا القلق مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وفي الواقع، كانت الأسلحة والتدريب الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الوحدات الخاصة المسلحة التابعة للنظام اليمني برئاسة علي عبد الله صالح، ولا سيما تلك التي يقودها نجله أحد الأسباب الرئيسة في تمكن الرئيس اليمني من البقاء في السلطة لفترة طويلة. وقد رحبت الولايات المتحدة بتوقيع الرئيس اليمني للاتفاق الانتقالي، وهي تراقب الأوضاع اليمنية الداخلية وتعمل مع المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي في محاولة لإدارة المخاطر العديدة التي سوف يشهدها المستقبل السياسي لليمن.

وفي ما يتعلق بالبحرين، اختلفت الولايات المتحدة والعربية السعودية بشدة حول كيفية التعامل مع الانتفاضة كانت واشنطن في مأزق، لأن الأسطول الخامس الأمريكي يتمركز في البحرين، وربما لدى واشنطن الكثير مما تخشاه من حصول انتفاضة كاملة في هذا البلد . ومع ذلك، جادلت الإدارة الأمريكية في أن التفاوض والحلول الوسط والإصلاح تمثل أفضل السبل لإعادة الاستقرار، في حين رأت الرياض أن على دول مجلس التعاون الخليجي سحق الانتفاضة في مهدها . كانت الرياض مستاءةً من أن الملك حمد، وأسرة آل خليفة عموماً، سمحا للوضع في بلدهم بأن يطول بشكل سيئ للغاية، بحيث أصبح خارج نطاق السيطرة، لكن الرياض رأت أن تحدي مبدأ الحكم

الملكي، ومشاركة الأغلبية الشيعية في الانتفاضة – الذي أثار مخاوف من حصول تغلغل إيراني – يقتضي اتخاذ إجراء سريع وحاسم . في هذه الأثناء، قرأت واشنطن الوضع بوصفه حدثاً أكثر عمومية يطالب فيه المواطنون بمزيد من الحقوق – كما في بلدان عربية أخرى – ورأت أن السياسة الأكثر حكمة تمثل في ملاقاتهم في منتصف الطريق من خلال المفاوضات وتحقيق الإصلاح . كانت الغلبة للخيارات السعودية، ولكن الزمن وحده كفيل بأن يقول ما إذا كانت البحرين سوف تستقر أو سوف تشتعل مرة أخرى.

في الخلاصة، لم تؤثر الانتفاضات العربية بشكل كبير جداً في مصالح ونفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إذ ستبقى مصر وتونس على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة؛ وظلت البحرين في حظيرة دول مجلس التعاون الخليجي؛ وفي الحقيقة اكتسبت الولايات المتحدة نفوذاً في ليبيا بعد أن بقيت علاقاتها مع هذا البلد في صعود وهبوط لمدة 40 عاماً؛ وهي مرشحة لأن تكسب بدل أن تخسر نفوذاً إذا وصل التغيير إلى سورية . وما يزال اليمن، كما كان عليه قبل الربيع العربي، مصدر قلق كبير في ما يتعلق بانهيار أكبر للدولة، وانتشار أوسع لتنظيم القاعدة . إن الخسارة الأمريكية الكبرى في الوطن العربي تكمن في العراق، ولكن هذه الخسارة متعلقة بمسار احتلال العراق وبرمجة الانسحاب منه، وليس بأحداث ((الربيع العربي)) . وتبقى القضايا الرئيسية لواشنطن – مثل قضية أمن إسرائيل (وعملية السلام العربية – الإسرائيلية)، وقضايا العراق وأفغانستان – غير متأثرة مباشرة بأحداث الربيع العربي .

تشكل إمدادات النفط وأمن المتوسط والملفات المرتبطة به من هجرة وإرهاب أهم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية، ولعل السبب في ذلك يعود وبدرجة كبيرة إلى الأنظمة العربية الحاكمة التي مكنت الاتحاد الأوروبي من إدارة علاقاته مع الكثير من الدول العربية بأقل تكلفة ممكنة من خلال مجموع الاتفاقيات الأمنية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

تغيرت موقف تجاه المنطقة العربية مع اندلاع الثورة في تونس إذ سرعان ما احتلت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الاتحاد الأوروبي

عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية، وقد قاد الرئيس الفرنسي والايطالي السياسة الأوروبية خلال الأيام الأولى للثورات العربية في شمال إفريقيا بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من أجل الحفاظ على التفاهمات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي(أيوب، 2011).

أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في 3 شباط 2011 وقّعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، و"إدانتها للعنف"، داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم نحو "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتأخذ بيد مصر لمواجهة التحديات ، ظهرت ازدواجية المعايير في التعاطي مع الثورات العربية من خلال موقف الاتحاد الأوروبي المطالب منذ اليوم الأول لبدء العنف في ليبيا النظام الليبي بالرحيل وترك الأمر للشعب ليقرر مصيره والذي ترجم فيما بعد بتدخل عسكري من قبل قوات حلف الناتو في هذا البلد، بعكس الموقف مع مصر ونظام مبارك إذ حاول الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الثورة المصرية أن تبقى له علاقات مع جميع الأطراف المصرية مع انحياز مبطن للنظام المصري.(أيوب، 2011).

جاءت تصريحات الإتحاد الأوروبي والدول الكبرى تجاه ما يجري من أحداث في سوريا متناغمة كل التناغم مع تلك التي أطلقت في السابق تجاه الأحداث في ليبيا وتدرجت من مراقبة الأوضاع في البداية عن كثب إلى الدعوات لضبط النفس ومن ثم الإدانة لتنتقل فيما بعد إلى التحريض واستضافة المعارضين وعقد المؤتمرات وتقديم يد العون والمساعدة لهم في خطوة نحو بداية التدويل للقضية لدفع الدول الكبرى للتدخل بالشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا مسبقاً، ففرضت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي قيوداً على حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن ودول أوروبا. (أيوب، 2011).

ثانياً: موقف الصين من الثورات العربية:

كان موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر تأثيراً من الموقف الصيني فلم يكن حضور الصين، لافتاً في فترة الأحداث العربية (إسماعيل، 2011) فعلى المستوى الرسمي لم يخرج تعامل الصين مع أحداث المنطقة العربية عن السياق العام الذي يحكم السياسة الخارجية الصينية وفقاً لمبادئها، وفي مقدمتها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومن الملاحظ أن الاهتمام الأكبر للحكومة الصينية خلال أحداث تونس ومصر وليبيا كان إجلاء رعايا الدولة الصينية من مناطق الخطر وإعادتهم إلى بلادهم.

استخدمت الصين في 4 شباط 2012 باعتبارها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي حق النقض الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوروبي، الذي يتبني دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة، ويشير وبوضوح هذا القرار الصيني إلى حدوث تطور نوعي مهم ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة الصين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، فالصين التي تعد من أقل الأعضاء الدائمين استخداماً لحق النقض(حيث استعملته 13 مرة خلال 41 عاماً) استخدمت هذا الحق مرتين مع روسيا خلال أربعة أشهر فقط لمنع مجلس الأمن من التدخل في الشأن السوري(قنديل، 2012).

ثالثاً: الموقف الروسي من الثورات العربية:

برزت المواقف الروسية في وقت ثورات الربيع العربي بأنها تقف مع الأنظمة العربية ضد الشعوب ولا شك أن المواقف الروسية حيال الثورات العربية ستترتب عليها خسارة صورة روسيا وسمعتها الموروثة من أيام الاتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب خسائر اقتصادية وسياسية وغيرها وهذا الموقف تجسد من خلال موقف روسيا من الثورة في سوريا على وجه الخصوص من خلال استخدام حق النقض الفيتو في أكثر

من مناسبة، ذلك أن هذه المواقف تبدو غير مفهومة ومريبة من طرف الشعوب العربية الغاضبة، وأثارت هذه المواقف الغضب والسخط والاستنكار لكونها تتحدث عن مؤامرات أطلسية غربية تقف وراء الثورات والانتفاضات العربية، وتتبنى روايات الأنظمة الحاكمة، وتصب في خانة دعم الأنظمة التي ربطت معها روسيا مصالحها وسياساتها، وأدارت ظهرها لتطلعات الشعوب العربية، ومطالبها بالحرية والكرامة والعدالة (كوش، 2011).

تعرضت المواقف الروسية من المتغيرات التي تجري على الساحة العربية لانتقادات حادة في البلدان العربية، حيث استغرب كثيرون تصريحات المسؤولين الروس المشوبة بالريبة والحذر، سواء صدرت عن الكرملين أم عن الخارجية الروسية، لكونها لم تكن مبنية على أسس منهجية أو ضوابط معينة، وتشير إلى أن القيادة الروسية الحاكمة تفضل الاستقرار في المنطقة العربية، والركون إلى الاستثمار الذي تقدمه تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية المتقادمة، بالرغم من الإشارات الخجولة إلى مطالب الشعوب المحقة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي بالانتفاضات والثورات العربية(كوش، 2011).

وصلت إرهاصات الربيع العربي إلى روسيا في انتخابات كانون الأول / ديسمبر 2011، عندما تعرض حزب رئيس الوزراء بوتين إلى تراجع قوي في نتائج الانتخابات، واندلعت تظاهرت واسعة النطاق في موسكو ومدن أخرى احتجاجاً على تزوير الانتخابات . من جانبها، قامت الصين بحملة قمع صارمة منذ الأيام الأولى للربيع العربي، وحظرت عبارة ((ثورة الياسمين)) و((الربيع العربي)) و((مصر)) و((ميدان التحرير)) من محركات البحث على الانترنت . لم تؤيد روسيا والصين قرار الأمم المتحدة الذي يجيز فرض منطقة حظر طيران على ليبيا، لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حقهما في النقض. واتهم بوتين في وقت لاحق الغرب بانتهاك قرار الأمم المتحدة من خلال الذهاب إلى ما هو أبعد من منطقة حظر الطيران واستخدام القوة الجوية لضرب قوات القذافي على الأرض .

وفي ما يتعلق بسورية، فإن لدى روسيا علاقات أمنية معينة، كما تملك قاعدتها البحرية المتوسطية الوحيدة هناك (في مدينة طرطوس)، وواصلت روسيا (والصين) الوقوف إلى جانب نظام الأسد خلال العام 2011، إلا أن مصالح روسيا الرئيسية موجودة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ولها مصالح تجارية مع العديدة من بلدان الغرب ومع دول أخرى في الشرق الأوسط . وهذا يعني أن روسيا ستقف إلى جانب نظام الأسد، ولكن ليس((إلى الأبد))، فقد تسحب التأييد إذا ما تصاعد القتل بشكل كبير، أو إذا فقد النظام سيطرته بشكل واضح .

2.2.3 المواقف الإقليمية من الثورات العربية:

أولاً: الموقف التركي:

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية فتراوحت ما بين التناقض واللبس ما يوحي بازدواجيتها وعدم وضوح رؤياها، لكن لهذه المواقف ما يسوّغها لأنّها رهن المواقع التي تبدّلها تبدّلات المصالح، لقد وازنت تركيا بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل اتّخاذ مواقفها النهائية من الثورات العربية(عساف، 2011).

ينظر الأتراك إلى الثورات العربية على أنها تعزز مواطن قوة تركيا بوصفها نموذجاً للديمقراطية في بلد مسلم، وهو ما عبر عنه الأتراك في تصريحاتهم بأن سياسة "تصفير المشاكل" تبقى متناغمة مع "الربيع العربي" لأنها تشارك المحتجين قيمهم وأمانيهم، ويأتي هذا الترويج التركي لسياساتهم من أجل تحقيق عدد من الأهداف منها:(التميمي، 2011)

خدمة مصالح تركيا الوطنية على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقاً للسلع التركية، ومصدراً مهماً للنفط الذي يتزايد طلب الاقتصاد التركي عليه.

تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات استراتيجية جديدة.

تعزيز الدور التركي القيادي في منطقة الشرق الأوسط ودورها المحوري في حل الأزمات.

وفي ظل تأثير بعض القوى الإقليمية الأخرى قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها . ويشير الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من أثير الأوضاع في سوريا تحديداً في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية – التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة – لا سيما حالة استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية – على نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا . وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية المباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية . (ناجي 2011)

ثانياً: الموقف الايراني:

تباينت المواقف الإيرانية من الثورات العربية كلٌ حسب قربه أو بعده عن النظام الإيراني ومصالحه في المنطقة، فقد أظهر النظام الإيراني تأييداً كبيراً للثورات الشعبية العربية، إلا أنه كان يستشعر الخطورة من أن يستلهم التيار الإصلاحي في إيران هذه الثورات، في سبيل تكرار التجربة في إيران، فقد صدرت تصريحات تشير إلى هذا الاحتمال، كتصريح الرئيس السابق محمد خاتمي، الذي دعا فيه الإيرانيين إلى "الاستمرار في حركة الإصلاح والمطالبة بالتغيير مستلهمين بالشعب المصري وأن تستمر الانتقادات للسلطة، وللتزييف والاستبداد"، وقد اتخذ النظام الإجراءات التالية في سبيل منع انتقال عدوى الثورات العربية إلى الداخل الإيراني: (أبو هلال، 2011)

توجيه حملة إعلامية للشعب الإيراني تركز على ريادة الشعب الإيراني، وعلى صمود الجمهورية الإسلامية في مواجهة "الاستكبار الغربي"، والإشارة الدائمة إلى مخططات "الأعداء" التي تسعى إلى القضاء على النموذج الإيراني.

رفض التصريح بالفعاليات، التي أقرتها قيادات التيار الإصلاحي، للاحتفاء بالثورتين المصرية والتونسية في 14 شباط 2011، وفرض الإقامة الجبرية على المرشح الإصلاحي السابق لرئاسة الجمهورية مهدي كروبي.

القمع الشديد للتظاهرات غير المرخصة التي نفذتها المعارضة في 14 شباط 2011، والذي أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل وإصابة العشرات من المتظاهرين.

أيد الموقف الإيراني الرسمي والشعبي الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين ودافع عنها، وأكد شرعية مطالبها، ومع أن الموقف الإيراني كان مؤيداً للثورات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا، إلا أن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين، اتخذ طابعاً تصعيدياً مختلفاً، سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتُخذت بهذا الخصوص، وكان السبب وراء الوقوف الإيراني إلى جانب الاحتجاجات والمظاهرات في البحرين أن المملكة يوجد فيها عدد لا يستهان به من المسلمين الشيعة.

اتخذ التيار المحافظ الإيراني موقفاً مؤيداً للنظام السوري برئاسة بشار الأسد في مواجهته الثورة الشعبية في سورية، منذ انطلاقها في 18 آذار 2011 وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام 2009(أبو هلال، 2011).

يظهر مدى الدعم الإيراني للنظام السوري من خلال تتبع الوسائل الإعلامية الرسمية الإيرانية والتزام الإعلام الإيراني بنقل الرواية الرسمية السورية للأحداث، وتغييب آراء المعارضة (أبو هلال، 2011).

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطورى الذي لا يمكن إغفاله، نجحت، خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم . لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في أي وقت مضى، بنفس الأهمية والزخم اللذين حضي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 . ففي هذه اللحظة، بدا أن ثمة تغييراً جذرياً طال سياسة إيران الإقليمية وأدواتها . (ناجي، 2011)

فبعد أن كانت خلال عهد الشاه – وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضي – أحد أهم حلفاء الغرب، حيث لعبت دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى بـــ "مبدأ نيكسون" مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب، وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج، وأمن إسرائيل . لكن رغم الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها نظام الشاه، فإن إيران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الإقليمية، واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة، كان على رأسها ما يسمى ب "تصدير الثورة" إلى الخارج، والتي أدت إلى توتير علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، فضلا عن تعرضها لعزلة دولية وإقليمية . (ناجي، 2011)

وبفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخلياً وخارجياً بعد وفاة الإمام الخمينى، وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدشين ما يسمى ب "مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة، استبعدت إيران سياسة" تصدير الثورة في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها

بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سوريا بهدف إكساب تمددها في الإقليم غطاءاً عربياً، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل "حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين، فضلا عن استثمار الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد بدء ما يسمى ب "الحرب الأمريكية على الإرهاب" التي انتهت باحتلال كل من افغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها . (ناجي، 2011)

لكن جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي، التي تجتاح الدول العربية في الوقت الحالي، لتربك أوراق وحسابات إيران من جديد . ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن تأثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فإنه يمكن القول إن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي . وهو ما يفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسم بها تعامل طهران مع هذه التطورات، لدرجة لا يمكن الحديث معها عن "سياسة إيرانية واحدة"، وإنما "سياسات متعددة"، وربما متناقضة في بعض الأحيان (ناجي، 2011).

فقد بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية ل "موجات الطابع الشعبي لصناعة السياسة الخارجية العربية والتي قد تحمل مخاطر إثارة قضايا خلافية في العلاقات العربية – التركية، مثل قضايا المياه والحدود، لا سيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوى معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا (ناجي، 2011).

ثالثاً: موقف إسرائيل من الثورات العربية:

مر الموقف الإسرائيلي منذ بداية العام 2011 بثلاث مراحل، استدعت كل واحدة منها ميزاناً مختلفاً للأحداث، كانت أولى هذه المراحل "مرحلة الصدمة"، حيث أن تل أبيب كانت واثقة أن تونس بعيدة عن مصر، وأنه لا يوجد تشابه بين قدرة النظاميين، لكن سرعان ما شكلت الثورة المصرية ورحيل نظام الرئيس حسني مبارك على ذاك النحو السريع، صدمة في تل أبيب أدخلت المنطقة وإسرائيل طبعاً في مرحلة حرجة

للغاية، بل وجعلت القيادة الاسرائيلية تنتبه، إلى أن هذه التغيّرات السريعة لا يمكن وقفها، وبدأت تشكل خطراً حقيقياً يستوجب التحرك الايجابي والفعّال، من أجل أن لا تصبح إسرائيل ضحية لها، أو على الأقل شاهداً سلبياً غير مؤثر، بل تصبح شريكاً مؤثراً عليها.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع نهاية المرحلة الأولى وهي مرحلة كسب الوقت من خلال التدخل الخفي للتأثير في سير الأمور سراً، أو على الأقل، من خلال التأثير على مراكز القرار الدولي، بهدف إبطاء التدخلات، إلى حين تكون تل أبيب جاهزة للتعامل معها، ما بدا واضحاً أشد الوضوح في تطورات الموقفين العربي والدولي من الثورة السورية، ورغم تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المتكررة حول أهمية رحيل نظام بشار الأسد، كانت الآلة السياسية الإسرائيلية تعمل في الخفاء الأمريكي، وتحذر قائلة "أن إسرائيل لا تستطيع احتمال تغيّرين كبيرين على حدودها، تغيران يطيح كل واحد منهما بنظام آمن"(رشيد، 2012).

أما المرحلة الثالثة للموقف الإسرائيلي تتمثل بالهجوم المضاد وباستعادة شاهد التاريخ حين كان الرئيس الراحل أنور السادات يلقي خطاب السلام في الكنيست الإسرائيلي، تناول الجنرال المتقاعد والوزير في حينه ورئيس إسرائيل لاحقاً عيزرا وايزمان قصاصة ورقة كتب عليها "علينا أن نستعد للحرب مع مصر"، ومرّر القصاصة إلى رئيس الوزراء حينه مناحيم بيغن، الذي هزّ رأسه موافقاً(رشيد، 2012: 3). إذ أن إسرائيل ستبقى على أهبة الاستعداد العسكري لما قد يحدث في أي دولة من الدول المحيطة بها.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية القطرية

تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

1.4 لمحة عن السياسة الخارجية القطرية

اكتسبت قطر منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة تقديراً واحتراماً على مختلف الأصعدة والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم.لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم حيث عمدت الدبلوماسية القطرية إلى الانطلاق من جملة من الثوابت تمثلت في: (وكالة الأنباء القطرية، 2010)

1) الالتزام بحقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجنب سياسة المحاور.
2) الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.
3) تبني فلسفة (الدبلوماسية الواقعية) مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

ويستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ

الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

وتحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.

تتميز السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً بالوضوح والخصوصية والأسلوب المباشر في معالجة القضايا المختلفة. أن السياسة الخارجية لقطر تتحرك وفق رؤية تتسم بالثبات في مجملها على دوائر أربع أساسية. بمعنى آخر أن السياسية الخارجية لقطر تتحرك في إطار إستراتيجية معينة قائمة على أبعاد أو دوائر أربع رئيسية، تتمثل في كل من: الدائرة الخليجية والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، ثم الدائرة الدولية والتي تعمل من خلالها على تدعيم مكانتها وموقعها إقليمياً ودولياً.

توجهات ومقومات السياسة الخارجية القطرية

يتمثل الهدف الأول أو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لأي دولة من خلال المحافظة على وجودها أو ذاتها، وعلى كيانها القومي، فضلاً عن تدعيم أمنها القومي وعدم الاستعداد للتفريط به(مقلد،1982 : 13-14)، واستناداً على ما سبق فإن حكومة قطر قد حددت منذ عهد استقلالها عام 1971م عدة مبادئ أساسية تحكم حركة السياسة الخارجية للدولة نستطيع أن نستخلصها بسهولة من الدستور الدائم لدولة قطر، ومن أحاديث وخطب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد في المناسبات المختلفة داخل البلاد وخارجها منذ توليه الحكم وحتى الآن، والتي تكشف بوضوح الإطار العام للسياسة الخارجية لدولة قطر والتي يتمثل أهمها في الآتي:

1 - أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية (دستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (1)).

2 - تحافظ الدولة على استقلالها وسيادتها وسلامة ووحدة إقليمها، وأمنها، واستقرارها وتدفع عنها كل عدوان.

3 - تحترم دولة قطر الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكون طرفاً فيها(الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (6)).

4 - تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ دعم السلام والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (7)).

5 - تعمل الدولة بكل إمكانياتها على دعم وتعزيز الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم علاقات حُسن الجوار والتضامن في كل المجالات، كما تعمل على التعاون معها في المحافظة على تدعيم الاستقرار في المنطقة(الأمانة العامة، 2010).

6 - تؤمن الدولة بأخوة العرب وتسعى جاهدة لتوثيق عُرى التآزر والترابط مع كل الدول العربية، وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل تحقيق نصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها القضية المحورية والأساسية وهي القضية الفلسطينية، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما القضيتان الأساسيتان لكل عربي، حيث تؤيد دولة قطر تأييداً مطلقاً حق الشعب الفلسطيني العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً كل من سوريا ولبنان في نضالهما لاستعادة الأراضي المحتلة.

7 - تهدف السياسة الخارجية لدولة قطر إلى توثيق عُرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

8 - تدرك دولة قطر أهمية الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية، وتؤيد قراراتها تأييداً مطلقاً، وتلتزم بأحكام ميثاق الجامعة وخططها للإصلاح بصفتها عضواً فيها.

9 - تقبل دولة قطر بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعتنق مبادئ هذا الميثاق التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة الأمن والسلام في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها وحل مشاكلها بالطرق السلمية، وإقامة علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولي.

2.4 السياسة الخارجية على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي:

1.2.4 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الخليجية:

بدأ التوجه القطري تجاه الدائرة الخليجية وهي البيئة المحيطة بدولة قطر في عام 1968م، أي قبل إعلان استقلال الدولة بثلاثة أعوام، فقد حدث في نهاية عام 1967م وأوائل عام 1968م، منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي(أحمد، 1970) ، وقد أشير في تلك الآونة عن قضية الفراغ الذي سوف يتبعه هذا الانسحاب البريطاني وتداعياته الأمنية في المنطقة، إذ سارعت الإمارات الخليجية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني آنذاك، وهي قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الآن والتي كانت عبارة عن عدة إمارات اتحدت فيما بعد، إلى الاجتماع ومناقشة هذا القرار البريطاني بالانسحاب، وتمخض عن ذلك صدور إعلان بقيام "اتحاد تساعي" بين تلك الإمارات. وتم وضع أسسه في اتفاقية "دبي" التي أُبرمت في 28 فبراير 1968م، وكان لدولة قطر مساهمة كبيرة فيها. وقد عكست هذه المبادرة القطرية وما صاحبها من جهود في سبيل إنجاح الاتحاد التساعي بين هذه الإمارات، مدى أهمية

التوجه تجاه دائرة الخليج العربي، فضلاً عن مدى أهمية التفكير الوحدوي التي رغبت قطر في إبراز أهميته، والتفاعل معه وشحذ همم الآخرين تجاه هذه الخطوة.

إلا أن الخلافات أثرت بشكل مباشر على هذا الطموح الوحدوي بسبب عوامل كثيرة، وحالت دون ظهوره إلى الواقع العملي أو الفعلي. وقد فشلت جهود الوساطة التي قامت بها كل من السعودية والكويت بل وبريطانيا ذاتها، وذلك لتضييق فجوة الخلافات وتقريب وجهات النظر، إلا أن اتساع هوة الانقسامات بين هذه الإمارات وقاداتها في ذلك الوقت حال دون تحقيق أولى خطوات الحلم الوحدوي الخليجي. فترتب على هذا الخلاف إعلان البحرين لاستقلالها، ثم تلاها قيام اتحاد بين عدد من الإمارات سمي بدولة الإمارات العربية المتحدة (لا زالت مستمرة حتى الآن)، ودفع ذلك دولة قطر إلى إعلان استقلالها في الثالث من أيلول 1971 (العقاد، 1971).

وعلى الرغم من أن الحلم القطري لم يتحقق في أوله إلا أن إيمان دولة قطر ظل مستمراً من أن اتحاد دول تلك المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها مصالحهم العليا وتقتضيها كل تلك الروابط العميقة الجذور التي تربطهم ببعضهم البعض، والتي قلّ أن توجد بلاد في العالم، تجمع بينها روابط تضاهيها قوة، وشدة وأصالة(، وزارة الإعلام والثقافة القطرية،2010).

وهكذا يتضح أن التوجه الاتحادي في إطار دائرة الخليج، توجه مبكر، سبق وواكب إعلان الاستقلال، وحالت الظروف دون أن يظهر للنور بعد، وهذا التوجه ظهر أساساً في النظام الأساسي المؤقت عام 1970م، والمعدل عام 1972م.

بدأت في عام 1980 المشاورات والمباحثات بين دول الخليج العربي في ظل سياق ظروف متباينة إقليمية ودولية، بهدف الاتفاق على تأسيس شكل اتحادي يضم هذه الدول، وتمخضت هذه المشاورات عن قيام مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981م. إذ ظهرت أبعاد جديدة لسياسة قطر الخارجية بعد إعلان هذا المجلس والتوقيع على نظامه الأساسي واتفاقية إنشائه في مدينة أبو ظبي، حيث أصبحت الدائرة الخليجية هي مجال حركة السياسة الخارجية القطرية الأولى، بعد أن كانت بلا وجود حقيقي مباشر في

السبعينات من القرن العشرين. ومع إعلان مجلس التعاون الخليجي حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الخليجي تعكس الاهتمام القطـــري بهـــذه الدائرة، وقد هدفت السياسة الخارجية القطرية بوصفها جزء من مجلس التعاون الخليجي إلى:

1. التعاون والتنسيق مع دعم كافة مجالات دول المجلس في المجـــالات الـــسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وما يتفرع عنها من أنشطة مختلفـــة تحقيقـــاً لسياسة التعاون التي يتبناها المجلس، وطبقاً لما هو منصوص عليه فـــي نظامـــه الأساسي للوصول إلى التكامل في كافة المجالات.
2. المشاركة الفعلية وطرح المبادرات التي تعكس طبيعة الاهتمام القطري بتعزيـــز التعاون القطري الخليجي عن طريق حـــضور كافـــة المـــؤتمرات واللقـــاءات والاجتماعات والندوات سواء على مـــستوى القمّـــة أو المـــستوى الـــوزاري أو المستويات الأخرى، والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تتمخض عنها.
3. طرح المبادرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقدم بـــأوراق عمـــل تساهم في معالجة الموضوعات والقضايا المطروحة أمام المجلس.

بادرت قطر بطرح فكرة إقامة السوق الخليجية المشتركة إيماناً منها بأنها مقدمـــة لخطوة سياسية أكبر في اتجاه وحدة منطقة الخليج العربي، ولا زالت هذه الفكـــرة تجـــد صداها وتستحق البحث والدراسة، بل يمكن أن تجد تطبيقاً لها في ضوء الواقع العملـــي الذي تمر به المنطقة الخليجية. ومنذ قيام مجلس التعـــاون الخليجـــي.، فـــإن الـــسياسة الخارجية لدولة قطر تتوافق في سياساتها مع الدول الأعضاء، بل وتعمل في إطارهـــا. حيث لوحظ أن هذه المواقف تتسم بالتماثل والوحدة، ومن ذلك مـــا يتعلـــق بالمـــشاكل والقضايا الإقليمية والدولية مثل: الأمن الخليجي، والركود الاقتصادي، والتنسيق بـــشأن إقامة قوة دفاعية واحدة، والصراع العربي الإسرائيلي، والمشكلة الفلسطينية، والمـــشكلة العراقية، وحل المشكلات بين الدول بالطرق السلمية وحل مشكلة الحوثيين في الـــيمن، والبرنامج النووي الإيراني (Darius and others, 1992).

وأصبح التعاون والتنسيق هو السمة السائدة في ظل هذا المجلس، مما أعطى له ثقلاً سياسياً كبيراً كتنظيم إقليمي سياسي واقتصادي وأمني، يقارن بمثيلاته في أوروبا أو آسيا أو أمريكا. وقد أضفى ذلك أهمية كبيرة على طبيعة الدبلوماسية القطرية ودورها في المجال الخليجي.

2.2.4 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة العربية:

تعد هذه ثاني الدوائر التي تؤمن دولة قطر بالحركة فيها والارتباط بها في إطار أولويات سياساتها الخارجية، وشهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين هذه الأولوية للدائرة العربية قبل أن تبرز للواقع العملي الدائرة الخليجية التي ظهرت في الثمانينيات، واحتلت الأولوية الأولى. وقد ترجمت هذه الأولوية للدائرة العربية، كمجال حركة للسياسة الخارجية القطرية، استناداً إلى المادة الأولى من الباب الأول من النظام الأساسي المؤقت، والمعدل التي نصت صراحة على أن دولة قطر دولة عربية مستقلة، وعلى أن لغتها الرسمية هي اللغة العربية، كما نص في الباب الثاني في الفقرة (ج) على إيمان الدولة بأخوة العرب جميعاً والعمل على توثيق الروابط والتضامن مع الدول العربية والسعي نحو تدعيم وحدة الأمة العربية والمساندة بكل قواها في أي جهد مشترك لخدمة ونصرة القضايا والمصالح العربية، فضلاً عن تأييد الدولة تأييداً كاملاً لجامعة الدول العربية وما تسعى إليه من أهداف في ضوء ميثاقها. وذلك إدراكاً من الدولة القطرية لرسالة هذه الجامعة والسعي نحو تدعيم وزيادة فعاليتها في كافة المجالات لمواجهة التحدّيات الملقاة على عاتق هذه الجامعة.

وقد انعكس الاهتمام القطري بالمجال العربي من خلال السعي إلى دعم عمل الجامعة العربية ومشاريعها وأدواتها ومحاولات قطر دعم عملية الإصلاح والتنمية في كافة المجالات ودعم عمل الجامعة العربية والتوسط بين الأطراف لحل النزاعات الداخلية في ظل ما تواجهه المنطقة العربية من تحديات تؤثر على مسيرة العمل العربي من هنا جاءت مبادرة قطر للجمع بين الفرقاء اللبنانيين وكذلك في السودان.

3.2.4 السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الإسلامية:

تعد الدائرة الإسلامية هي الدائرة المحورية الثالثة بعد الدائرتين الخليجية والعربية، بل هي في تلاحم وتفاعل معهم بلا انفصال، ولذلك يتم النظر إلى هذه الدائرة باعتبارها معبراً عن التوجه الأصيل للسياسة الخارجية القطرية. وتتضح أهمية هذه الدائرة من خلال النص الرسمي في دستور البلاد، على أن دولة قطر دولة إسلامية، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع من هنا جاء التحرك القطري في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم القضايا الإسلامية. (الدستور الدائم لدولة قطر، بند رقم (1)).

4.2.4 السياسة الخارجية القطرية تجاه النظام الدولي:

عملت دولة قطر ومنذ استقلالها على الانضمام الى المنظمات الدولية ومنها الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، لاكتساب مكانة في إطار النظام الدولي وفي ضوء الامكانيات والاحيتاطيات من النفط والغاز والاستثمارات الخارجية الكبيرة فقد قامت قطر بتطور علاقاتها مع الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية ، والصين ، ودول الاتحاد الاوروبي من خلال اتخاذها لسياسات تقوم على الحفاظ على علاقتها مع مختلف القوى الكبرى في محاولة منها لكسب مواقفها من المبادرات وتوجهاتها السياسة ودورها الاقليمي في المنطقة العربية ، ولتحقيق ذلك فقد وظفت عائدات النفط والغاز في تحقيق اهدافها على المستوى الدولي من خلال القروض والمنح والمساعدات .

3.4 مقومات السياسة الخارجية القطرية:

تمتلك دولة قطر مجموعة من المقومات التي أهلتها للعب دور فاعل في العلاقات الدولية والإقليمية ما يلي:

1.3.4 المقومات المادية:

يعتبر النفط عصب الحياة الاقتصادية وأثر بشكل كبير في طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة ونوع القيم والتقاليد في منطقة الخليج العربي، إلا أنه وقبل اكتشاف النفط في دولة قطر فقد شكل اللؤلؤ المصدر الأساسي والتجارة الرابحة لدولة قطر، وتجسد ذلك في المقولة المشهورة لصاحبها الشيخ "محمد بن ثاني" حاكم قطر في عام 1862 في حديث له مع الرحالة البريطاني "بليجريف" حيث قال: "أننا جميعاً، من أكبرنا إلى أصغرنا، عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ".(المنصور، 1984)

تقع قطر في منطقة الخليج العربي وهي شبه جزيرة تلتف من حولها المياه شمالاً وشرقاً وغرباً، ومساحتها صغيرة،(المنصور، 1984) فهي تعد من الدول صغيرة المساحة جغرافياً وأن كانت من الناحية الاقتصادية غنية بوجود النفط والغاز، الأمر الذي انعكس على طبيعة الحياة برمتها وعلى الصعد كافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (خضير، 2012)

ظلت اقتصاديات منطقة الخليج العربي وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي تخضع أو تعتمد على النفط كمصدر وحيد وأساسي لمدخولاتها القومية بالإضافة إلى المصادر الأخرى ومنها التجارة، وقد أثر النفط كذلك في سياسات هذه الدول الخارجية بشكل عام من عدة نواحي: (راشد، 2008)

1- يخضع النفط في الأساس لاعتبارات السياسة العالمية لا لاعتبارات العرض والطلب.
2- تميزت السياسات الخارجية الخليجية بدبلوماسية المعونات كنطاق تعاون بينها وبين باقي الدول العربية الأخرى وكذلك أفريقيا وآسيا.
3- يشكل النفط عنصراً ضاغطاً على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، بسبب الحرص على ضمان أمن النفط من منبعه إلى الأسواق العالمية، وهذا يفسر ما شهدته هذه المنطقة من ثلاثة حروب متتالية منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين.

يؤثر عدم التكافؤ البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي والشعور العام بالضعف قياساً بمعايير القوة المادية، والتفاوت الحاصل داخل نطاق دول مجلس التعاون الخليجي في طبيعة علاقاتها البينية أو علاقاتها مع الدول الأخرى، إذ تتباين القوة داخل هذه الدول من خلال امتلاك المملكة العربية السعودية أشكالاً متنوعة من مصادر القوة سواء كان ذلك في الوفرة النفطية أو الوفرة البشرية، فضلاً عن المساحة الجغرافية الواسعة التي منحتها عمقاً استراتيجياً، بالإضافة إلى وجود أعظم المقدسات الإسلامية على أرضها الطاهرة، أضاف لها حضوراً وخصوصية وتفرداً وهيبة معنوية بين أغلب الدول الإسلامية، في حين تشهد دول صغيرة في مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين وقطر تفاوت في حجم وتوزيع مصادر القوة، الأمر الذي انعكس على توجهات كل دولة إلى الخارج إقليمياً أو عالمياً، إذ حاولت وتحاول قطر التعويض عن الفرق الشاسع في توزيعات القوة بأن تلعب دور سياسي ودبلوماسي فاعل وواسع النطاق في القضايا الإقليمية والعربية على وجه الخصوص. (راشد، 2008)

يتضح الفارق والتباين بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من خلال طبيعة النظام السياسي السائد وكيفية تداول السلطة ومدى الشراكة والمشاركة الديمقراطية في إدارة البلاد، وهناك من يقدم تفسيراً ليس للسلطة في الدول الخليجية، فحسب بل للسلطة في دول أخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر، فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في دول الخليج ومنها قطر ولدَّ ما يشبه عملية رشوة سياسية، إذ الحاكم يعتلي السلطة فالكل شركاء في النفط عبر نظام ريعي ينأى عن جمع الضرائب من المواطنين، بل على العكس يقوم بالدفع لهم سواء كان أموالاً مباشرة أو عبر توظيفهم في ملاكات الدولة الإدارية والخدمية والأمنية، ويعد هذا عقد اجتماعي من نوع آخر على وفق صياغة جديدة.(غباش، 2005)

يلعب النفط في المساهمة في تمكين حكومات الدول المصدرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون اللجوء إلى فرض ضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو أية مصاعب تضخمية تعاني منها الدول الأخرى.

أثرت هذه القوة المادية التي أتيحت لعموم مجتمعات دول الخليج العربي ومنها قطر في السلطة السياسية الموجودة عبر العملية الريعية أو ما يسمى بتفكيك المجتمع وإعادة تشكيله واختراقه والهيمنة عليه عبر فتح البلاد على مصراعيها أمام قوى السوق العالمية في مجال الاقتصاد وتوفير الخدمات، فضلاً عن البنية القانونية والحقوقية.(غباش، 2005)

تبرز أهمية منطقة الخليج العربي من تداخل الاستراتيجية مع الاقتصاد نظراً لإحتوائها على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي اللذان يحتاجهما الاقتصاد العالمي، وهذا الاندماج بين ما هو استراتيجي واقتصادي قد وظفته الولايات المتحدة وطوعته لصالحها من خلال المبادرة المسماة بمفهوم الشرق الأوسط الكبير أو الجديد وربطه بمبادرات جزئية عدة، مثل مبادرة المشاركة في الشرق الأوسط (MEPI) ومنتدى الإصلاح في الشرق الأوسط الذي استضافته دولة قطر في عام 2005، كما تم التوقيع على اتفاقيات عدة خاصة بإنشاء مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة منها التي عقدت بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة، وكذلك بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة من أجل التمكين لإقامة مصالح مشتركة بين تلك الأطراف الإقليمية بصورة تجعلها تفكر ملياً وتتردد بالاستقلال عن الولايات الأمريكية المتحدة في كافة المجالات.(المشاط، 2008)

فهناك تهديد لنفط الخليج العربي يبرز من خلال ناحيتين: (عبد الله، 2008: 34)

1- تدرك الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة أن النفط الموجود في منطقة الخليج العربي والذي يمثل (40%) من الطاقة العالمية، يسارع خطاه إلى نهايته المحتومة وهي النضوب النهائي نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه بفعل التطور التكنولوجي والصناعي وعدم استطاعة بدائل النفط في الوقت الحالي في أن تحل محله، ومن ثم صار لا مفر من نشوب الصراع بين تلك الدول لتأمين احتياجاتها من النفط في المستقبل المنظور.

2- إدراك دول الخليج إنه بغياب النفط لا يوجد لديها من الموارد الطبيعية ما يحافظ

على المستوى المعيشي الذي اعتادت عليه شعوبها، فضلاً عن كون الصناعات القائمة كالبتروكيمياويات وتحلية مياه البحر تعتمد في وجودها على وفرة النفط والغاز، لذلك ينبغي استغلال ما تبقى من الاحتياطات لتحقيق موارد مالية تكفي لضمان مستوى لائق لحياة شعوب هذه المنطقة بعد نضوب النفط. إذ يجب على هذه الدول السعي للاستفادة من الفائض المالي الضخم الذي يوفره النفط لضمان ديمومة الثروة في المستقبل. (ناصر، 2008)

ساهم الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط بالتأثير في واقع الاقتصاديات الخليجية على مستويات مختلفة، فهناك وفرة مالية كبيرة تقدر بالمليارات من الدولارات، إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الناتج الإجمالي لدول مجلس تعاون الخليج العربي من (406) مليار دولار في عام 2003 إلى (712) مليار دولار في عام 2006 وإلى (790) مليار دولار في عام 2007، وذلك وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي الذي وصل بدوره إلى (883) مليار دولار في عام 2008، وكان لهذه الطفرة النفطية آثار إيجابية عدة من أهمها:

1- زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي عام 2004 وصل معدل النمو الاقتصادي في قطر إلى (9.3%)، وحتى في حال تراجع أسعار النفط، فإن الزخم الناتج عن الاستثمارات الهائلة للقطاعين العام والخاص سيواصل مساندته للنمو الاقتصادي والعمالة البشرية، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (60%) خلال عام 2008.
2- أثر ارتفاع النفط على الاقتصاد الخليجي الذي مكنها من التغلب على العجز في الموازنة العامة خصوصاً بعد ارتفاع الأسعار في بدايات عام 2002، والذي أدى بدوره إلى معالجة هذا العجز وتحقيق فوائض كبيرة في الاقتصاد الخليجي استمرت إلى الوقت الحاضر.(ناصر، 2008)

وكجزء من الدول ذات الإمكانات النفطية والغازية الضخمة باتت دولة قطر تشهد إزدهاراً كبيراً، فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في الارتفاع المطرد

لمستويات المعيشة، ووسط هذا التقدم الحضاري الذي تشهده دولة قطر فإنها استطاعت المحافظة على التقاليد الثقافية والقيم العربية الإسلامية وتعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المحافظ الملتزم بالأخلاق والمبادئ الإسلامية، وتقف قطر في ظل هذا الازدهار في مفترق طرق، فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية وتعزز تحديات كبيرة في آن معاً، وهذا بدوره حتم على قطر أن تختار الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها، وتهدف الرؤية الوطنية القطرية إلى جعل قطر بحلول العام 2030 دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد آخر.(رؤية قطر الوطنية، 2009)

يتسم الاقتصاد القطري بالحيوية والنشاط، ولإدامة الازدهار يتطلب الأمر إدارة حكيمة للموارد النفطية الناضبة للأجيال القادمة، موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها، وعلى هذه الإدارة أن تقوم بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد وصنع التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف، إن ما تملكه قطر من موارد هيدروكاربونية وفيرة يمكن استثماره لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم وتطوير القدرات المتعلقة بزيادة الأعمال والابتكار. (رؤية قطر الوطنية، 2009)

قاد هذا الازدهار والتقدم دولة قطر إلى جعلها دولة عصرية متميزة ولها علاقات خارجية متميزة تتسم بالاعتدال وسياسة خارجية نشطة على الأقل في الآونة الأخيرة على خلاف العزلة أو شبه العزلة سواء كانت إقليمية أو دولية للمرحلة ما قبل تولي الشيخ "حمد بن خليفة" مقاليد الحكم في قطر عام 1995.

يشكل النفط عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، وبسبب أن النفط يخضع لتقلبات الأسعار وتأثره بالأزمات العالمية، سواء السياسية كالحروب أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم وزيادة المعروض منه أو زيادة الطلب عليه، كل ذلك دفع بقطر لممارسة دور سياسي متميز إقليمياً ودولياً وإيجاد سياسة خارجية متوازنة تحاول

فهم واقع قطر والمنطقة والعالم والإتيان بأفضل الحلول وأوسطها من أجل رأب الصدع بين الفرقاء الدوليين دعماً للسلم والأمن الدوليين.

تم اكتشاف النفط داخل قطر لأول مرة – كما هو وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الخارجية القطرية - في حقل دخان مند ثلاثينيات القرن الماضي، قبل أن يتم تصديره تجاريا خلال الأربعينيات. وحتى تحمي صناعتها النفطية الناشئة وتضمن تطورها وازدهارها، انخرطت قطر في منظمة الأوبك، التي أنشئت في ستينيات القرن العشرين، لاسيما وأن الكميات المستخرجة من البلاد كانت هائلة؛ إذ بلغت الطاقة الانتاجية لقطر من النفط الخام حوالي (850) ألف برميل. بينما تجاوزت حصتها من الغاز الطبيعي المسال (18) مليار متر مكعب في اليوم من حقل الشمال.

إن ارتباط الصناعات في الدول الغربية المتقدمة والمصنَعة مثل دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين والقوى الصاعدة كالهند وأندونسيا وكوريا الجنوبية بالطاقة النفطية، وكذلك تزايد الطلب العالمي على الطاقة النفطية التي تنتجها دولة قطر – باعتبار أن النفط يمثل الركيزة الأساسية لاقتصادها ويوفر لها رؤوس أموال هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية؛ إذ يتمتع المواطن القطري بأعلى دخل للأفراد في العالم، ويبلغ معدَل دخله أكثر من (85) ألف دولار سنويا بحسب نشرة صندوق النقد العالمي لعام 2008، طبعا إلى جانب دول خليجية أخرى مثل الكويت والسعودية. (بوزريكي، 2012)

وبالرغم من وجود مخزونات معدنية هائلة في المناطق الصحراوية والجبلية، لم تستطع قطر بناء صناعة حقيقية، قادرة على رفع تحدي التبعية الاقتصادية، التكنولوجية، العسكرية والتجارية إزاء الدوائر الرأسمالية الكبرى، الأمر الذي يؤثر بدوره على استقلالية القرار السياسي والدبلوماسي القطري، داخل النظام الاقتصادي الدولي .

2.3.4 المقومات الاعتبارية أو القيمية:

تعكس التجربة التاريخية والخلفية الثقافية والأوضاع الداخلية والتطلعات المستقبلية لشعوب أي دولة الأهداف والعناصر الأساسية لأية سياسة خارجية توصف بأنها ناجحة، (ربيع، 1990)، ولا يمكن اعتبار المتغيرات الموضوعية وحدها المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فالمتغيرات الذاتية لصنع القرار أيضاً تعد عاملاً مهماً في صنع السياسة الخارجية ويذهب سنايدر الى إعطائها أدواراً أكبر من العوامل الموضوعية ويعتبر الدولة في النهاية هي واضعة القرارات فيها.(مقلد، 1987)

يصوغ صانع القرار السياسة الخارجية لأي دولة، ويحددها معتمداً على فهمه وتصوره للمتغيرات الموضوعية، وليس بناءً على أهمية تلك المتغيرات الموضوعية، وقد أكد هولستي أن البيئة الداخلية والخارجية بمضمونها وأبعادها وعناصرها الأساسية كافة التي تتشكل منها لا تهم بقدر ما ترجع هذه الأهمية إلى الكيفية التي يتم تصورها في ضوئها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع تلك السياسات. (مقلد، 1987) وفي هذا الصدد هناك خاصيتين أساسيتين:

أولاً: الخصائص الشخصية:

ويقصد بها مجموعة الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي تؤثر في أسلوب صياغته لقرارات السياسة الخارجية وتعامله معها، ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة وهي التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، القدرة على مواجهة الحالة الغامضة، وكيفية تعامل القائد مع المرؤوسين وكيفية ردود فعله لتصرفات الأطراف الأخرى ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط.(الكفارنة، 2009)

وأثبتت الدراسات الامبريقية في علم النفس وعلم السياسة وعلم الاجتماع إن للفرد دوراً كبيراً قد يفوق القوى الهيكلية الأخرى في اتخاذ القرارات السياسية في العالم الثالث

لظروف تلك البلدان التي لم تستطع عبر تجاربها السياسية أن تعزز دولة مؤسسات يأخذ القرار فيها الطابع المؤسسي. (الكفارنة، 2009)

ثانياً: النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار:

ويقصد به مجموعة القيم والعقائد التي تتكون لدى صانع القرار عن البيئة الخارجية وتتميز هذه العقائد بالترابط وعدم التناقض فيما بينها حسب رؤية صاحبها أي صانع القرار، نظراً لأن صانع القرار يمتلك نظاماً عقائدياً يساعده على ضبط المعلومات الممكن قبولها واستيعابها من البيئة الخارجية لصانع القرار، فالأخير يتلقى أو يستقبل فيضاً من المعلومات من مصادر عدة غير واضحة المعالم والاتجاهات وبواسطة نظامه العقيدي يتجه نحو معلومات بعينها ورفض معلومات أخرى، ويتم تفسير هذه المعلومات في ضوء نظامه العقيدي، ومن ثم يصار إلى اختيار البديل الذي يراه مناسباً لمنظومته الفكرية والعقيدية. (الكفارنة، 2009)

إن معظم القرارات المهمة في حياة الأمم والشعوب تسبقها مدة من التوقع وإعادة الحسابات من جانب صاحب القرار الذي تتاح له فترة زمنية تتفاوت طولاً أو قصراً قبل أن يتوجب عليه الاختيار بين البدائل وهذه المدة الزمنية أحياناً يكون لها درجة عالية من القيمة إذ أنها تتيح له وقتاً لقياس البدائل المتنوعة ودراسة جزئياتها. (الشيمي، 2009).

إن ما حصلت عليه قطر من قيادة سياسية واعية لما يحيط بها إقليمياً ودولياً تمثلت برئيس البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والذي قاد قطر بإيجاد سياسة خارجية نشطة وفاعلة أمتطت جهود المبادرات الدبلوماسية نحو تحقيق ذاتها والدخول كلاعب فاعل ونشيط في قضايا المنطقة كافة وانتهاج أسلوب الدبلوماسية الحيادية والإيجابية في الوقت نفسه عبر الاقتراب من الخصوم أنفسهم وبالتقرب نفسه من أطراف الصراع كافة بعيداً عن سياسة الاستقطابات الإقليمية والابتعاد عن الدوران في فلك الأقطاب الإقليمية كإيران ومصر والسعودية، والاتجاه نحو حل كافة المشاكل العالقة داخل أروقة مجلس التعاون الخليجي العربي من أجل الانطلاق باتجاه الخط الدبلوماسي الجديد الذي اختارته قطر.

ترتكز الدبلوماسية القطرية على أسس وثوابت منها: (عبد الواحد، 2010)

1- العمل على إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2- حل جميع الخلافات بالطرق السلمية كالخلافات الحدودية مع السعودية وكذلك الخلاف حول جزر (الحوار) مع البحرين دون فسح المجال للتدخلات الخارجية.
3- دعم مختلف القضايا العربية والإسلامية.
4- تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي.

اختارت القيادة السياسية القطرية الدخول بقوة كطرف فاعل وفعال في حل المسائل والخلافات التي تنشأ بين بعض الدول، وكسر حاجز الصمت وعدم المبالاة، فليس غريباً أن نجد قطر حاضرة في كافة الأزمات كوسيط نزيه. وينبغي على أي دولة ترغب في أن يكون لها رؤية ودور مؤثر في النظام الدولي أن تضع في حساباتها تحقيق هدفين رئيسيين: (مختار، 2011)

الأول: توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول محددة لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية والتي تعود بالنفع المباشر على المواطن.

الثاني: بلورة وضع متميز لهذه الدولة والظهور كفاعل مهم في الساحة الدولية بهدف تعديل بنية النظام الدولي ليكون نظاماً متعدد الأقطاب من الناحية الفعلية .

يجب على صانع القرار أن يدرك الحجم الحقيقي لقوة دولته من النواحي كافة، دون الوقوع في خطأ التهويل أو التقليل من شأن هذه القوة وحث الخطى نحو تعظيم دورها الدولي والمشاركة بفاعلية أكبر في الساحة الدولية من أجل إحداث تغيير في بنية النظام الدولي ككل. (مختار، 2011)

تدرك القيادة السياسية القطرية الواقع البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في منطقة الخليج العربي مما عوضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار القوة المادية ودفعها إلى تبني سياسات تتسم بالتوازن من ناحية علاقاتها المتميزة مع الدول المختلفة. (عبد الواحد، 2010)

ثالثاً: المقومات الخارجية:

في ضل النظام الدولي الجديد أصبحت تتداخل فيه الأبعاد الداخلية والخارجية، وتسقط فيه الحواجز بين النظامين الإقليمي والعالمي، اضطلعت العلاقة التفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها بدور الجسر الواصل بين التفاعلات الجزئية النابعة من سياقات داخلية، والأطر الكونية الناظمة لصيغ ومسارات العلاقات الدولية، ومن ثم فإن العلاقات بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة تمثل أهمية خاصة لدى تحليل مجمل التفاعلات الخارجية الخليجية.(راشد، 2008)

ساعد مجلس التعاون الخليجي على توحيد مواقف كل دولة من أعضاءه، وتخضع التوجهات السياسية الخليجية نحو البيئة الإقليمية المحيطة لمجموعة من المحددات والعوامل الحاكمة بعضها يتسم بالثبات والآخر يشهد تحولاً في ضوء المتغيرات والتطورات الجارية داخلياً وإقليمياً وعالمياً، وما يندرج ضمن الثوابت هو الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية المتاحة والخصائص الاجتماعية والقدرات العسكرية للدول وطبيعة علاقاتها الخارجية وقطر كدولة خليجية ضمن النظام الإقليمي الخليجي لا تخرج عن هذا الإطار من الثوابت. (راسد، 2008)

وتخضع العلاقات بين الدول للكثير من المحددات والاعتبارات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للأخرى على قاعدة (العدوان. الصداقة) أو على قاعدة (الصراع.التعاون) بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي، وكذلك النخب الحاكمة فيها، وبعضها الآخر إقليمي يتعلق بمنظومة التفاعلات الإقليمية وأنماط التفاعلات القائمة وآخرها دولية، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الأقاليم، ومدى تنافس هذه القوى وأهمية كل إقليم وكذلك خصوصية هذه العلاقة بالنظام العالمي السائد.(إدريس، 2009)

ويعد التوزان الاستراتيجي من مقتضيات البيئة الأمنية بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003 ، ويرتبط ذلك بمعضلة التوازن الاستراتيجي، أو لنقل بالإنتاج الجديد لهذه المعضلة، هذا الإنتاج الذي بدأ أكثر قدرة على تفتيت مقومات الأمن ومعضلة

تحقيق خيار توازن القوى دونه معضلة عدم تكافؤ القدرات العسكرية من ناحية النوعية وحدة مشاكل الأمن الداخلي التي يعانيها عدد من دول المنطقة خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وهو أمر من شأنه دفع هذه الدول إلى التركيز على الأمن الداخلي أكثر منه على سباق التسلح.(المرهون، 2006)

ويمكن تحديد سبعة متغيرات أساسية على صعيد بيئة الأمن الخليجي، تتمثل في زيادة درجة العنف الداخلي المسلح، المتغير العراقي، قضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الأمريكية الخاصة بها وتوجه الناتو الجديد وأدواره في المنطقة، واتجاهات الإصلاح السياسي وما تفرضه من أحداث والبيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية بمنطقة الخليج العربي وما جاورها امتداداً إلى علاقات الولايات المتحدة بالهند في حين يدخل أمن الطاقة الصينية متغيراً أخيراً دخل على الساحة الخليجية بقوة بعد عام2003. (المرهون، 2006)

ولم تمض قطر إلى الحد الذي ذهبت إليه سلطنة عمان في سياستها الخارجية تجاه إيران في بداية الحرب لكنها اختطت لنفسها منهجاً متوازناً أثناء حرب الخليج الأولى، وحافظت عليه حتى في اللحظات الحرجة التي وصل عندها التوتر ذروته في العلاقات السعودية-الإيرانية، بعد أحداث موسم الحج عام 1987، ومن ثم تصاعدت حدة حرب الناقلات وهددت مبدأ الملاحة الخليجية في العام نفسه، وعلى حين أبدت قطر استعداداً أسرع للتفاهم مع إيران على استغلال حقل غاز الشمال الأضخم في العالم، وعلى الجانب الآخر فقد حسمت قطر خلافاتها مع السعودية بشأن الحدود نهائياً في 2001/3/21 وأبدت قطر صبراً أطول في تقلبها للنقد الإيراني لها بشأن علاقاتها مع إسرائيل.(مسعد، 2002)

فالخروج من دائرة التأثير السعودي ومحاولة النأي بسياسات قطر الخارجية عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الأوسط، والظهور بمظهر الدولة ذات السيادة والسياسة الخارجية المستقلة عن التأثيرات الإقليمية، كان من أولويات السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ (حمد بن خليفة) سدة الحكم في قطر، واعترضت

قطر ضد تولي أحد السعوديين رئاسة مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية التي عقدت في مسقط في ديسمبر عام 1995، فضلاً عن عوامل أخرى دفعت بقطر إلى الابتعاد عن الدوران حول القطب السعودي وانتهاج سياسة خارجية مستقلة، خصوصاً النزاع الحدودي القطري-السعودي حول منطقة (الخفوس) الذي راح ضحيته جنديين قطريين، وعلى الرغم من تسوية الحادثة إلا أنها لم تغب عن ذهنية القيادة القطرية وسرعان ما أدركت قطر أهمية الدبلوماسية الواقعية والحساب الدقيق للتوازنات الإقليمية والابتعاد بسياستها الخارجية من أن تكون أصداء لسياسات ومواقف إرتجالية تابعة لهذا الطرف أو ذاك ومحاولة لعب دور الموازن أو الطرف الثالث الذي تكون مواقفه ومبادراته أكثر مرونة وقابلة للتطبيق.(عبد الواحد، 2010)

رابعاً: المقومات الاقتصادية:

تساهم الموارد الاقتصادية لأية دولة بقدرتها على لعب دور استقلالي في سياستها الخارجية، ودولة قطر رغم صغر حجمها تعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع دول المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية فإن الحيوية المتمثلة في بيع مصادر الطاقة ومقاومة هيمنة الدول الإقليمية واستخدام القوى الخارجية وموازنتها معاً لحماية نفسها وإبقاء العلاقات هادئة ضمن منطقة الخليج.(الشلماني، 1999)

قامت قطر لتعزيز الوضع الاقتصادي بإنشاء مجلس للتخطيط يقوم على وضع خطط وبرامج التنمية والتطوير في مختلف القطاعات، فضلاً عن توفيره للمعلومات التفصيلية عن مجالات الأعمال والاستثمارات، وفي محاولة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز قامت قطر بإيجاد فرص استثمارية كبيرة في مجالات عدة، ولدعم هذا التوجه أنشأت مركز قطر المالي عام 2006 لبناء القدرات في سوق المال وقام المركز بمنح رخص لأربعين شركة، وبذلك كان المركز رائداً في التمويل المالي الدولي ويساهم في الحد من تأثير البيروقراطية، وبحسب المدير التنفيذي للمركز فإن دولة قطر تملك أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، فقد خصصت 145 مليار دولار

لاستثمارها في القطاعات النفطية وغير النفطية، وأوضح أن المركز يلتزم التزاماً عالياً بالمعايير العالمية والإصلاح والشفافية وهذا أمر ضروري لجذب الاستثمارات طويلة الأجل.(أبو عامور، 2008)

يحمل الاقتصاد القطري عدة عوامل تعد جاذبة للاستثمار الخارجي، فعلى سبيل المثال وصل حجم الاستثمارات عام 2007 إلى 52 مليار دولار، عدا عن الاستثمارات في المنشآت النفطية والغازية فإن دولة قطر تتجه نحو التركيز على مشاريع كبرى ذات بعد تنموي استراتيجي مثل المدينة العلمية التي بنيت على مساحة 80 ألف كم مربع وتضم الكثير من فروع الجامعات الدولية العريقة فضلاً عن المراكز البحثية العالمية. (أبو عامور، 2008).

بالإضافة إلى ذلك قامت قطر بمجموعة من الخطوات الاقتصادية الهامة منها شراء حصة تقدر بــ(20.80%) من شركة بورصة لندن، وتملك (25%) من سنسيبري، و(10%) من أومكس،(أبو عامور، 2008 :56-57) وذلك لتشبيك المصالح الاقتصادية بين مختلف الأطراف في إطار المنافع المتبادلة وهذه الخطوات تشكل فرصة لتنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي القطري وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، فضلاً عن إسهامه في نقل الخبرات والتكنولوجيا العالمية المتطورة، إذ ستلعب هذه الاستثمارات دور المغذي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في الدولة، من خلال ربطها بالاقتصاد العالمي والشركات الكبرى الفاعلة في مجالاتها.

قامت قطر بتوظيف الغاز الطبيعي في نطاق سياستها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي مستفيدة من التطور التكنولوجي في هذا المجال، إذ وصلت صادرات قطر من الغاز في عام 2007 إلى (31) مليون طن، ومن المقدر أن يزداد إنتاجها ليصل إلى ثلث الاستهلاك العالمي في السنوات القليلة المقبلة. (أبو عامور، 2008) وتولي قطر اهتماماً واسعاً بإنتاج الغاز الذي تملك احتياطيات كبيرة منه وتكفي نظرة إلى رؤوس الأموال الهائلة الموجهة لتوسيع الطاقات الانتاجية لصناعة الغاز والصناعات التي تمخض عنه أو تعتمد عليه.(عيسى، 2008) وقد وضعت قطر للبترول وأكسون موبيل

للكيماويات اتفاقية مشتركة لإنشاء مجمع للبتروكيمياويات بمقاييس عالية في مدينة (راس لفان) الصناعية باستثمارات تبلغ حوالي 6 مليار دولار.(باكير، 2010)

هذا ويبلغ حجم الصناديق السيادية الخليجية وحدها (1.462) تريليون دولار يشكل حوالي (40%) من الحجم الكلي للصناديق السيادية العالمية، ودفعت الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على العالم العربي هذه الصناديق إلى تغيير مسارها المعتاد والتوجه نحو العالم العربي للمساهمة في دعم الاقتصاد في بلدانها وبدأت تتحرك نحو الداخل في هذه المرحلة (خضير،2012)، وكان جهاز قطر للاستثمارات الأبرز في التدخل على المستوى الداخلي، وطرح خطة بحجم (3-5) مليار دولار لشراء أسهم في البنوك المدرجة في البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين بالبنوك بلغت نسبتها حوالي (20%)، كما ضخ الجهاز (20) مليار ريال في رأسمال البنوك القطرية لتعزيز قدرة البنوك الوطنية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة المقبلة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة بأوضاعها المالية، وكذلك اشترى الجهاز المذكور أسهم في بنك قطر الإسلامي بنسبة 5%، واستحوذ البنك على 10% من أسهم البنك نهاية عام 2009.(باكير، 2010)

يقود الصندوق السيادي في قطر العودة للاستثمار الخارجي في هذا التوقيت بالذات مدفوع بعدد من العوامل الرئيسة منها: (باكير، 2010)

1- ارتفاع أسعار النفط عن الحد الأدنى الذي كانت عليه في الأزمة المالية العالمية وعودة الحديث عن إمكان تحقيق فوائض مالية بالنسبة للدولة الخليجية مع صعود السعر إلى أكثر من (75) دولاراً وارتفع عن ذلك في وقت تعد الفوائض النفطية الممول الأساس والرئيس للصناديق السيادية في سائر دول الخليج.
2- تفائل الكثير من الأوساط الاقتصادية العالمية بقرب عودة النشاط الاقتصادي إلى الوضع الاقتصادي العالمي على اعتبار أن الأسوء قد مر وقت الأزمة المالية العالمية، وأن الخروج من الكساد الذي بات يلف الدول الصناعية الكبرى أصبح وشيكاً في ظل الحديث عن المؤتمرات الاقتصادية الإيجابية المتتالية المحققة

أخيراً في عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى لا سيما اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

3- الاستفادة من الدروس والتجارب التي مرت بها الصناديق السيادية خلال مرحلة الأزمة المالية العالمية وما قبلها ومنها بطبيعة الحال ضرورة تنويع أماكن وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق السيادية في الخارج وتأمين المنافع والخبرات الناجمة عن هذه الاستثمارات من أجل توظيفها في الداخل.

ومن الدخول المتأتية من النفط والغاز ونظراً للتطور الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر فقد أصبحت تشارك في قرارات شركة بورش الألمانية للسيارات عبر دخول جهاز قطر للاستثمارات في مفاوضات مع الشركة المذكورة من أجل الحصول على حصة كبيرة قد تصل نسبتها ما بين (25%) و (29.9%) وذلك في إطار عملية زيادة رأسمال الشركة بحدود (6.2) مليار دولار(باكير، 2010)، ويملك جهاز قطر أسهماً في كل من بنك (باركليز) و(كريدي سويس) إلا أنه عاد وباع في أكتوبر 2009 حصة بقيمة (1.4) مليار جنيه استرليني في مصرف (باركليز) البريطاني محققاً بذلك زيادة الأرباح بقيمة (610) مليون جنيه استرليني. (باكير، 2010)

وتصل تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية لقطر بعد الأزمة المالية العالمية إلى حوالي (62) مليار دولار، إذ تعد قطر الرابعة خليجياً بعد السعودية والإمارات والكويت وذلك حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية (SWF) في 2009. (باكير، 2010)

ولدى جهاز قطر للاستثمار مجموعة من الحصص موزعة في كل من (فور سيزنزهيلث كاير) في بريطانيا بنسبة (14.9%)، كذلك حصة في مجموعة (لاغاردير الفرنسية) بنسبة (6%) وحصة في (كريدي سويس) بنسبة (2%) وكذلك (ساينس بوري) في بريطانيا بنسبة (27%). تختلف الاستراتيجية القطرية فيما يخص الصناديق السيادية عن الاستراتيجيات الخليجية إذ أنها لا تكتفي فقط بالمشاركة بحصص في شركات عالمية بل إنها أيضاً تشترط الحصول على حق التصويت خاصة ما يتعلق

بسياسة توزيع الأرباح وباتت الصناديق السيادية في موقف لتفرض وجهة نظرها في المفاوضات، الأمر الذي كان صعباً في مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية(باكير، 2010).

تتنوع الأساليب القطرية في الاستثمار مع تغير خريطة المخاطر والعوائد على الاستثمار في العالم، وغيرت دولة قطر كثيراً من وجهتها باتجاه الدول العربية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وإن كان جانب منها موجهاً نحو القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاعات العقارات والسياحة والاتصالات، ومن المهم وتأسيساً على ما سبق إعادة توجيه رأس المال نحو الداخل ليصب في الدورة التنموية الوطنية والعربية العامة، بيد أن ذلك يتطلب صياغة استراتيجيات تنموية فاعلة في مختلف الدول العربية تضع في اعتبارها تطوير القاعدة التكاملية العربية (ربيع، 1990).

لقد استفادت دولة قطر من العوائد النفطية العالية التي تمثلت في زيادة أسعار النفط في السوق العالمية، مما جعلها تمتلك فوائض مالية كبيرة، ساهم ذلك في عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم بدءاً من عام 2008، وأصبحت دولة قطر تقدم المعونة وتساعد في حل الأزمات المالية العالمية لكل من الدول الكبرى بفضل فوائضها المالية، ومن هنا يتضح أن العامل الاقتصادي في دولة قطر قد ساهم بشكل أو بآخر في تحقيق بعض النجاحات للدبلوماسية القطرية، كون المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية وباتت تعرف به، فما يعرف بدبلوماسية المال تؤثر كثيراً في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة عبر المشاريع التنموية في الدول العربية وإصلاح قطاع الخدمات والتقليل من آثار الحروب كما فعلت قطر في جنوب لبنان عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية في ذلك البلد مثل مستشفى بنت جبيل وغيرها (خضير، 2012).

أصبح العامل الاقتصادي وتقديم العون المادي العنصر المعوض للسياسات القطرية ويدعم سياستها الخارجية متجاوزاً بذلك العجز العسكري وقلة عدد السكان، عبر أسلوب تبرع هي فيه ولها فيه ميزة نسبية كونها تساهم في المساعدة بحل بعض المشكلات والقضايا العالقة في بعض الدول، مما يجعلها تتدرج على الخارطة السياسية العالمية

وبقوة، وما حصول هذه الدولة الصغيرة المساحة على استضافة كأس العالم مستقبلاً إلا دليل على السمعة الدولية الطيبة التي باتت تتمتع بها دولة قطر.

3.3.4 المقومات الإعلامية:

تساهم وسائل الإعلام بدور كبير وواسع في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي إزاء قضايا معينة تطرأ هنا وهناك، وكذلك تبين اهتمام هذه الدولة أو تلك بقضية معينة، كذلك يمكن أن نعرف طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية.

فوسائل الإعلام تقوم باستعراض أخبار العالم الخارجي وتطوراته يومياً من خلال برامج إعلامية مقتضبة أو مطولة وبرامج تلفزيونية تذاع كل مساء بوجه عام، كما تخصص الإذاعات ومحطات التلفزة برامج خاصة لقضايا السياسة الخارجية.(عبد الشفيع، 2008) فالإعلام مهم جداً في السلم والحرب فقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق (ريغان): "إن فشلنا بحرب فيتنام كان بسبب فشلنا باستخدام الإعلام".(مطر، 2011)

فاختيار نوعية البرامج وأوقات تقديمها والقضايا التي تتناولها وأسلوب عرضها كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغط باتجاه يتناسب وميول تلك الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج، ومن ثم يصب في بوتقة السياسة الخارجية. وسأتناول الحديث عن هذا الموضوع من خلال قناة الجزيرة الفضائية ، ومراكز الأبحاث.

أولاً: قناة الجزيرة الفضائية القطرية:

استطاعت دولة قطر أن تعوض ما تعوزه من إمكانية لعب دور عسكري ضخم في المنطقة بسبب صغر حجمها وقلة عدد سكانها عبر وسائل أخرى أكثر براعة فما تهيأ لها من إمكانات مادية ضخمة، تمثلت بعوائد النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن فوائضها المالية في صناديقها السيادية الضخمة جعلها توجه هذه الإمكانات المادية نحو التميز في صناعة الإعلام وذلك عبر إيجاد وصنع أكبر قناة إخبارية في الشرق الأوسط وهي قناة الجزيرة الفضائية التي تكاد تكون أو تعد من كبريات القنوات الفضائية العالمية

مثل B.B.C أو CNN، فلا نجد منطقة أو حدثاً في العالم إلا والجزيرة طرقت بابه أو سجلت بصمتها هناك، فما تقدمه الجزيرة من برامج سياسية كالاتجاه المعاكس الذي أثار الكثير من الجدل والنقاش فيما لو كان لخدمة قضايا العرب والأمة العربية أم لمزيد من تعميق الهوة وتمزيق أواصر الألفة العربية عبر إثارة المزيد من الأحقاد والضغائن وهذا اللغط بعينه أشير إليه أيضاً بشأن هذه القناة.(خضير،2012)

أصبحت قناة الجزيرة الفضائية إحدى الأدوات الهامة للسياسة الخارجية القطرية،(الشلماني، 1999) وقد إزداد انتشار القناة بشكل كبير في ظل الثورات العربية وأصبح فضاء هذه القناة يشمل دولاً إسلامية خارج الإقليم العربي أو الخليجي مثل باكستان وماليزيا وأندونيسيا وأفغانستان التي كان لقناة الجزيرة حضور متزايد هناك إذ أنها لعبت دوراً كبيراً في الإعلان لكافة الخطب التي ألقاها زعماء الجماعات الإسلامية هناك.

كانت بداية قناة الجزيرة الفضائية عندما أوعز أمير قطر حمد بن خليفة إلى إنشاء صحيفة يومية في لندن، ثم تم العدول عن الفكرة مؤقتاً، ومن ثم التحول إلى إنشاء قناة فضائية استقطبت معظم الذين كانوا يعملون في قناة بي بي سي العربية التي أغلقت في 21 نيسان 1996، وبذلك ولدت قناة الجزيرة من دولة قطر لتكون منبراً لسياستها الخارجية إن صح التعبير ويمكن تلمس ذلك من خلال تركيزها على مواضيع الساعة والساحة الإقليمية وإفرادها أهمية خاصة لبعض القضايا التي تهم قطر بالدرجة الأساس، فكانت هذه القناة المنبر الإعلامي للحكومة القطرية وإن وصفت أو أدعت أنها مستقلة، فهي لطالما قد أثارت الحساسية والتوترات بين حكومات المنطقة وشعوبها، ونظراً لما يعرض على شاشة القناة من برامج تكشف الفساد على مستوى أشكاله فإن سمعة القناة قد تعرضت للعديد من الضغوط.

أصبحت قناة الجزيرة ذائعة الصيت وتصنف ضمن كبريات القنوات الفضائية العالمية ونجحت نجاحاً واسعاً من خلال الدعم الحكومي لها، فضلاً عن الاستثمارات الضخمة التي تمتلكها في سويسرا وغيرها من المناطق في العالم، فضلاً عن الحجم

الكبير لمشاهديها خصوصاً في العالم العربي، هذا النجاح الذي حصلت عليه قناة الجزيرة يصب في صالح الحكومة القطرية التي جعلت من قناة الجزيرة أداة من أدوات سياستها الخارجية وتوجيه الرأي العام ووسيلة للدخول إلى الدول الإقليمية من خلال التأثير على الشعوب.

ثانياً: مراكز الأبحاث:

حاولت دولة قطر أن تكون مختلفة عن الدول العربية الأخرى من خلال تجربتين كما قلت الأولى هي قناة الجزيرة الفضائية وما تبعها من نجاحات على المستوى المحلي والعربي والثانية هي مراكز الأبحاث، إن تجربة الجامعات ومراكز البحوث في قطر هي استنساخ أو نقل جامعات بعينها أو فتح فروع من جامعات أجنبية في قطر، مثلاً كلية الطب التي تسمى كلية (ويل للطب) تابعة لجامعة كورنيل الأمريكية، وبقية الكليات في قطر هي أمريكية أي أنها نسخة أصلية لما هو موجود في نيويورك بمناهجها وأساتذتها وقوانينها.(بشور، 2008)

كما يوجد في قطر خمسة جامعات أجنبية: (بشور، 2008)

1- جامعة كورنيل تتبعها كلية ويل للطب (2003).
2- جامعة تكساس (أي أند أم) للهندسة (2003).
3- جامعة جورج تاون للدبلوماسية (2006).
4- فرجينيا كومنولث لفنون التصميم (2003).
5- كارنيجي ملون للكومبيوتر والأعمال (2005).

وهذا الأمر وإن شابه بعض السلبيات إلا أن إيجابياته تتمثل في كونه يعد تحسيناً للمستوى العلمي والأكاديمي فوجود جامعات أجنبية في قطر هو في حد ذاته تواصل علمي مع الغرب الذي يملك وسائل التقنية الحديثة كافة والتطور العلمي بما يساهم في رفد المسيرة العلمية بالكثير من الخبرات ويعزز من سمعة قطر وجامعاتها العلمية ويساهم في دعم الثورة العلمية والتقنية العالمية وفي المجالات كافة.

مثلما أصبحت قطر منبراً للمفاوضات حول مختلف القضايا المتنازع عليها، كذلك أصبحت قطر منبراً علمياً لاستضافة المؤتمرات والندوات العلمية العالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها. وفي 3 إلى 5 من أيار 2009 كانت الدوحة ملتقى لمؤتمرات عدة منها أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط الرابع، إذ تناولت أعمال المنتدى أموراً عدة تدور حول الاستراتيجية والديمقراطية والإعلام والاقتصاد والتنمية والتجارة الحرة وحقوق الإنسان، فهذا المنتدى والمؤتمر ضمَّ العدد الكبير من المفكرين والسياسيين والدارسين الاستراتيجيين، وبما طرحته هذه المؤتمرات من قضايا ومشكلات تهم دول وشعوب العالم كافة وتهم الدول العربية وشعوبها خاصة، تعد مناسبة مهمة للاطلاع على الأفكار والرؤى الاستراتيجية، كما تطرح في مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية العالمية، وكما تطرح أيضاً في أروقة السياسة الدولية وهو جهد كبير يسجل لدولة قطر.(الحمش، 2009)

ومن المراكز البحثية المهمة على صعيد العالم العربي تم إنشاء مركز الجزيرة للدراسات والذي يعقد الكثير من المؤتمرات ويستضيف الندوات والحلقات النقاشية سواء بمفرده أو بالتعاون مع قناة الجزيرة الفضائية، ويقوم كذلك بكتابة البحوث وإعداد التقارير حول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً قضايا الساحة الإقليمية، مما يرفد صانع القرار القطري بمزيد من المعلومات والتصورات حول المواقف الحاصلة والقضايا المستجدة، ومن ثم يكون المركز بمثابة وسيلة أولية للحصول على المعلومات التي يحتاجها صانع القرار، ومن ثم تكون له فكرة وتصور ومدى واسع حول أي قرار أو توجه يسلكه صانع القرار في قطر، بالإضافة إلى استخدام المركز كأداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية عبر الترويج لمواقفها وسياستها من خلال النشاطات المختلفة للمركز.

استطاعت السياسة الخارجية القطرية وضع مجموعة من الركائز والأهداف لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها للقدرات الجيوسياسية. وهذه المكانة لا

يمكن أن تبنى وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولاً تملك مواصفات استراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الإقليمي، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الاستراتيجي الأعلى، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية، وقيمية، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل.

تلك الأهداف انطلقت من بيئتها الإقليمية المليئة بالمشاكل المعقدة والمتشابكة، واستطاعت السياسة الخارجية القطرية تحقيق هدف مزدوج الأول يدعم دورها كشريك في بعض القضايا العربية كقضية لبنان، ودارفور، والعراق، وليبيا. والثاني قطع الطريق أمام تدخل أي قوة إقليمية غير عربية تحاول إيجاد موطء قدم لها في المنطقة، وهنا تمكنت قطر من بناء سياسة خارجية مدعومة بقدرتها الاقتصادية أولاً وزيادة حضورها الدبلوماسي ثانياً.

استطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط نزيه نسبياً في أي مفاوضات تتطلبها بعض الأزمات العربية والإقليمية، كونها لا تملك مصالح متضاربة إلى حداً ما، مع هذا الطرف أو ذاك، ولا تدخل ضمن سياسة المحاور الموجودة في الشرق الأوسط كمحور الممانعة أو محور الاعتدال، إنما شددت على الاستقلال في قرارها وموقفها، وما دعم هذا الاستقلال لجوؤها إلى محاور داخلية ساعدتها بنجاح سياستها الخارجية، كالمحور السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي، لذلك فقد أصبح دورها في السياسة الإقليمية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي (2011-2013)

تسهم القوة الناعمة بشكل مؤثر في تشكيل وإدارة العلاقات الدولية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. ويمكن لمتابع السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة ملاحظة الدور المتزايد والمؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة في العلاقات الخارجية لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. لذا، كانت قناة الجزيرة إحدى أهم أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية القطرية في تعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً.

يصعب فهم السياسة القطرية دون النظر إلى أداء وتوجهات قناة الجزيرة، نظراً للعلاقة التعاضدية بينهما، فبينما دعمت قطر القناة وأمدتها بالتمويل اللازم، عززت الجزيرة دور الدولة القطرية، ومكنتها من اكتساب مكانة إقليمية وعالمية تفوق الوزن السياسي لدولة بحجمها.

ونتيجة الدور الذي لعبته قطر وقناة الجزيرة في دعم الثورات العربية من خلال كشف وفضح الأنظمة العربية وتصوير الثورة بصور مشرقة ساهمت في زيادة أمد الثورة وزيادة القدرة لدى الثوار وحثهم على الاستمرارية حتى ينالوا مطالبهم كافة، فقد تعرضت الدولة والقناة لاتهامات علنية بالتدخل في شؤون هذه الدول. ولم تقتصر تلك الاتهامات على المستوى الرسمي فقط، لكن صدرت أيضا من المستوى الشعبي. فقد تظاهر العديد من التونسيين أمام السفارة القطرية في تونس، احتجاجاً على ما وصفوه بالتدخل القطري في شؤونهم الداخلية ، ومحاولة فرض أجندة سياسية خاصة. كما انتقد بعض المسؤولين الليبيين الحاليين دور قطر في مرحلة ليبيا ما بعد انهيار نظام القذافي. كما تثار في مصر اتهامات حول تمويل قطر للجماعات السلفية، ومن ثم محاولة التأثير في شكل النظام السياسي الجديد. وقد أثيرت من قبل العديد من التساؤلات حول حجم الدور القطري في التأثير في أحداث الربيع العربي، وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف

على ملامح وأهداف السياسة الخارجية القطرية، في ظل الثورات العربية، وحدود القوة الناعمة في تفعيل هذه السياسة. (فكري، 2012)

5-1 محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي:

يتطلب فهم السياسة الخارجية لقطر التركيز على محددين: الأول يتمثل في استراتيجية البقاء حيث أن جزءاً كبيراً من حقول الغاز الطبيعي الكبيرة لقطر تقع على المناطق الساحلية داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع مملكة البحرين، وتمتد للحدود البحرية مع إيران. وقد أقنع هذا الوضع دولة قطر بأن تتبنى توجهاً غير صدامي فيما يتعلق بإيران، لكي تضمن التدفق السلس للغاز أحد المصادر الرئيسية، حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها أو بينها وبين الولايات المتحدة. ويتمثل المحدد الثاني في رغبة دولة قطر في تحقيق مكانة إقليمية ودولية، من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي. وقد انتهجت قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكاراً في المنطقة من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه. على سبيل المثال، في الوقت الذي تستضيف فيه قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، وهي قاعدة العديد، فإنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران العدو اللدود للولايات المتحدة. (فكري، 2012)

ساهم هذان المحددان في رسم السياسة الخارجية القطرية من خلال الاعتماد على نوعين من الدبلوماسية. أولهما دبلوماسية الوساطة، وقد هدفت من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة. واستخدمت قطر هذه الدبلوماسية لتعظيم مصالحها وتأثيرها في بلدان ومناطق كانت تقع تحت نفوذ منافسيها في السابق، مثل السعودية في حالة لبنان واليمن، ومصر في حالة السودان، لتؤكد عدم تبعيتها للهيمنة والنفوذ للقوى التقليدية في المنطقة. أما النوع الثاني، فهو الدبلوماسية العامة من خلال الإعلام، حيث

قدمت الجزيرة نفسها على أنها صوت الشعوب الحر والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، مما عزز من حضورها على المستوى الشعبي العربي. وقد تكامل هذان النوعان من الدبلوماسية مع بعضهما البعض، فغالباً ما سلطت الجزيرة الضوء على النزاعات التي تقوم قطر بالتوسط فيها لإبراز وتضخيم الدور المهم الذي تلعبه (الشمري، 2007). وليس أدل على ذلك من أن معظم الصراعات التي تدخلت فيها قطر كان مضمون هذا التدخل يرمي إلى الحل السلمي للأزمة أو تخفيف حدة التوتر السائد، وليس بالضرورة حل الصراع بشكل كامل. إلا أن ملامح هذا الدور قد تغيرت مع دخول الدول العربية مرحلة الربيع العربي، إذ وجدت قطر نفسها مضطرة للتعبير بصورة أكثر وضوحاً عن تحيزاتها. وقدرت أن ثورات الربيع العربي قد تكون الفرصة المناسبة لجني ثمار ما زرعته من خلال الجزيرة في السنوات السابقة. ساهم نجاح قناة الجزيرة في تعزيز شهرة قطر على الساحة الإقليمية والعالمية، وهو ما يشير إلى أن الجزيرة هي التي مكنت الدولة القطرية وليس العكس.

أولاً: وسائل القوة القطرية التي تستخدمها في السياسة الخارجية

أحدثت الثورات الشعبية العربية والتي عُرفت باسم الربيع العربي الكثير من التغيرات في ديناميكيات القوة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ولم يقتصر التغيير الذي أحدثته هذه الثورات على داخل الدول العربية فقط ففي الوقت الذي تحاول فيه دول، مثل مصر واليمن، بناء مؤسسات دولة جديدة، وتحاول دول عربية أخرى الإصلاح من نفسها للاستجابة للتوقعات المتزايدة لشعوبها، فقد امتد تأثير تلك الثورات إلى البيئة الاستراتيجية، حيث حدثت تحولات واضحة في الفاعلين الذين يمتلكون القوة في المنطقة، وفي الكيفية التي يمارسون من خلالها قوتهم، وذلك وسط بدء تآكل قدرة القوى العظمى الدولية على التأثير في مسار التطورات في هذه المنطقة(القطارنة، 2012).

فمن ناحية أثرت الثورة الشعبية التي وقعت في مصر نهاية العام 2010، والأزمة الحالية في سوريا، في قدرة هاتين الدولتين المؤثرتين على تأكيد قيادتهما

للمنطقة العربية، ومن ناحية ثانية، أدى صعود الأحزاب الإسلامية الشعبية في مصر وليبيا وتونس ودول أخرى، إلى تعقد علاقة هذه الدول بالقضايا الإقليمية الحساسة مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والنزاع بشأن الدور الإقليمي الإيراني. ومن ناحية ثالثة، كان للربيع العربي تأثير واضح على دور المؤسسات الإقليمية، كالجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي. فنجد أن الجامعة العربية اتخذت موقف أكثر فاعلية تجاه الأزمات التي نشأت في دول المنطقة، مثل ليبيا، واليمن، والآن في سوريا. كما أن توسع مجلس التعاون الخليجي في صورة "شراكات محدودة" مع دول غير خليجية مثل الأردن والمغرب، يعكس إدراكه المتزايد بأن الروابط الاقتصادية والسياسية الأوسع بين الدول العربية تعد عاملاً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ولإعطاء هذه الدول فرصة للاستجابة للمطالب الشعبية الخاصة بالحصول على المزيد من الحريات وتحقيق الرخاء، وذلك من خلال التغيير التدريجي الذي لا يتسم بالعنف. ومن ناحية رابعة، كان للأحداث التي جرت في وقت الثورات العربية تداعيات مهمة على وضع الإعلام في المنطقة العربية، حيث لعبت المنظمات الإعلامية الرئيسية مثل قناة الجزيرة القطرية دوراً مهماً في عرض الثورات الشعبية التي أطاحت بالنظم في تونس ومصر وليبيا. كما كان الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن عاملين رئيسيين في نشر الأخبار، وتوصيل المفاهيم وحشد الدعم لهذه الأحداث الدراماتيكية. وقد أظهر الإعلام العربي قدرته على تحفيز التغيير الاجتماعي، وأيضاً قدرته على أن يكون في حد ذاته قوة اجتماعية رئيسية.

تمارس قطر دوراً فاعلاً على المستوى الإقليمي في فترة الربيع العربي حيث استطاعت استغلال الفرصة التي وفرتها هذه اللحظة التاريخية، والقيام بدور قيادي أكبر في المنطقة، مع ملاحظة أنها لعبت دوراً مهماً خلال الفترة التي سبقت الربيع العربي (القطارنة، 2012).

ثانياً: أبعاد القوة القطرية:

استخدمت قطر أدوات متعددة من القوة معتمدةً في ذلك على القوة الناعمة بمعنى ممارسة النفوذ من خلال الطرق الدبلوماسية، والإكراه، وبناء القدرات، والتعاون المدعوم بالشرعية، والنفوذ الاقتصادي، وذلك في محاولة منها للتغلب على تواضع قدراتها المادية مقارنة بالدول الكبرى، ويتطلب فهم نزوع قطر لاستخدام هذا الشكل من القوة تحليل ما تمتلكه من عناصر القوة الأخرى.

تمتلك قطر قدرات اقتصادية مرتفعة إذ تعد واحدة من أغنى الدول العربية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات المعيشة بها من أعلى المستويات في العالم. ورغم ثروتها التي تقوم أساساً على الصادرات النفطية والغازية، فلم تكتفي دولة قطر بذلك بل إنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار. كما تملك هيئة الاستثمار القطرية أصولاً وحصصاً في دول مختلفة في العالم (القطارنة، 2012).

بدأت قطر بعملية إصلاح سياسي حيث تحركت خلال السنوات الأخيرة نحو تبني بعض الآليات الديمقراطية، خاصة أنها كانت ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والانتخاب، بعد سلطة عُمان. ولكن لا تزال هناك مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتصل بمعاملة العمالة الأجنبية الموجودة على الأراضي القطرية بكثرة، إلا أنها أيضاً وكسلوك ديمقراطي إيجابي منحت العمال حق تكوين نقابات عمالية عام 2004. وربما يؤدي النمو المستمر والإصلاح السياسي إلى حدوث المزيد من التقدم في الحريات العامة. (المال والاعلام، 2013)

تمتلك قطر قوة عسكرية محدودة حيث أن عدد أفراد القوات المسلحة القطرية يبلغ 12 ألف جندي فقط، وتحافظ قطر على وضعها الأمني والدفاعي من خلال اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الكبرى مثل الولايات المتحدة، من خلال استضافتها لقاعدة جوية إقليمية رئيسية للولايات المتحدة. كما وقعت قطر على اتفاقات دفاعية مع دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى باقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي. ونظراً لتعدادها السكاني الصغير، لا تستطيع قطر تكوين جيش كبير من مواطنيها إلا إذا اتبعت

نفس طريقة مملكة البحرين، إذ دعت مواطني الدول العربية الأخرى للانضمام لقوة الأمن الخاص مقابل منحهم الجنسية البحرينية. (المال والاعلام،2013)

نشطت قطر في لعب دور الوسيط النزيه والمحايد في النزاعات الإقليمية، والمشاركة بدور قيادي في بعض المؤسسات الدولية، حيث نجحت في عام 2008 إلى التوسط لإبرام اتفاق الدوحة لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان. كما أنها توسطت في عام 2010 من أجل وقف إطلاق النار في السودان بين حكومة الخرطوم ومتمردي دارفور. وفي كلتا الحالتين، حققت قطر نجاحاً، بينما أخفقت القوى الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى في ذلك، الأمر الذي عزز من سمعتها كوسيط أمين ونزيه بين الأطراف المتنازعة. كما قادت قطر الجامعة العربية لاتخاذ إجراء لمحاولة إنهاء الأزمة في سوريا، بل وذهبت أخيراً إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي وهي خطوة جريئة ومحفوفة بالمخاطر، خاصةً بالنسبة لدولة كانت حتى العام 2011 على علاقة طيبة بالنظام السوري. ومن ناحية أخرى تتمتع قطر بوضع فريد بين الفاعلين الرئيسيين في العالم العربي، فهي تقف على الحياد في أغلب القضايا العربية والإقليمية، كما يرجع تفرد وضعها إلى ارتباطها بعلاقات ودية بكل من إسرائيل وحماس حتى عام 2009. (المال والاعلام، 2013)

وقد أدى الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في ذلك العام إلى استحالة أن تحتفظ قطر بعلاقتها الطيبة مع إسرائيل، دون أن تخسر مكانتها مع باقي دول المنطقة. إن تمرس قطر في تطبيق السياسات الواقعية، والقدرة على البقاء على الحياد والاحتفاظ بعلاقات ودية مع عدوين لدودين، هو أفضل مثال على كيفية توظيف الدولة مبدأ القوة الناعمة على مدى السنوات الماضية.

كما أن قطر تعتمد على الأداة الإعلامية إحدى أدوات القوة الجديدة في ممارسة دورها في المنطقة حيث ساهم التطور السريع والملحوظ لقناة الجزيرة، من كونها مجرد قناة إخبارية عربية إلى شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة، في تعزيز دور قطر ومكانتها، إذ نالت هذه القناة الإشادة لكونها أكثر حيادية ورغبة في بث الآراء

المتضاربة من المنظمات الإعلامية العالمية الرئيسية الأخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الحساسة، مثل الحروب الأمريكية في أفغانستان، والعراق، والصراع العربي الإسرائيلي(القطارنة، 2012).

ورغم المحاولات الجادة لقناة الجزيرة فقد وجه إليها النقد بسبب تغطيتها المنحازة والمفبركة، واتهمت أيضاً بالتحيز لأحد الأطراف في ثورات الربيع العربي، حيث اتهمت بتقديم المساعدة في هذه الثورات من خلال تغطيتها المؤيدة لفكرة الثورة ومطالبها. وكثيراً ما كانت تتهم الجزيرة في العالم العربي بالانتقائية في التغطية، وبالتحيز في تغطيتها لسوء تصرفات أنظمة معينة، مثل الأردن، بينما تفشل في تغطية انتهاكات مماثلة ترتكبها السعودية أو بالطبع قطر. ومن جانبها، تحاول الجزيرة أن تتمتع بالاستقلالية، لكنه كثيراً ما يتم التشكيك في هذا الزعم.

وعلى أية حال، ينظر إلى قناة الجزيرة بشكل واسع النطاق على أنها أداة من أدوات النفوذ القطري في المنطقة، خاصة باعتبارها منافساً لشبكة "العربية" التي تملكها السعودية. وبهذا الشكل، يمكن اعتبار تغطية الجزيرة لأي حدث خارج قطر على أنه صورة من صور التدخل في هذا الحدث، وذلك مثلما اتضح من خلال العلاقة القوية بين موقف قطر من الأزمة السورية، وتغطية قناة الجزيرة للأزمة (القطارنة، 2012).

تمتلك قطر بعض أسباب القوة إلا أنها تتعرض لبعض القيود. يتعلق القيد الأول بالقوة العسكرية المحدودة للدولة، والتي تعيق قدرتها على التدخل بشكل أحادي الجانب، رغم أنه لم يتعين عليها المشاركة في أي عمل عسكري خارج نطاق تحالف عربي أو دولي. وعلى الجانب الآخر، فإن غياب القوة الصلبة، وتحديداً العسكرية، يمنع قطر من القيام بمغامرات عسكرية، ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل (الشلق، 1999).

تسعى قطر إلى تطوير هيكل إقليمي للقوة من خلال التكامل الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في المنطقة، لا تشكل فيه القوة العسكرية عاملاً محدداً للهيمنة ، ومثل هذا الهيكل، الذي يتفوق فيه النفوذ الاقتصادي والإعلامي على القوة العسكرية، سوف يسهل

على قطر ممارسة النفوذ والقيادة ومنافسة دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية المسلحة بشكل أفضل بكثير منها.

أما القيد الثاني فيتعلق بالمملكة العربية السعودية وهل ستكون منافساً لقطر أم لا. فالقوة المتصاعدة لقطر لها تأثيرات متعددة على وضع الدول الغنية الأخرى في منطقة الخليج العربي، وعلى وجه التحديد السعودية "القوة المهيمنة" في العالم العربي منذ وقت طويل. وبالفعل، هناك منافسة واضحة على النفوذ الإقليمي بين قطر والسعودية، ومن المحتمل أن تتزايد حدة هذه المنافسة. لكن هذا ليس بالضرورة نذير سوء بالنسبة لأمن المنطقة، حيث تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أن توسع التعاون الاقتصادي العربي، من خلال مجلس التعاون الخليجي يجعل إمكانية اندلاع نزاع بين هذه الدول أمراً بعيداً للغاية.

تحاول قطر إيجاد ثقل موازن للنفوذ السعودي في المنطقة العربية، في صورة منافس صديق وليس عدو محتمل، يحمل معه إمكانية التخفيف من حدة التوجهات المثيرة للقلق، مثل انتشار السياسات الإسلامية الرجعية، والمواقف المولعة بالقتال تجاه إيران، وليس على الأرض والموارد أو الهيمنة العسكرية، ولأن طبيعة هذه المنافسة لا تميل إلى العداء، فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها سوف تتسبب في إثارة العنف. ومع ذلك، فإنه من مصلحة قطر ومصلحة المنطقة بأسرها توضيح كيف تستطيع القوة الخليجية الناشئة تأكيد دورها الجديد بصورة بناءة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جيرانها ومنافسيها (المال والاعلام، 2013).

تبرز قوة قطر بشكل كبير في ثروتها، وقدرتها على تخصيص مبالغ مالية ضخمة للمشروعات التنموية، وللدول الأخرى وللصناعات في الخارج، وفي أداتها الإعلامية "قناة الجزيرة" مما يمنحها القدر الكبير من القوة التفاوضية السياسية والدبلوماسية، وبالتالي تمكنت قطر من الاحتفاظ بنفوذ ملحوظ في المنطقة بدون امتلاكها قوة عسكرية كبيرة، على نحو يحاكي الشكل الذي استخدمت به اليابان قوتها الاقتصادية

لممارسة دور الزعامة في منطقة الباسيفيك، رغم امتلاكها قوة عسكرية صغيرة للغاية بالنسبة لعدد سكانها (القطارنة، 2012).

أخذت السياسة القطرية تتبلور والتي تشكلت تدريجياً منذ تولي الأمير الحالي لمقاليد الحكم في البلاد والتي على ما يبدو أن مخططها الرئيسي هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، هذا إذا لم يكن هناك مؤثرين آخرين في الخفاء، ومن المؤكد أن هناك مستشارين وقوى ضغط وأصحاب مصالح داخل وخارج الأسرة الحاكمة بل وحتى داخل وخارج قطر فالدول الكبرى والمنظمات الدولية حاضرة في سياسة دول المنطقة بأسرها وقطر بحكم حجمها ووضعها وظروفها ليست لديها موانع صد قوية ضد الرياح العاتية للسياسة الدولية التي تؤثر في المواقف وتغير الآراء وتعيد الحسابات وتتدخل في صغائر الأمور وكبارها وكل هذا بسبب المصالح الخاصة بهذه الدول.

بدت السياسة القطرية تأخذ اتجاهاً شبه موحداً اليوم إلا أنها عانت من التشتت في بعض الأوقات فخلال العشر سنوات الماضية جربت قطر الكثير من المواقف ودخلت في الكثير من التحالفات وقليلاً ما كنت تستمر في هذه الأحلاف بنفس العزيمة التي دخلت به، وأقامت علاقات جيدة للغاية مع دول ومنظمات يقف بعضها على طرفي نقيض من الآخر الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، حماس وحزب الله وسوريا، بل أنها كثيراً ما ابتعدت عن محيطها بهذه العلاقات، فبعلاقتها مع إيران وبعض التنظيمات إيرانية التوجه كحزب الله في لبنان اتضح خروجها عن الصف الخليجي، وبعلاقاتها مع إسرائيل خرجت عن الصف العربي والإسلامي وكثيراً ما واجهت متاعب جمة بهذه العلاقة التي وصفت بالحميمة في بعض مراحلها والتي حملت معها اتفاقيات أمنية وعسكرية وتجارية واقتصادية تفسر بتفسيرات مختلفة.

يتضح التشتت جلياً في موقف السياسة القطرية من خلال المشكلات التي حاولت هذه الدولة وتحاول حلها مثل مشكلات القرن الإفريقي والصومال وتشاد ودارفور والفرقاء السودانيين والملف اللبناني المعقد ومشكلات الفصائل الفلسطينية انتقالاً إلى

العراق والمشاكل الداخلية في اليمن ودورها في الأحداث الليبية وفي الثورات العربية عموماً، هذا الإقحام الذي أنهك السياسة القطرية وجلب لها من الأعداء ما يفوق الأصدقاء ربما كان لحداثة التجربة السياسية القطرية في لعب دور الدول الكبرى الضليعة في حل هكذا مشكلات.

فشلت الوساطة القطرية في السودان بالرغم من أنها كلفت الدولة الكثير من المال والجهد والوقت وصاحب هذا الفشل إلقاء اتجاهات واسعة من أطراف التفاوض باللوم على السياسة القطرية غير المهيأة لهكذا مشكلات معقدة وأحياناً باتهام قطر بالانحياز إلى طرف دون آخر، وفي لبنان فُسرت الوساطة القطرية بأنها أيضاً انحياز مع طرف دون آخر، مما جلب لها الكثير من المتاعب ولعلاقاتها ببعض الأطراف الكثير من البرود وأضحت القضية تراوح مكانها رغم الحشد الإعلامي القوي خلف التدخل القطري. الذي جاء دونما طلب من أحد ورغم استخدام سلاح المال لتمييل المواقف وإنجاح التوجه والوساطة. وفي فلسطين وغيرها من البقاع التي دخلت فيها قطر وسيطاً لم يكن الحال بأفضل مما سبق(عطية، 2012).

اتضح الموقف القطري من الثورات العربية بشكل غير متوازن وتصدت قطر بقوة لدعم ثوار تونس، وفي مصر نجح التوقع بسقوط نظام حسني مبارك واتضحت النتيجة على برامج قناة الجزيرة، وفي ليبيا جاءت الأحداث في مشهد اعتقدت قطر أنه نجاحاً غير مسبوق لقناة الجزيرة وسياستها في تونس ومصر فساهمت في فضح زيف النظام الليبي، أما في سوريا جرى التقليل مما يحدث على أرض الواقع.

هناك من يرى أن سياسة قطر أوجدت لها مكاناً في النظام العالمي وجعلت من دولة بحجمها لا يمكن أن تؤثر في مسار الأحداث، جعلت منها لاعباً رئيسياً في أحداث المنطقة وأنها من خلال قناة الجزيرة وسياستها التي يصفها أصحاب هذا الرأي بالمرنة للغاية وامتلاكها لثروة من الغاز لا تقدر بثمن استطاعت أن تلعب على التوازنات وأن تحقق بعض المكاسب فأقامت علاقة جيدة جيداً مع القوى الكبرى واستفادت من علاقتها مع إسرائيل التي سبقها لها غيرها من العرب في إرضاء الولايات المتحدة وفي

الحصول على دور في قضايا العرب وإسرائيل، بالإضافة لتمتعها بعلاقات جيدة ومتشابكة مع إيران الجار القوي لدول الخليج العربي، وكذلك تمتعها بعلاقات جيدة نوعاً ما مع دول الخليج العربي وتجتهد لتحسينها بما لا يضر مصالحها.

أضحت التحركات الدبلوماسية القطرية، تمثل ظاهرة لافتة للنظر لدى المحللين والباحثين، وكذلك المختصين في دراسة السياسات الخارجية الإقليمية والدولية، إذ تشير العديد من التقارير الرسمية ومراكز البحوث والأفكار العربية والعالمية إلى الدور المتعاظم، الذي لعبته الدبلوماسية الخليجية، ولا سيما القطرية منها، في دعم ومواكبة الحراك العربي، أو ما يصطلح عليه إعلامياً بـــ "الربيع العربي"، وأحياناً في التأثير على مساره السياسي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2-5 **توظيف قطر للدبلوماسية الاقتصادية في ثورات الربيع العربي:**

تمتلك قطر العديد من المقومات الاقتصادية والسياسية التي تساهم بتطوير دبلوماسيتها وتعزيزها. إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً إلى حد كبير بقدرة الساسة القطريين على التدبير الناجع، الاستراتيجي والأمثل لتلك المقومات.تم اكتشاف النفط داخل دولة قطر لأول مرة في حقل دخان في ثلاثينيات القرن العشرين، قبل أن يتم تصديره إلى الخارج خلال الأربعينيات، وحتى تحمي صناعتها النفطية الناشئة وتضمن تطورها وازدهارها، انخرطت قطر في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط"الأوبك "OPEC"، التي أنشئت في الستينيات، لا سيما وأن الكميات المستخرجة من البلاد كانت هائلة، إذ بلغت الطاقة الإنتاجية لقطر من النفط الخام حوالي (850) ألف برميل. بينما تجاوزت حصتها من الغاز الطبيعي المسال (18) مليار متر مكعب في اليوم من حقل الشمال. (وزارة الخارجية القطرية، 2012)

أدى ارتباط الصناعات في الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين والقوى الصاعدة كالهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية بالطاقة النفطية، وكذلك تزايد الطلب العالمي على الطاقة النفطية وهذا بدوره وفر لقطر رؤوس

أموال هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية، إذ يتمتع المواطن القطري بأعلى دخل للأفراد في العالم، ويبلغ معدل دخله أكثر من (85) ألف دولار سنوياً بحسب نشرة صندوق النقد العالمي لعام 2008.

حلت قطر بالمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ((WEF)، 2011)، وحازت المركز (14) في تصنيف التنافسية العالمية. وبموجب ذلك حصلت على رقم قياسي جديد مقداره (5.24) نقطة، مما أهلها للانتقال من المرتبة (17) في سنة 2010 إلى المرتبة (14) في هذه السنة من بين (142) دولة شملها التقرير العالمي للتنافسية (GCR). وبحسب التقرير "فإن الميزة التنافسية في دولة قطر تعتمد على دعائم ثابتة، وهي الأطر المؤسسية ذات الكفاءة العالمية، البيئة الاقتصادية المستقرة وسوق سلع فعال. بالإضافة إلى عدم وجود الفساد والاستقرار الأمني والمالي".

أن توافر كل هذه الإمكانيات سوف يسهل للقادة القطريين الاضطلاع بدبلوماسية اقتصادية فاعلة عربياً وعالمياً، في حالة الاستغلال الأمثل والرشيد لها. بيد أنه لا يمكن الإطمئنان إلى كل ذلك على المستوى البعيد، نتيجة الأساس الريعي وغير المنتج، الذي ينبني عليه الاقتصاد القطري، فبالرغم من وجود مخزونات معدنية هائلة في المناطق الصحراوية والجبلية، لم تستطع قطر بناء صناعة حقيقة قادرة على رفع تحدي التبعية الاقتصادية، التكنولوجية، العسكرية والتجارية إزاء المؤسسات الرأسمالية الكبرى، الأمر الذي يؤثر بدوره على استقلالية القرار السياسي والدبلوماسي القطري، داخل نظام اقتصادي دولي لا زالت تحكمه معادلة التقسيم الدولي للعمل التقليدية، بالرغم من الرجات العنيفة والقوية، التي هزته، سواء خلال الأزمة العالمية لسنة 2008، أو فيما يرتبط بأزمة الديون الأمريكية، التي لا زالت مستمرة إلى الآن، بعد أن عبرت نحو دول اليورو الأوروبية، وعلى رأسها اليونان (بورزيكي، 2012).

الاستثمارات الخارجية:

تعتبر قطر أول مشترٍ في سوق التحف في العالم، كما اشترت أطول ناطحة سحاب في لندن وأوروبا، وهي طور الإنشاء حالياً. إن أصول "هيئة الاستثمارات القطرية" منتشرة حول العالم، والتي يصل حجمها إلى 60 مليار يورو وهي موجودة في أكثر من 39 بلداً حول العالم، وفي الولايات المتحدة تملك قطر حصصاً في صناديق استثمارات وشركات إنتاج سيارات كـــ"جنرل موتورز" وشركة إنتاج سنيمائية . أما في بريطانيا، فتملك حصصاً في العديد من المشاريع العقارية، كما تملك 7.1% من مصرف "باركليز" و20% من بورصة لندن، وحصصاً في شركات إنتاج الغذاء، كما تواصل شراء شركات أخرى. وتتعدد استثمارات قطر في أوروبا، وتوجد على سبيل المثال في إسبانيا مصرف "سبانيش بنك" (300 مليون يورو) وشركات في قطاع الطاقة ونوادٍ لكرة القدم. أما في فرنسا فتملك قطر فندقين وملهى هين، وعقارات متعددة، كما لها حصص في شركات مهمة جداً كـــ"سوياز" و"فانسي" و"لا غردير"، كما تملك أيضاً نادي كرة القدم في العاصمة الفرنسية (لوموند، 2013).

تنتشر استثمارات قطر في جميع أنحاء أوروبا وتتوزع بين البرتغال، وموناكو ، وألمانيا واليونان وغيرها، كما استثمرت في أستراليا، وفي آسيا وإفريقيا خاصة في المجال العقاري عبر منتجعات سياحية وسكنية وأراضٍ صالحة للزراعة. أما في الوطن العربي فتملك قطر مجمعات سكنية، سياحية وتجارية في مصر ، وتونس والمغرب، وفلسطين وسوريا، كما اشترت مصرفاً لبنانياً في 2007، بمبلغ 180 مليون يورو وتملك في الأردن صندوق استثمارات. (لوموند، 2013).

يعود العائد النفطي على قطر بسيولة مالية ضخمة، تقدر بملايين الدولارات، فحسب التقرير الذي أصدرته الدائرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية، من المنتظر أن يصل الدخل الوطني إلى (213) مليار دولار بحلول سنة 2013. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى (224) مليار دولار بحلول 2015. وبذلك من المتوقع أن يصل دخل الفرد إلى ما يزيد على (114.000) دولار، ومما لا شك فيه أن كل هذه الإمكانيات المالية الضخمة، التي تزيد عن حاجة القطريين

يتم استغلالها في بناء التحالفات وكسب الأصدقاء، سواء عبر المساعدات أو الهبات أو العطايا، كما حصل حينما أمدت الحكومة القطرية الثوار الليبيين بالأسلحة، وقدمت لهم مساعدات تتجاوز 400 مليون دولار، أو عبر آلية الاستثمارات الخارجية التي صارت تمثل وسيلة هامة وفعالة في يد السياسة الخارجية القطرية، لغرس النفوذ القطري ودعم الدبلوماسية الاقتصادية القطرية في العديد من الدول العربية، مثل مصر ما بعد ثورة 25 يناير 2011، التي من المتوقع أن يقارب حجم الاستثمارات القطرية فيها 15 مليار دولار، أو فيما يخص تونس، التي يتوقع أن تستفيد من استثمارات قطرية قد تتجاوز 20 مليار دولار خاصة في ظل الدعم، الذي تقدمه الحكومة القطرية للثورة التونسية، وكذلك نتيجة التقارب المشهود للقيادة القطرية مع الجناح الإسلامي التونسي بقيادة حركة النهضة.

بيد أن ما يلاحظ هو السيطرة الكبيرة للاستثمارات الأمريكية والأوروبية على المال القطري، في مقابل إهمال مشهود للجانب العربي والإسلامي، وتعد الولايات الأمريكية المتحدة أكبر شريك تجاري لقطر بمعدل ثلاثة مليارات ريال قطري خلال عام 2009م، وتكاد تسيطر الشركات الأمريكية على مجموع الاحتياجات التكنولوجية والاقتصادية لهذه الدولة مثل شركة بوينغ في مجال الطيران وأركستون في مجال البناء وإيركو/بارسو للسكك الحديدية. (اللباد، 2012)

تخلت قطر عن دور الوساطة لتلعب دوراً جديداً في مرحلة الانتفاضات العربية منذ أن بدأت، ومنذ أن بدأت الثورة في تونس أواخر العام 2010، قامت قناة الجزيرة الفضائية بنقل كل ما يجري هناك لحظة بلحظة وبرعت في تسليط الضوء على هذه الأحداث، وصولاً إلى عودة راشد الغنوشي، زعيم "حزب النهضة"، الذي يرتبط بعلاقات مع قطر تعود إلى سنوات طويلة، وسيطرته على زمام الأمور في تونس. وعند انتقال الربيع العربي إلى مصر مع بداية العام 2011، أصبحت المحطة التلفزيونية القطرية "الجزيرة" محركاً رئيساً للأحداث وكانت توجهها لمصلحة الإخوان المسلمين. وتجلت ذروة الظهور القطري السياسي في آذار من عام 2011 عندما ضغطت قطر بكل

الوسائل المتاحة وباعتبارها الرئيس الدوري لجامعة الدول العربية لتبني قرار يجيز التدخل العسكري في ليبيا.

لقد أظهرت قطر وعياً ما بحدود القدرة الذاتية لها لذلك تحالفت مع دول أخرى لتمرير مصالحها في ليبيا، لأنه لا يمكن لقطر، بقوات مسلحة قوامها اثنا عشر ألف عسكري، أن تلعب دوراً عسكرياً لا في المنطقة ولا خارجها. ولعب انخراط الناتو في العمليات العسكرية في ليبيا دوراً كبيراً في تظهير الطموحات القطرية، التي استخدمت لأول مرة قدراتها العسكرية هناك. ودربت قطر الثوار الليبيين عسكرياً، وأمدّتهم بالمساعدات العسكرية، مثلما أرسلت قوات خاصة تابعة لها إلى هناك. ومع الروابط القبلية التي تربط قبائل شرق ليبيا مع قبيلة تميم التي تنتمي إليها العائلة القطرية الحاكمة، كان الأمر سهلاً على قطر لتغطية المصالح الخاصة لها في ليبيا. وشارك الطيران القطري رمزياً في عمليات حلف الناتو ضد النظام الليبي السابق برئاسة معمر القذافي بست طائرات، نقلت وضعية قطر الرمزية.

ولا يفوت هنا ملاحظة أن ليبيا الواقعة على المتوسط هي أحد أهم موردي الغاز الطبيعي والنفط إلى أوروبا، التي تصدر قطر إليها الغاز المسال بحراً عبر السفن. وبالتالي يعد تغيير النظام الليبي مدخلاً لتولي قطر حصته الأوروبية من الغاز في فترة الحرب الأهلية وما بعدها، وفرصة لقطر كي تشارك بفعالية في امتلاك حصص بالشركات النفطية والغازية الليبية مع فرنسا وإيطاليا، مستثمرة في ذلك عوائد استثمارها السياسي والعسكري والمالي في إسقاط النظام الليبي برئاسة القذافي.

ترددت قطر عند بداية الحراك الشعبي في سوريا وبحلول صيف 2011 كانت الدوحة في مقدمة المناوئين للنظام السوري. (اللباد، 2012) ودعت قطر إلى تدخل عسكري في سوريا، وحاولت تمرير قرار في مجلس الامن ضد سوريا تحت مظلة جامعة الدول العربية، يطالب من الرئيس السوري بشار الأسد بنقل سلطاته إلى نائبه، ولكن روسيا والصين استخدمتا حق النقض الفيتو لمنع هذا القرار. ومثلما فعلت في مصر وتونس، تحالفت قطر مع الإخوان المسلمين في سوريا، وهم مكون أساس للمجلس

الوطني السوري، الذي ترعاه قطر وتملك علاقات تعود إلى سنوات خلت مع بعض أقطابه. سيضعف سقوط بشار الأسد، وهي مصلحة مشتركة للتفاهم الثلاثي السعودي - التركي - القطري المتشكل من العام 2009 للحد من التأثير الإيراني على المنطقة العربية.

ربما تتطلع قطر لقطاع الطاقة السوري، وبالرغم من الاستثمارات القطرية الكبيرة في هذا القطاع خلال السنوات الماضية، إلا أن الدوحة ربما تنوي التوسع أكثر بالاستثمار فيه بعد تغيير النظام الحالي، من خلال تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري عبر السعودية ومنها إلى سوريا وصولاً إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا المرحلة النهائية لهذا الخط. ويعني ذلك أن مشروع نقل الغاز الإيراني عبر تركيا إلى أوروبا، وهو إحدى أوراق إيران الهامة لمنع ضربة عسكرية ضدها والتأثير على الموقف الأوروبي لمصلحتها، قد يتعرض إلى محنة قاسية، إذا وصل الغاز القطري إلى تركيا عبر الأراضي السورية. (اللباد، 2012)

تراجع الموقف الأمريكي ظاهرياً في فترة الربيع العربي وترك المجال أمام قطر ــ وتركيا - ليرسما مسار الانتفاضات الشعبية العربية بما لا يتصادم مع مصالح واشنطن في المنطقة، ودون تدخل مباشر منها. وبدوره فتح الربيع العربي الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية.

وصل الإسلاميون الذين دعمتهم دولة قطر إلى السلطة في تونس ومصر، وهو أمر إيجابي لها ولقدرتها على لعب دور "العراب" بين حركات الإسلام السياسي والغرب. انتقلت قطر من استراتيجية البقاء إلى استراتيجية التوسع تحت عباءة "الربيع العربي"، وتجاهلت حقيقة وضعتها دوماً نصب عينيها وهي أن الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية لا يتناسب مع جغرافيتها الضيقة وكتلتها السكانية المحدودة. سحب "الربيع العربي" من الدوحة ــ من حيث لم تحتسب - أهليتها للوساطة كطرف محايد في النزاعات الإقليمية، بعد اصطفافها الجديد. ويعني اصطفاف قطر في محور إقليمي ــ أياً

كان - أن قوتها الناعمة التي راكمتها على مدار عقد كامل واستثمرت فيها مبالغ طائلة ستتعرض إلى تحد كبير، حيث أصبح معارضو الإسلاميين في تونس وليبيا ومصر وسوريا بالنتيجة معارضين لقطر وأدوارها الجديدة. وفيما ساندت قطر المعارضة في مصر وليبيا وسوريا وتونس، إلا أنها لعبت دوراً إعلامياً واضحاً في قمع التغيير في البحرين. كما أن موقع الدوحة الجديد سيبرز بوضوح ذلك التناقض المتمثل في دعمها للديموقراطية خارجها، في ظل عدم وجود مجالس منتخبة فيها من أي نوع. وإذ يضم "مجلس الشورى القطري" خمسة وأربعين عضواً كلهم بالتعيين، يحاول الأمير جعل ثلاثين منهم منتخبين بحلول العام المقبل، إلا أن صلاحيات مجلس كهذا تبقى مع كل ذلك شكلية إلى حد كبير. ولأن قطر تحكم أوتوقراطياً على الرغم من الحديث المتكرر عن "إصلاحات سياسية"، يحيد ذلك الأمر العامل المحلي في صنع القرار القطري، ويجعلها رهينة للتوازنات الإقليمية ذاتها، التي أفنت جهدها ومالها في العقد ونصف الماضيين لتجنبها . (اللباد، 2012)

3-5 دور قناة الجزيرة في الثورات العربية

لعبت قناة الجزيرة دوراً كبيراً في تأجيج الحراك الشعبي العربي وتصدير الثورات العربية إعلامياً، بشكل ينم عن الاحترافية والمهنية العالية، التي يتمتع بها أطرها فانطلاقاً من الثورة التونسية مروراً بالمصرية والليبية إلى الثورة اليمنية والسورية، شكلت الجزيرة رافعة إعلامية كاشفة في مواجهة الإعلام العربي الرسمي، الذي استمر في سياسة الصمت والتجهيل والتضليل، ومصدر إلهام للثورات الشبابية داخل الوطن العربي. بل إنها أصبحت -في كثير من الأحيان- مصدر خبر للأوروبيين والأمريكيين الذين انعدمت ثقتهم في قنواتهم بعد سقوط موضوعيتها في تغطيتها لكثير من القضايا وعلى رأسها القضية الفلسطينية والربيع العربي. (مصطفى، 2011)

وإذا كان أغلب المهتمين والباحثين يتفقون حول مكانة وقوة القناة إعلامياً ومهنياً، فإن الكثير منهم لا يكاد يسلم بالاستقلالية التامة للخط التحريري لها، سواء من حيث

طريقة تناولها للخبر في الأقطار العربية، أو من حيث انسجامها مع السياسة الخارجية القطرية إزاء العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وما أثاره ذلك من ردود فعل غاضبة لم تقتصر على التضييق على القناة وصحفييها وطرد مراسليها، بل جرت معها إشكالات دبلوماسية بين دولة قطر والكثير من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، ومصر في عهد حسني مبارك، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمغرب واليمن وغيرها.

دفع الغضب العديد من الإعلاميين الكبار إلى تقديم استقالاتهم من القناة لأسباب تعود إلى الاختلاف حول الخط التحريري للقناة في فترة الربيع العربي، وما اعتبره البعض انحيازاً وانعدام الموضوعية والحياد في تناول الأخبار، أو خدمة أجندة أمريكية وصهيونية بدون تخطيط مسبق، أو خرق ميثاق الشرف الذي يجمع القناة بإعلامييها بغياب الدقة في نقل الخبر. وكان أبرز هؤلاء الإعلامي غسان بن جدو، وقبله أكرم خزام، ومدير القناة في مصر حسين عبد الغني، ويسري فودة، ولونة الشبل، وغيرهم ممن استقالوا. (بورزيكي، 2012)

كانت قطر من أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي إبان ثورة 17 فبراير2011، حيث تدخلت لإمداد الثوار بمساعدات تجاوزت (400) مليون دولار كما سلف، كما ساعدت على تسويق وبيع النفط الليبي لدعم تحركات المجلس خارجياً، بقصد كسب الاعتراف الدولي دون إغفال الدور، الذي تولته الدوحة في إصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم: (1973) الهادف إلى حماية المدنيين الليبيين. وذلك قبل أن تساهم هي والإمارات عسكرياً في فرض الحظر الجوي ومراقبة الأجواء الليبية إلى جانب الحلف الأطلسي طبعاً تحت مظلة الجامعة العربية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قطر أضحت تملك القدرة على المشاركة في حل العديد من المسائل العالقة بين إيران والدول الخليجية، لعل آخرها تدخلها لتبديد الخلاف بين السعودية السنية ودولة إيران الشيعية حول أزمة السفير الجبير كما تناقلت وسائل الإعلام ذلك، بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لطهران بمحاولة اغتيال السفير السعودي سالف الذكر في واشنطن. (بورزيكي، 2012)

ولا يخفى على المتتبع مدى الفاعلية التي أبدتها قطر داخل الجامعة العربية قصد تحييد سوريا وعزلها بعد رفضها بنود المبادرة العربية واستمرار القوات المسلحة السورية في ممارسة كل أشكال العنف ضد الشعب السوري لصالح الاعتراف بالمجلس الوطني السوري وفرض عقوبات اقتصادية مؤثرة على النظام السوري. بل طالبت بإرسال قوات عربية لحماية المدنيين، مع إعلانها فشل مهمة المراقبين العرب، وذلك قبل أن تسحب جل مراقبيها بمعية باقي دول الخليج، التي أيدت الخطة الرامية إلى تفويض السلطة كما حصل مع اليمن.

أن الدبلوماسية القطرية، تبقى دبلوماسية سياقية، ظرفية وتفتقد إلى الحس الاستباقي، الأمر، الذي قد لا ييسر نجاحها مستقبلياً، لا سيما مع الانتقال الديمقراطي، الذي تشهده الأنظمة العربية الجديدة في كل من تونس، مصر وليبيا خاصة والمنطقة الشرق-أوسطية على وجه العموم، فاستمرار النظام السياسي الملكي المحافظ لقطر على ما هو عليه، يمكن أن يصعب عملية التقارب المرجوة بينه وبين تلك الأنظمة.

تغطية قناة الجزيرة للثورات العربية:

بغية الوصول إلى تعريف واضح للسياسة الإعلامية بشكل عام كمدخل لفهم السياسة الإعلامية في قناة الجزيرة، لا بد من توضيح وفهم مفهوم الإعلام كنشاط اتصالي أولاً، حيث يعرفه بعض المتخصصين بأنه "نشر المعلومات السليمة والدقيقة، بحيث تؤثر في الناس تأثيراً واعياً الهدف منه تنوير وتعريف الجماهير بالحقائق لخدمة الحقيقة والمجتمع والأفراد"، ويبرز الإعلام هنا كنشاط اتصالي لديه مكونات أساسية منها مصدر المعلومات والرسائل الإعلامية والوسيلة أو الوسائل التي تنقل هذه الرسائل إلى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية(حسين، 1984).

طبقاً لهذا التعريف للإعلام وفهمه كنشاط اتصالي يمكن تعريف السياسة الإعلامية بأنها "مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط المؤسسة الإعلامية تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة النشاط الاتصالي فيها، من أجل تحقيق

أفضل النتائج الممكنة في إطار النموذج الإعلامي والسياسي الذي تأخذ به الوسيلة الإعلامية، وأهداف هذه الوسيلة. (سلطان، 2011)

وفق هذا التعريف للسياسة الإعلامية يمكن فهم السياسة الإعلامية لقناة الجزيرة، حيث تعد أول قناة عربية إخبارية متخصصة، وهي بذلك تقوم ببث الأخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية، حيث تؤكد القناة أنها تتبع سياسة إعلامية قائمة على فتح المجال لظهور كل الآراء والتوجهات والأيديولوجيات المعارضة والمؤيدة على شاشتها ومنحها الفرصة لعرض وجهة نظرها من أي قضية دون أي تدخل من قبل القناة أو القائمين عليها أو مقدمي البرامج والأخبار فيها، الأمر الذي يعد ترجمة عملية لشعار القناة الذي ولد مع مولدها وهو شعار "الرأي والرأي الآخر". (عبد الله، 2012)

وحول المبادئ العامة لسياسة القناة الإعلامية يؤكد الشيخ حمد بن ثامر رئيس مجلس إدارة القناة رفض الجزيرة التام لأي إساءة أو هجوم أو تجريح لأي رمز عربي وإسلامي، لأن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن للقناة تجاوزها منها عدم التعدي على الدين الإسلامي أو الإساءة لأي دولة بقصد، لأن ذلك ليس من استراتيجية أو أهداف القناة(صحيفة الرأي العام الكويتية، 1997/5/14) ، وهو ما يظهر أن السياسة الإعلامية للقناة لا تعتمد على الإثارة واختلاق المشكلات والأخبار، ولكن هذا لا يعني أن سياسة القناة لم تحدث الإشكاليات لها ولقطر أيضاً، كون الصراحة والسياسة الإعلامية المنفتحة تخلق بحد ذاتها المشاكل.

أبرز ما يشكل العمود الفقري للسياسة التحريرية والإعلامية للقناة، هي القيم الواردة في ميثاق الشرف المهني ودليل السلوك المهني للصحفي، والتي جاء فيها "التمسك بالقيم الصحفية من صدق وجرأة وإنصاف وتوازن واستقلالية ومصداقية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية، والسعي للوصول إلى الحقيقة وإعلانها في التقارير والبرامج والنشرات الإخبارية بشكل لا غموض فيه، وتقديم وجهات النظر والآراء المختلفة دون محاباة أو انحياز لأي منها، وعدم تحريف الوقائع والمعلومات والحقائق تحت أي ذريعة، وعند تناول الموضوعات والأحداث بالتحليل

والتعليق ينبغي الاستعانة بأهل المعرفة والدراية على اختلاف رؤاهم مع الأخذ في الاعتبار أن تبني موقف أو رأي دون الآخر سيحسب على القناة، ومنح الفرصة لأطراف أي قصة خبرية أو قضية موضع حوار لتوضيح مواقفهم والرد على أي اتهام موجه إليهم".

تأتي على رأس سلم سياسة القناة الإعلامية استضافتها الدائمة لمحللين وخبراء يعرضون وجهات نظرهم حول المواضيع المختلفة، كل من تخصصه ورؤيته ونوعية علاقته بالحدث موضوع المعالجة الإعلامية، ويسجل هنا أيضاً للقناة نجاحها في إحداث توازن أيديولوجي وفكري بين مختلف الشخصيات السياسية والثقافية والفكرية التي تعرض رؤيتها الخاصة من على منبرها، بحيث يمكن للمتابع والمشاهد رؤية الليبرالي واليساري والإسلامي والقومي وغيرهم جنباً إلى جنب في حلقة نقاش واحدة على شاشة القناة.

نجحت الجزيرة عبر سياستها الإعلامية والتحريرية في إحاطة المشاهدين باختلاف وتفاوت مستوياتهم الثقافية والمعرفية على دقائق الحدث اليومي العابر، فيما تحظى المواد الإخبارية المعروضة على شاشتها بمصداقية كبيرة، بحيث لم يسبق في عمر القناة أن سجل اختلاق لوقائع غير صحيحة أو تزييف لوقائع أخرى، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مشككين في مصداقية ومهنية ما يعرض على القناة من مواد وأخبار وتقارير، خصوصاً بعد تغطيتها لأحداث الثورات العربية، والثورة السورية على وجه التخصيص(عبد الله، 2012).

أدت هذه السياسة الإعلامية والتحريرية إلى إحداث خلخلة في قائمة الاهتمامات السياسية والروزنامات الرسمية في غالبية البلدان العربية، وأدت هذه الخلخلة إلى إيلاء اهتمام وحساسية سياسية وثقافية ودينية ومذهبية جديدة على المستويات المهنية والإعلامية والسياسية، وبعض قطاعات الرأي العام في المنطقة العربية، ولا شك أن هذا التغيير جاء في منطقة عانت من الجمود السياسي والركود الإعلامي وتراكم وتفاقم الملفات المسكوت عنها إعلامياً وسياسياً. (عبد الفتاح، د،ت)

أثرت هذه السياسة الإعلامية والتحريرية على الرقابة الحكومية العربية للإعلام، وذلك بعد عدم تمكن تلك الحكومات من الرقابة على القناة وبرامجها وأخبارها. وأحدثت القناة ضجيجاً في العالم العربي ليس فقط عبر تغطيتها المجردة للأحداث ولكن أيضاً عبر حلقات الحوار والنقاش بين الشخصيات المختلفة والمتعارضة من العالم العربي، وهو الأمر الأخطر بالنسبة للأنظمة العربية وأدوات الرقابة التابعة لها، وهو ما حد بجهات عربية عديدة لاتهام القناة بتحريض الناس على الشغب.(الهيتي، 2008)

في بداية الثورات العربية، اتسمت تغطية الجزيرة بالحذر في تناول الأحداث، حتي أصبح جليا أن الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيها. عندئذ، بدأت الجزيرة في تغطية مكثفة مباشرة للأحداث، مصحوبة بالعديد من التحليلات واللقاءات، وهو ما حدث في كل من ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن، وأخيرا سوريا. وعندما كان يحدث تضييق من قبل الأجهزة الأمنية علي عمل القناة، كانت تعتمد علي شبكات التواصل الاجتماعي التي تنقل من موقع الحدث بديلا قائما. وهكذا، امتلأت شاشات الجزيرة بمواطنين عرب يعبرون عن مطالبهم في الحرية والديمقراطية للعالم، كما استخدم الثوار الجزيرة للتواصل مع الشارع وتعبئته لمساندتهم(Hroub, 2011). كما قامت الجزيرة بتوثيق مصور لأساليب العنف والقهر التي تعرض لها المتظاهرون السلميون، وحرصت علي إعادة بث صور الشهداء والمصابين، والتي كانت القناة تتلقاها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك وتويتر ويوتيوب. (فكري، 2012)

ولكن مقابل هذا الدعم المعنوي الذي قدمته القناة للثورات العربية، جاءت تغطيتها لأحداث البحرين في مارس 2011 ضعيفة إلى حد كبير، مما لفت النظر إلي طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لقطر، في ظل حقيقة أن القوات القطرية شاركت في قوات درع الجزيرة التي تدخلت في البحرين لاحتواء- أو قمع- الاحتجاجات.

وقد اتضحت هذه العلاقة بدرجة أكبر خلال الأزمة الليبية، حيث ألغت القناة برامجها المعتادة، وأصبحت بمثابة ورشة عمل على مدى الساعة للتغطية وبث الصور

الحية، بالإضافة لإدارة المناقشات والمقابلات، حتى أن شعار القناة تحول من "الرأي والرأي الآخر" إلى "التغطية مستمرة"(Fisk, 2011)0000. كما بدأت الجزيرة بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات ضد نظام القذافي في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بديلا عن العلم الليبي الأخضر، مما يعد خروجا صريحا علي التغطية المتوازنة. ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي مع مشاركة قطر في عمليات الناتو في ليبيا، وأصبحت تغطية القناة أكثر تحيزاً حتى من حيث المفردات المستخدمة، مثل إطلاق لفظ "كتائب القذافي" على ذلك الجزء من الجيش الليبي الذي ظل يقاتل بجانب القذافي (على العكس من الحالة السورية حيث يستخدم تعبير"الجيش" السوري).

فيما يتعلق بالأزمة السورية ذاتها، التزمت الجزيرة نسبيا الصمت خلال المرحلة الأولى من الثورة السورية، تماشيا مع الموقف القطري الملتزم الحذر آنذاك. ولكن تزايدت حدة تغطية الجزيرة للأحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلدين، لدرجة أن قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق. ورغم تأكيد العاملين في القناة استقلالية سياستها التحريرية، فإن تكليف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة برئاسة القناة أوصى بزيادة التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للأحداث الجارية. جاء قرار قطر بالمشاركة في التدخل الدولي من خلال الناتو في ليبيا- وأحيانا من وراء الستار- بمثابة تحول في السياسة القطرية التي كثيرا ما اعتمدت على دبلوماسية الوساطة ومحاولة الظهور بمظهر الوسيط المحايد بين أطراف النزاعات المختلفة(Robert, 2011). فقد قدمت قطر للثوار دعما ماديا ومعنويا كبيرا، من خلال إمدادات السلاح والتدريب، وإغداق الأموال، وتغطية قناة الجزيرة التي سلطت الضوء على ممارسات العنف لنظام القذافي. كما كانت قطر من أولى الدول التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني، واستضافت أول مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا بعد مقتل القذافي.

وجاء أشد الانتقادات الموجهة لقطر وأكثرها صراحة على لسان عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا في الأمم المتحدة، عندما اتهم الدوحة بالتدخل في الشأن الليبي، وإعاقة جهود إعادة الاستقرار، وعدم الوقوف على مسافة واحدة من كل الثوار الليبيين.

واتهم قطر بالوقوف بتدعيم ساسة محسوبين على التيار الإسلامي، مثل علي الصلابي، القيادي الإسلامي وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعبد الحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري للثوار الليبيين في طرابلس، بما في ذلك الإمداد بالسلاح.

في الحالة السورية، ورغم أن الدوحة كانت من أقرب حلفاء الأسد، فإنها كانت من أولى الدول التي انقلبت عليه. فبعد فترة قصيرة من التردد، انتهجت قطر دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية، من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة. وجاءت المبادرة العربية لتعكس إلى حد كبير الرؤية القطرية التي لا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها إيران- الحليف الأقوى للأسد- خاصة في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا. ولذلك، فإن الغموض الذي أحاط بما يمكن أن تسفر عنه هذه المبادرة ربما كان مقصودا من قبل قطر ليعطيها قدرا من المناورة بين الأطراف المختلفة. ومن ثم، لم تكن المبادرة العربية تستهدف إنقاذ أو إبقاء النظام، وإنما تأمين خروجه سلميا، والظهور بمظهر الطرف ذي المصداقية الذي يمكن أن تتعاون معه إيران في صياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد.

وفي هذا الإطار، ترددت شائعات حول عرض قطر التوسط بين إيران والإخوان المسلمين في سوريا كما عملت الدوحة على خلق إجماع- أو شبه إجماع- عربي على ممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، وهو الجهد الذي تكلل بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية والاعتراف بالمجلس الانتقالي وإعطاءه مقعد في الجامعة العربية، بالإضافة إلى حزمة من العقوبات الاقتصادية كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلي حل دولي للأزمة" وهناك عدة تفسيرات لهذا التحول في السياسة القطرية، يستند أولها إلي الحسابات المادية المتمثلة- كما في الحالة الليبية- في الحصول علي دور في تطوير موارد الغاز الطبيعي الليبي. لكن مثل هذا التفسير لا يستقيم مع حقيقة ثراء هذه الدولة الخليجية الأعلى عالمياً من حيث متوسط

دخل الفرد. كما لا يستقيم في الحالة السورية، حيث توجد استثمارات كبيرة لقطر بعد العزلة التي فرضت على دمشق في 2005، على ضوء اتهامها بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. إذ يعني ذلك أن المصلحة المادية لقطر تتطلب في الحالتين الحفاظ على الوضع القائم.

أما التفسير الثاني، فينطلق من الداخل القطري من حيث الرغبة في اكتساب المزيد من الشعبية لتبقي رياح الربيع العربي بعيدة عن الدوحة. ولا يستقيم هذا التفسير بدوره مع حقيقة التجانس الإثني الموجود في قطر، ومستوي الرفاهة الذي توفره الحكومة لمواطنيها كما يدحض هذا التفسير أيضا ما جاء في أحد الاستطلاعات الأخيرة التي قام بها أحد مراكز الأبحاث التابعة لجامعة قطر من أن القطريين أقل اهتماما بالديمقراطية والمشاركة السياسية، عما كان عليه الوضع قبل موجات الربيع العربي(Hasseling, 2011).

ثمة تفسير ثالث يرى أن السياسة القطرية تنطلق من منطلق عقائدي يتعلق بتعزيز مصالح الإسلام السني. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بصمت الجزيرة على الاضطرابات التي حدثت في الجزء الشرقي من السعودية (ذات التركيز الشيعي) وتغطيتها الهزيلة لتوترات البحرين، بينما سلطت الضوء على الانتفاضة ضد النظام السوري العلوي، وكذلك ما يثار حول تمويلها لجماعات الإسلام السياسي في مصر(جريدة الأخبار، 2011). صحيح أن جزءا كبيرا من شرعية الدول الخليجية يستند إلى الدين، ولكن مثل هذا التفسير لا يتسق مع تحالف قطر السابق مع سوريا، وعدم اتخاذها مواقف تصعيدية، حتى تأكدت من قوة الدفع الثوري هناك.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن السياسة القطرية ليست ذات مرجعية أيديولوجية، لكن الدوحة ترى في الإسلاميين القوة الجديدة في العالم العربي، ومن ثم، فإن هذا التحالف معهم سيزيد من نفوذها في المنطقة. وفيما يخص إسلاميي ليبيا تحديدا، فهناك سهولة في التواصل معهم، نظرا لوجود علاقات سابقة، نتيجة إقامة بعضهم داخل قطر لسنوات عديدة، إن قطر تحلم بدور لها في المنطقة لا يتناسب بالضرورة مع

إمكاناتها كدولة، وقد تمكنت الدوحة، نتيجة لصغر حجمها وهيكل اتخاذ القرار، من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما يعطيها ميزة نسبية وفرصة لتخطي القوى الكبرى. إن ما تريده قطر هو أن تظل في قلب أحداث المنطقة، وأن تقوم بدور الوسيط بين المنطقة والعالم الغربي. وهذا بدوره يفسر حرص قطر على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، خاصة المعادية للغرب، أو التي يتوجس الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها، مثل القوى الإسلامية. كما أنه أصبح واضحا لقطر من خلال خبرتها في التوسط في النزاعات أنها تفتقر إلى العمق والثقل التاريخيين، وكذلك الوجود على أرض الصراع من خلال علاقات قوية بالقوى السياسية المؤثرة في مجريات الأمور، وهو الأمر الذي تحاول قطر بناءه من خلال الرهان على التيارات الإسلامية الصاعدة. كما أن مجرد تصدرها للرأي العام العربي، كمدافعة عن الثوار الراغبين في الحرية والديمقراطية، هو في حد ذاته فرصة لا تعوض لتسويق الدور القطري دولياً.

أن فهم طبيعة الحالة الليبية مقارنة بحالات الثورات العربية الأخرى. لم تكن ليبيا حليفا لطرف محدد فيما يتعلق بتوازنات القوة في المنطقة، ولم تكن تمثل مصلحة استراتيجية سوى للأوروبيين الذين تحالفت معهم قطر. بالتالي، فقد قامت قطر بملء فراغ في ليبيا وإيجاد نفسها كبديل.

ولا ينطبق هذا الوضع على الثورات العربية الأخرى. إذ لكل من اليمن وسوريا والبحرين أهميتها الخاصة في سياق توازنات القوى الإقليمية. فهناك عوامل تحول دون لعب قطر دورا أكبر، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والتسليح، من بينها الدور السعودي في اليمن، وذلك الإيراني في سوريا، وحساسيات وضع البحرين من حيث أغلبيته الشيعية ونظامه السني. وفي الحالة السورية، سيصعب على قطر القيام بأي دور مستقل، حيث لا يوجد إجماع دولي على التدخل المباشر في سوريا، كما أن القوات السورية أكثر تدريبا وتنظيما، وبالتالي سوف تمثل تحديا أقوى كثيرا من نظيرتها الليبية. كما أن الطبيعة الجغرافية لسوريا تختلف عن ليبيا، فضلا عن عدم استحواذ ثوار سوريا على

أي جزء من أراضيها . وبالتالي، فإن أي تحرك قد تحاول قطر القيام به سيكون علي الأرجح من خلال إطار مؤسسي جماعي، وهو بالفعل ما قامت وتقوم به من خلال الجامعة العربية. أما بالنسبة للبحرين، فقد كانت قطر ذاتها جزءا من قوات درع الجزيرة التي تدخلت لاحتواء الوضع هناك، بالإضافة إلى ما تمثله البحرين من مصلحة استراتيجية مهمة لكل من الولايات المتحدة والسعودية اللتين يتوقع أن تكونا قد حذرتا قطر من التدخل في هذه الحالة.

هذا ما يدفع للاعتقاد بأن ليبيا ستظل الاستثناء فيما يتعلق بالتدخل القطري الأحادي المباشر، فقطر لا تزال- وستظل- دولة صغيرة وسط إقليم هش، وهي لا تملك الرصيد الكافي أو القوة اللازمة لتتدخل منفردة في أي صراع. وبالتالي، من الأرجح أن تلعب قطر دورا دافعا، وربما قياديا، داخل مؤسسات العمل الجماعي، بالتوازي مع توظيف القوة الناعمة .

وإن كان الربيع العربي سيفرض عليها تحديات من نوع جديد في توظيف هذه الأداة. فمن ناحية، سيفرض الربيع العربي على قطر أن تكون أكثر وضوحا في تحيزاتها، وفي التعبير عن الأطراف التي تساندها، بما قد يؤثر في تغطية الجزيرة. ومن ناحية أخرى، ستتعرض الجزيرة إلى منافسة من جانب القنوات المحلية الوليدة بعد الثورات العربية، وإذا لم تتعامل قطر بحذر مع هذه المعطيات الجديدة، فستفقد الجزيرة مصداقيتها، وبالتالي ستفقد قطر إحدى أهم أدوات قوتها الناعمة، بل واحدة من أهم أدوات سياستها الخارجية.

تحاول قناة الجزيرة تغطية الأحداث العربية والإقليمية والدولية وتحليلها من خلال أربعة محاور أساسية هي:

أولاً: الأخبار العربية والإقليمية والدولية: وتغطيها القناة تغطية إخبارية يومية شاملة، مع ترتيب أهمية الأخبار وعرضها والتركيز عليها وفق أهمية الخبر ووفق الأولويات والسياسة التحريرية للقناة، وتصاحب هذه التغطية تطورات الأحداث عبر شبكة واسعة من المراسلين والصحفيين الذين ينتشرون لنقل الأخبار لحظة وقوعها، مستندين إلى

مصادر متميزة ورفيعة استطاعت القناة أن تبنيها وتعتمد عليها، بالإضافة إلى متابعة وكالات الأنباء العالمية لضمان وصول وتدفق الأخبار لحظة وقوعها.(مزيد، 1998)

ثانياً: البرامج الحوارية والمناظرات والنقاشات: ويتم خلالها طرح قضية خبرية هامة وحساسة، ويتم استضافة عدد من الخبراء والمختصين والمسؤولين لمناقشة قضية الساعة التي قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو علمية أو غيرها، ويتم تناول وجهات النظر المختلفة والمتعارضة في أحيان كثيرة في إطار نقاش حواري هادئ أو عاصف أحياناً حسب طبيعة الموضوع والضيوف، حيث تحاول الجزيرة التميز بالبرامج الحوارية وتجسيد شعار القناة "الرأي والرأي الآخر" في هذه البرامج.

ثالثاً: أخبار الاقتصاد والمال والأعمال: حيث تقدم قناة الجزيرة للمشاهدين آخر أخبار الاقتصاد والمال العربية والعالمية، وتطورات السوق الاقتصادي وأسعار صرف العملات وبيع النفط، والموارد المالية في أسواق الأسهم والبورصات العالمية والعربية، مع تقديم تحليلات اقتصادية واستضافة خبراء اقتصاديين ومسؤولين اقتصاديين وماليين.

رابعاً: الأخبار الرياضية: حيث تقدم القناة عدداً من نشرات ومواجز الأخبار الرياضية اليومية، كما تقدم برنامجاً رياضياً أسبوعياً تتناول فيه مختلف الأنشطة والأخبار الرياضية المحلية والعربية والعالمية.

خامساً: البرامج التعليمية والوثائقية: وتقدم القناة مجموعة من البرامج التعليمية والوثائقية إضافة لعرض الأفلام الوثائقية حول العلوم الطبيعية والإنسانية والتقنية وما توصل له العلم الحديث من اكتشافات ومخترعات في كافة مجالات الحياة. (الهيتي،2008)

التأثير الإعلامي للجزيرة في فترة الثورات العربية:

ساهمت الجزيرة في صنع وإحداث ثورة في الإعلام العربي عموماً والإعلام السياسي والإخباري في العالم العربي بشكل خاص، حيث استطاعت أن تنفرد بالمركز الأول بين الفضائيات والقنوات العربية دون أي منافس، وأن تجذب ملايين المشاهدين العرب في مختلف الدول العربية ليشكلوا جمهورها العريض الذي بات يتابع ويصدق الجزيرة أكثر بكثير من متابعته وتصديقه للقنوات الحكومية أو قنوات بلاده الفضائية.

(الزرقة، 2011)

كما استطاعت الجزيرة وضع أسس ومعايير ومفاهيم جديدة للإعلام العربي التقليدي ولسياسة الأخبار في القنوات والفضائيات العربية، وهو الإعلام الذي كان يركز فقط على أخبار القادة والرؤساء والملوك والزعماء العرب ورحلاتهم واستقبالاتهم وخطاباتهم، والدعاية الفجة والمستمرة للنظام العربي وللحكومات العربية وسياساتها، وكل ذلك بأساليب ووسائل مباشرة أزعجت الجمهور وجعلته يبتعد عن هذه القنوات مع أول فرصة تسنح بذلك، وكانت تلك الفرصة هي ظهور قناة الجزيرة.

هذه السياسة الإعلامية للجزيرة ومدى القدرة الكبيرة التي حققتها على مختلف المستويات وخصوصاً المستوى الشعبي العربي جعل عدداً من الدول العربية تفكر في تأسيس وإنشاء قنوات مشابهة تنافس الجزيرة والمد الإعلامي والشعبي الكبير الذي باتت تتمتع به، فظهرت قناة العربية وهي قناة سعودية مملوكة لمجموعة MBC وتبث من المدينة الإعلامية في دبي، وهي أيضاً قناة فضائية إخبارية متخصصة في الأخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية، وهي بدت من حيث الشكل مشابهة ومنافسة للجزيرة ولكنها لم تستطع إلى الآن أن تنافس الجزيرة منافسة حقيقية رغم استحواذها على نسبة من المشاهدين العرب(الشمري، 2007)، وتحاول أن تكون المنافس الأول والأبرز للجزيرة ولكن ما يعيقها الارتباط الكبير بينها وبين المملكة العربية السعودية وسياستها بصفتها مالكة القناة، وكونها قناة تعبر عن وجهة نظر ما يسمى "معسكر الاعتدال العربي" المرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل قناة العربية، هدفت قناة أبو ظبي إلى أن تكون المنافس الأول للجزيرة، فقامت بتطوير النشرات الإخبارية والبرامج السياسية والحوار في القناة، وقامت باستضافة بعض الشخصيات المعارضة التي تظهر على شاشة الجزيرة أحياناً، وكان واضحاً أن سقف الحرية لديها مرتفعاً نوعاً ما بالنظر إلى المواضيع الجريئة والحساسة التي طرحتها، كما قامت بتأسيس شبكة مراسلين عملاقة في جميع أنحاء العالم لمتابعة الأحداث العالمية الساخنة بالخبر والتحليل، واستندت في كل ذلك إلى الإمكانيات الهائلة

والدعم المالي الكبير الذي وفرته حكومة أبو ظبي للقناة (الشمري، 2007) ، إلا أن هذا الحال من التميز الذي بدت عليه قناة أبو ظبي لم يدم طويلاً وتراجعت مكانتها بعد تراجعها في مجال التغطية الإخبارية والسياسية، ولم تستطع منافسة الجزيرة إلا لفترة وجيزة. (عبد الله، 2012)

تؤكد العديد من استطلاعات الرأي والبحوث تفرد الجزيرة بالمركز الأول في نسب المشاهدة العربية، حيث يوضح استطلاع آراء أساتذة الإعلام والعلوم السياسية في الوطن العربي حول مهنية قناة الجزيرة والمطبق على معظم الدول العربية انفراد الجزيرة بنسبة مشاهدة وصلت إلى 77.2% من نسبة المشاهدين، فيما توزعت النسبة الباقية على باقي الفضائيات العربية والأجنبية. (الخزندار، 2008)

شهدت الآونة الأخيرة أيضاً تأسيس وظهور عدد كبير من الفضائيات الإخبارية المتخصصة، جزء منها عربي والجزء الآخر مملوك لجهات ودول أجنبية ولكنها ناطقة بالعربية وموجهة للمنطقة العربية، ومن أمثلة القنوات العربية التي ظهرت وتأثرت بسياسة الجزيرة الإعلامية قناة المستقلة التي تبث من العاصمة البريطانية لندن، أما القنوات الناطقة بالعربية مثل إعادة إطلاق BBC العربية التابعة للحكومة البريطانية، وروسيا اليوم التابعة لروسيا، وقناة الحرة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وقناة العالم الإيرانية، وقناة فرنسا 24 الفرنسية، وقناة TRT التركية وغيرها، وهي مؤشرات تدل على أهمية الدور الذي لعبته الجزيرة في تطوير الإعلام العربي ومساحته شكلاً ومضموناً كون هذه القنوات كلها ظهرت بعد الجزيرة وتأثرت بسياستها وأسلوبها الإعلامي. (زياني، 2005)

نظراً للنجاح منقطع النظير الذي حققته الجزيرة والإزعاج الذي سببته للأنظمة السياسية والإعلامية العربية، قامت تلك الأنظمة بمراجعة سياساتها في محاولة منها لتطوير الإعلام الرسمي والخاص التابع لها في مواجهة الجزيرة، وقد أحدثت بعض التغييرات في الأنظمة والسياسات الإعلامية العربية، حيث أعلنت بعض الدول العربية نيتها إنشاء مدن ومناطق إعلامية حرة بهدف تطوير الإعلام وتشجيع وسائل الإعلام

المهاجرة على العودة للعالم العربي والتمتع بحريات إعلامية أفضل كانت ممنوعة عنها سابقاً. (عبد الله، 2012)

ففي مدينة دبي تم إنشاء منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا ومدينة دبي الحرة للإعلام، وتم إصدار قرارات تعفي المستثمرين من الضرائب، وفي مصر تم بناء مدينة إعلامية حرة متكاملة، تمنح تسهيلات ضريبية كبيرة ويسمح فيها ببث القنوات الخاصة والمستقلة، حيث كانت الجزيرة أول قناة فضائية تبث برنامجاً منها، كما أعلن الأردن إنشاء منطقة إعلامية حرة مماثلة في العاصمة عمان تستهدف استقطاب القنوات الفضائية في خطوة تهدف إلى دخول سوق المنافسة الإعلامية. (الشمري، 2007)

يمكن الاستنتاج مما سبق أن قناة الجزيرة استطاعت أن تؤثر تأثيراً كبيراً في الإعلام العربي وسياساته، فلولا ظهورها وسياستها وفلسفتها الإعلامية لما ظهرت العديد من القنوات الإخبارية المتخصصة، ولما قامت الدول العربية بتغيير سياساتها الإعلامية ولو جزئياً، والسماح ببناء المدن الإعلامية الحرة ورفع بعض القيود المفروضة على حرية الإعلام، وكل ذلك في سبيل منافسة الجزيرة ومحاولة التغلب عليها إعلامياً وشعبياً.

التأثير السياسي للجزيرة في فترة الثورات العربية:

تبدو التأثيرات السياسة التي يحدثها التلفزيون على الجمهور كبيرة وعميقة، وتدخل في الناس ثقافة وأفكاراً وتوجهات واهتمامات جديدة. وقد وصف مثقفون وسياسيون غربيون تأثير التلفزيون على انهيار المعسكر الشيوعي في أوائل التسعينيات بأنه "كان قد فعل –التلفزيون-بتسلله للكتلة الشرقية ما لم يكن بوسع السلاح النووي أن يفعله، وأن أزرار التلفزيون قادت إلى أحداث عملت على شيوع الرغبة بتغيير النظم السياسية هناك ومن ثم الإطاحة بها بعد ذلك". (عزي، 2004)

أصبح التلفزيون بفضل تجاوزه الحدود السياسية بين الدول قوة ذات فعالية سياسية باعتباره مصدراً لتكوين انطباعات الناس ووجهات نظرهم السياسية، وإذا كان هذا التلفزيون قبل أن تتهيأ له ظروف البث الفضائي قد استطاع أن يغير الحياة السياسية

ويعدل العادات السلوكية للناس، ويجعل من الأحداث المحلية ظواهر عالمية، فإنه بفضل البث الفضائي أحدث "آثاراً انقلابية" في حياة المجتمعات، وفي التفكير السياسي والوعي العام على مستوى الشعوب.

جعلت رغبة قناة الجزيرة في كسر المحرمات التي فرضتها الحكومات والأنظمة العربية على مدار عشرات السنوات التأثير السياسي للقناة حاداً وواضحاً، ورغم أن تلك المحرمات ترسخت في وعي وثقافة الجماهير العربية كمحرمات لا يمكن الاقتراب منها أو حتى مجرد مناقشتها أو التفكير فيها، واستطاع هذا التأثير فرض نفسه على المجتمعات العربية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وساعد في حدوثه وبلوغه حدوده القصوى ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية موضوعية عانت وتعاني منها المجتمعات العربية، مثل الاستبداد وغياب الحرية، وغياب الإعلام الموضوعي المستقل الذي ينقل معاناة الناس وظروفهم وما يريدون معرفته لا ما تريد الأنظمة العربية قوله، حيث قامت الجزيرة بهذا الدور بشكل كامل وبدرجة عالية من الامتياز، فنقلت للناس ما يريدون معرفته وما يحدث فعلاً.

أسهمت درجة الحرية الإعلامية والسياسية المرتفعة التي تتمتع بها القناة وتمارسها في مختلف نشرات أخبارها وتقاريرها وتغطياتها الإعلامية وبرامجها الحوارية إسهاماً فاعلاً في التأثير على المناخ العام في الوطن العربي(العويفي، 2011) ، وهو المناخ الذي لم يعتد على هذه الدرجة من الحرية السياسية والإعلامية، لا في التغطية الإخبارية ولا في الطرح والحوار ولا في الاستضافة للمعارضين السياسيين.

وأحدثت قناة الجزيرة حالة من الوعي السياسي العام في العالم العربي، وعي يمس قضايا المواطن العربي الأساسية مثل الاستبداد وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما يمس مشاكله اليومية من فقر وجهل وبطالة ومشاكل اجتماعية ناتجة عن الممارسة السياسية السيئة للأنظمة العربية، وغياب مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية الحقيقية. كما أحدثت وعياً سياسياً كبيراً لدى المجتمعات العربية في القضايا المركزية والحساسة للأمة مثل القضية الفلسطينية وقضية احتلال العراق وقضية

الديمقراطية في العالم العربي، وهي القضايا التي طرحتها الجزيرة وناقشتها بشكل موسع، وأفردت لها مساحات عريضة في أخبارها وبرامجها، وأعطتها أجزاءً كبيرة وهامة من أوقات بثها، مما كان له الأثر في: أولاً إعادة الاعتبار لمثل هذه القضايا في سلم اهتمامات المواطن العربي، وثانياً زيادة وعيه بهذه القضايا عبر المعلومات والأخبار والنقاشات التي يتم تزويده بها بشكل شبه دوري(عبد الله، 2012).

كما قامت الجزيرة من خلال برامجها وأخبارها وخلال سنوات عملها الإعلامي بكشف ما كان الإعلام الرسمي العربي يحاول دوماً إخفاءه أو تجميله من ممارسات الأنظمة والحكومات العربية وأجهزتها الأمنية تجاه المعارضين لها وتجاه عموم الشعوب العربية، بالإضافة لتسليطها الضوء على ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري في العالم العربي، وكشفها للحجم المخيف للفساد وطرق ممارسته وأساليبه وأدواته، وطال ذلك رؤوس الأنظمة العربية وحاشيتها من ملوك ورؤساء وأمراء ووزراء ورؤساء أجهزة أمنية ورجال أعمال مرتبطين بهذه الأنظمة. وهذه التغطية الإعلامية للقناة وكشفها لكل تلك الملفات عبر تسليط الضوء عليها أحدث صدمة لدى المواطن العربي الذي لم يكن يعلم عن هذه الملفات التي كان مسكوتاً عنها لسنوات طويلة. فأصبح المواطن العربي يتحدث هو الآخر عن الفساد والاستبداد ويناقشهما ويناقش سبل الخلاص منهما، وأصبح لديه صوت عال يحاول إسماعه للمسؤولين عنه في بلده، حيث جعل هذا الأمر من الجزيرة القناة الأولى لدى المشاهد في العالم العربي، لأن المواطن العربي شعر أن القناة بعملها الإعلامي وتغطيتها الصحفية الإخبارية تلامس همومه ومشاكله وتقترب من رغباته، وتحاكي قضاياه الرئيسية، وتشعر به ومعه، وبالنهاية تقف في صفة كمواطن بسيط في وجه الظلم والاستبداد الذي تمثله الأنظمة العربية(عبد الله، 2012).

واجهت الجزيرة الكثير من الانتقادات الحادة تارة والتشكيك والتخوين لها وللقائمين عليها والعاملين فيها تارة أخرى، ولاقت القناة الكثير من الاحتجاج من معظم الدول والأنظمة العربية، مثل السعودية ومصر والكويت والبحرين وتونس والمغرب

والأردن وغيرها، وبذلك تكون أكثر قناة تلفزيونية عربية إثارة للخلافات والجدل وذلك بسبب تقديمها البرامج الساخنة في القضايا العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحساسة، وهي القضايا التي لا يجرؤ الإعلام العربي الرسمي طرحها أو حتى مجرد التفكير فيها لحساسيتها الشديدة. (القضاة وخميس، 2008)

تبع تلك الاحتجاجات والانتقادات العربية الحادة للجزيرة إجراءات عملية ضد القناة ومكاتبها ومراسليها والعاملين معها في الدول العربية. فقد تم إغلاق مكاتب القناة في أكثر من دولة عربية، ومنعت من العمل لسنوات طويلة في دول أخرى، ولوحق صحفيوها ومراسلوها والعاملون معها بالسجن تارة وسحب تراخيص العمل تارة أخرى، أما أحدث الأساليب فقد كانت التشويش المتعمد على تردداتها الفضائية.

أدى ذلك أيضاً إلى نشوب أزمات دبلوماسية بين قطر "حاضنة الجزيرة" وأكثر من دولة عربية على خلفية تغطية الجزيرة لقضايا حساسة في تلك الدول، أو استضافة شخصيات معارضة وتيارات وأحزاب محظورة لدى تلك الأنظمة، وفي أحيان عديدة ساءت العلاقات القطرية العربية ووصلت إلى حد سحب السفراء من العاصمة القطرية الدوحة، بالإضافة لإغلاق مكاتب القناة في أكثر من دولة عربية، ومنع مراسلي القناة من العمل والاعتداء عليهم.

5-4 مواقف السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورات العربية:

أولاً: موقف قطر من الثورة المصرية

تحاول قطر وبدافع إرساء أسس لعب دور مؤثر يزيد من القدرة الإقليمية لها في التأثير على القوى التقليدية والإقليمية في المنطقة، وتحاول تولي مهمات كبرى، وقسماً منها يتم عن طريق إسقاط الأنظمة في تونس وليبيا ومصر، والقسم الآخر يتم تنفيذه في سوريا، ويمكن ملاحظة ذلك في معظم الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط نجد أن لقطر تدخلاً مباشر أو غير مباشر(المحمودي، 2012).

بعد تولي الشيخ حمد إمارة الدولة قام بتنفيذ بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية وحاول أيضاً أن يكون باحثاً إقليمياً في الشرق الاوسط، ويرى الكثير من قادة الشرق الأوسط ضرورة التشاور مع قطر ويضعوا ذلك نصب أعينهم، وفي المقابل يرى قسم آخر من المراقبين السياسيين بأن سبب سطوع نجم قطر يعود إلى تجاوز هذا البلد موضوع التوجه القومي العربي ومجارات قادته في سياستهم الخارجية للسياسات الغربية. ويذهب هؤلاء المراقبون إلى الاعتقاد أيضاً بأن وجود قطر في دائرة القوى العالمية بخاصة دائرة الولايات المتحدة الامريكية أدى لأن يكون للدوحة دوراً إقليمياً وبرعاية ودعم أميركي.

وترى مجموعة أخرى من المراقبين بأنه وإن كانت قطر وفي سياساتها الخارجية تتماشى بالكامل مع السياسات الغربية، إلا أنهم يقولون بأن قطر ومع الأخذ بنظر الاعتبار مكانتها الإقليمية وما لديها من ثروات طائلة وعائدات كبيرة جداً، تمكنت وفي غياب وجود دور لسوريا ومصر والعراق بأن تصل إلى ما هي عليه الآن بدعم أميركي، ولهذا نجد أمير قطر يزور غزة من دون أن نشهد احتجاجاً من كيان الاحتلال الاسرائيلي على هذه الزيارة، كما أن واشنطن وصفت هذه الزيارة بأنها تتم في اطار المساعدات الإنسانية والصديقة. (آل بوغبيش، 2013)

ويرى خبراء السياسة بأن قطر تمثل دولة - شركات - وليس لها أي أيديولوجية تذكر، كما أنها لا تتمتع بمقومات الدولة القومية وتعمل على إخماد أي نوع من أنواع

المعارضة والاحتجاج من خلال توزيعها للثروات على القطريين بغاية إبعادهم عن السياسة ونشاطاتها.

ومن الملاحظ أن القاسم المشترك لجميع الدول والأحزاب والمجموعات التي أيدتها قطر وقدمت لها المساعدات المالية هو أنها مجموعات إسلامية، ففي مصر وليبيا وسوريا وفلسطين وتونس قدمت قطر المساعدات المختلفة لجماعة الاخوان المسلمين وللتيارات الإسلامية، وفي سوريا فإن قطر ترسل الأسلحة مباشرة إلى التيارات الإسلامية المسايرة لأفكار الإخوان المسلمين.

وقد تمكنت قناة الجزيرة منذ بداية تأسيسها وحتى الآن من الاستفادة والتأكيد على المشاعر القومية في العالم العربي والتأكيد على العدو الاساس للشعوب العربية أي إسرائيل، كما أنها استغلت حرب الخليج الثانية والثالثة لترسيم صورة لها بحيث أصبحت قبلة للمشاهد العربي الذي راح ينظر إلى الأحداث العالمية من خلال نافذة الجزيرة(عبد الجليل، 2012).

دعمت دولة قطر الثورة المصرية منذ اليوم الأول، من أجل مصر وشعبها، ولم يرتبط دعمها بفصيل معين، أعطت قطر الدفعة الرابعة والأخيرة وقدرها خمسمائة مليون دولار من حجم الوديعة التي تبلغ ملياري دولار في البنك المركزى المصرى لدعم الاقتصاد وترى حجم الدعم والمساندة التي توليها قطر لمصر يمثل تحويل الـــ500 مليون دولار أحد جوانب الدعم القطري لثورة 25 يناير ، والتعاون بين مصر وقطر يتمثل باستثمار 19 شركة مصرية فى قطر برأسمال مصري يبلغ 85 مليون دولار. وتصل عدد الشركات بشراكة مصرية قطرية فى دولة قطر إلى 1.056 شركة برأسمال 513.4 مليون دولار. ويتجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر 300 مليون دولار، ويتوقع زيادته بشكل متسارع، إذ بلغت الاستثمارات القطرية فى مصر خلال النصف الأول فقط من العام 2011 حوالى 113 مليون دولار مقارنة بـــ 107 ملايين دولار خلال عام 2009. ويعد قطاع الإنشاءات والبناء أكثر القطاعات المصرية جذبًا لاهتمام المستثمرين القطريين.

وكشفت الوثيقة التي حصل عليها ويكيليكس ونشرها حول أحداث مصر 2011 أن وزير خارجية قطر حمد بن جاسم اجتمع مع مسؤول إسرائيلي واتفق على ضرب استقرار مصر بعنف عن طريق التلاعب بمشاعر المصريين ، وان تناول احداث مصر 2011 بطريقة غير حيادية واستمرار قناة الجزيرة في إشعال أحداث مصر 2011 هو ترجمة لموقف قطر الرئيسي تجاه مصر والتي لا ترغب في ان تتولى مصر دور الريادة في القضايا العربية و خاصة القضية الفلسطينية وحتى تسقط صورة الزعامة للقومية العربية التي تظهر بها مصر دائما (عبد الجليل، 2012)

وتضمنت الوثيقة عن مؤامرة الجزيرة وقطر خلال أحداث مصر 2011 أن وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني قال عن مصر أنها الطبيب الذي لديه مريض واحد ويجب أن يستمر مرضهما، ومن ناحية أخرى نجحت قطر في منع نشر المزيد من الفضائح حول حكومتها من خلال موقع ويكيليكس بعد ان دفعت مبالغ خيالية لصاحب الموقع قام بموجبها بعدم عرض الوثائق الامريكية المتعلقة بقطر من خلال موقعه.

في عالم السياسة لا يوجد شيء بلا مقابل، والدول الباحثة عن دور والطامحة في خلق مكان لها بين الكبار، دائما ما تجد في الفراغ السياسي ضالتها للتحكم في البوصلة السياسية الاقتصادية لدول الربيع العربي ومحاولة لفرض اسلوبها في ترتيب أوراق المشهد السياسي.

ومن بين الأوراق المصرية، تعيد قطر ترتيب أولياتها من خلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تتعرض لها مصر، والامتداد بنفوذها وفق خطة ممنهجة وتنفيذ استراتيجية مازالت تثير الجدل.

يدرك رئيس وزراء قطر "إن مصر دولة كبرى لا يمكن السيطرة عليها"، هي حقيقة يعلمها الدبلوماسي النشيط، ولكن مصر التي يتحدث عنها ليست تلك التي يعرفها العالم، بدورها المؤثر إقليميا ودوليا بسياسة خارجية متوازنة قادرة بالعلم والمعرفة واقتصاد له مقومات جيدة وكفاءة كوادرها.

وقد أدركت قطر الوضع الاقتصادي المتردي لجمهورية مصر والانفلات الأمني وتخبط السياسة الداخلية والصراعات السياسية، وغموض توجهات السياسة الخارجية، وغياب خطة واضحة للعبور بالمرحلة الانتقالية وارتباك الحكومة والإدارة المصرية، وغياب الحلول لإخراج مصر من حالة الفوضى التي تمر بها على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والتي تعتبر نتيجة طبيعية لسياسات جماعة الإخوان المسلمين التي تقود البلاد في اتجاه تحقيق مشروعها الخاص لذا عملت قطر على تقديم مساعدات مالية إلى مصر بلغت خمسة مليارات دولار منها مليار دولار منحة و1.5 مليار وديعة و2.5 مليار لشراء سندات. (أشرف، 2013)

لا شك أن دولة قطر تسعى جاهدة إلى دعم جهود مصر لإعادة بناء نظامها السياسي في ظل حكم الرئيس محمد مرسي وتعثر الوضع الاقتصادي، لكن الأجواء العامة في مصر ما زالت تتحفظ على الدور القطري، في ظل عدم قدرة الجماعة على تحقيق إنجاز حقيقي على أرض الواقع يتفق وأهداف الثوار الحقيقيون، لكن رغبة الجماعة في السيطرة الاستحواذ أدركها المصريون بوضوح فبات الشك يقينا أن الجماعة لا تحمل سوى الخير لنفسها، لا ترى غير تحقيق مشرع العالم الإسلامي الكبير الذي ينطلق من مصر.

وقد تعددت آراء وتوجهات المجتمع المصري تجاه التدخلات القطرية في الشؤون المصرية واعتبر البعض أن قطر تشكل تهديد للثورة المصرية خاصة أنها تمثل قاعدة عسكرية أمريكية. ولا تملك أن تعارض الولايات المتحدة الأمريكية وقطر تنفذ مشروعاً أمريكياً جديداً وهذا لن يتأتي إلا من خلال السيطرة الاقتصادية على قناة السويس وهي تمثل بعداً أمنياً جدلياً ويحتمل أن تشكل بؤرة للصراع في المنطقة ويخشى من محاولة قطر لعب دور في قناة السويس وحرية الملاحة فيها. (الحمامصي، 2013)

يتواصل تصاعد عداء الشارع المصري للدولة القطرية منذ انطلاق الثورة في الذكرى الثانية لثورة يناير/كانون الثاني 2011، لينتقل من القاهرة و"السويس وبورسعيد

والإسماعيلية" إلى الإسكندرية والدقهلية وكفر الشيخ والغربية، ومن الشمال للجنوب المنيا وأسيوط وقنا والأقصر.

ويؤكد هذا العداء هتافات المتظاهرين ولافتاتهم المنددة بالدور القطري في دعم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، واشعال النار في العلم القطري في ميدان التحرير أكثر من مرة، وطرد طاقم قناة الجزيرة مباشر من مواقع المظاهرات خاصة في القاهرة والإسكندرية، ويأتي ذلك بعد أن انتشر في الشارع المصري بعد تولي الرئيس محمد مرسي تصورات ترى أن الدولة القطرية دولة إخوانية بامتياز تسعى من خلال تحالفها مع الرئيس وجماعته الى السيطرة على قرارات ومقدرات الدولة المصرية وتسخيرها لمصالحها.

وتتعمق هذه التصورات بعد الاستثمارات الاقتصادية القطرية وما تستهدفه من السيطرة على الاقتصاد المصري، ويردد المصريون ما تناقلته الصحف عن دعم قطر لحركة حماس بـــ 250 مليون دولار لحماية الرئيس مرسي واستمرار حكمه، وأن عناصرها شاركت مليشيات الإخوان في قتل المتظاهرين في العديد من المظاهرات التي خرجت منذ اندلاع 25 يناير/ كانون الثاني 2011 واقتحام السجون المصرية وإطلاق سراح عناصرها وعناصر الإخوان ومنها محمد مرسي وغير ذلك.

ويعتبر المصريون أن قناة الجزيرة تمثل عدواً للشعب المصري باعتبارها لسان حال جماعة الإخوان المسلمين ورئيسها، فتم طرد طاقهما من مظاهرات جمعة "كش ملك" أمام قصر القبة وجمعة "محاكمة النظام" في ميدان التحرير، ويرفض الكثير من السياسيين المشاركة في برامج ومتابعات الجزيرة، وهو الأمر الذي يتجلى أمام الكثير حيث يقتصر ضيوفها الآن على أنصار الرئيس من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحركات وتيارات الإسلام السياسي الموالية له.

إن العلاقات المصرية القطرية تشهد مستوى عالي من التواصل والدعم الثنائى، ووجود العديد من المشاريع الضخمة مع انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الأعمال المصرى- القطرى المشترك، فى شكل إبرام صفقات اقتصادية واستثمارية هائلة تشمل

كافة القطاعات لدعم الاقتصاد المصرى، من خلال ضخ استثمارات قطرية بقيمة 18 مليار دولار تفتح آفاقًا جديدة للتعاون فى المجالات الاستثمارية والاقتصادية ودفع عجلة التنمية، وزيادة حجم التبادل التجارى بين مصر وقطر فى العام الجارى ليصل إلى مستويات غير مسبوقة.

وبحسب أحد الباحثين فإن العلاقات المصرية القطرية تمثل حالياً نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الأشقاء العرب من حيث التكاتف والتضامن، خصوصا في أوقات الأزمات. وأن ما أعلنته قطر من زيادة دعمها لمصر يكتسب أهمية خاصة، لكونه يأتي في وقت تعاني القاهرة أزمة اقتصادية خانقة لم يتحرك أحد لمواجهتها إلا قطر، وهو ما سيترك أثراً طيباً لدى الشعب المصري (المحمودي، 2012).

ثانياً: موقف قطر من الثورة الليبية:

تنوعت أساليب المساعدات القطرية لليبيا فمنذ رحيل معمر القذافي كان الدعم مالي وإعلامي، بالإضافة إلا أنه في المراحل الأخيرة من الثورة تم تقديم الدعم التقني المعتمد على الأسلحة الثقيلة، ولم ينته الأمر عند ذلك بل شمل تدريب المقاتلين لأن تدريبهم يزيد الميزانية المالية باعتبارها فترة انتقالية، فالمساهمة في تجاوز العجز المالي الذي أرهق المجلس الانتقالي أمر دفع عدداً كبيراً من الليبيين إلى لمعرفة أن ثمن ذلك الدعم قد يكون باهظاً.

أصبح اتجاه المسؤولين الليبين ضد دولة قطر بإدعائهم بأن الدوحة كانت تعمل على تنفيذ تعاملات غير ظاهرة على المستوى الدولي ضمن التعامل والاتفاق مع جماعة صغيرة من الإسلاميين لتحقيق أهدافها وبعد سقوط طرابلس في يد الثوار ومقتل الرئيس الليبي، وبدأ عدد من مسئولي ليبيا "يثورون" على "التدخّل القطري" في شؤون بلدهم.

لعبت قطر دوراً بالغ الأهمية خلال الأيام الأولى من الثورة، حيث تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوي في ليبيا، بالإضافة إلى التمهيد لقرار الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي التي غيرت مجرى النزاع لصالح

الثوار وحسمت مصير القذافي بالإمساك به من قبل المتظاهرين وقتله والتمثيل بجثته، واستمرت قطر في مد الثوار بالسلاح والمعدات، كما استقبلت مئات الثوار للتدريب في أراضيها وأرسلت ضباطها إلى ليبيا لمساعدتهم ميدانيا.

قامت قطر على تمويل برامج لتدريب القوات الليبية في فرنسا، فلم تتوقف عند هذا الحد بل عملت على تزويدهم بالأسلحة، فبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي لم يكن لدى المجلس الانتقالي ما يدفع منه رواتب الليبيين ويغطي به السلع المدعومة من الخبز إلى الغاز، فبادرت قطر بتسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقيق 100 مليون دولار من العائدات بهذه الطريقة، وأعقبت ذلك بإرسالها أربع شحنات من المنتجات النفطية مثل وقود الديزل والبنزين، وعندما رفضت شركات النفط العالمية تفريغ الشحنات في ميناء بنغازي قبل أن يدفع المجلس الانتقالي ثمن إيصالها، تدخلت قطر وتعهدت بالدفع إذا تخلف المجلس الانتقالي عن السداد. (عبد الجليل، 2012)

فدولة قطر بعد إطلاقها قناة "ليبيا الأحرار" الفضائية وتوفير مكتب لها في الدوحة وبث إشارتها انطلقت القناة في 2012 لتقويض التأييد الذي كان القذافي يتمتع به في المناطق الواقعة تحت سيطرته، في حين أوعزت الجامعة العربية لشركات البث الفضائي بوقف التعامل مع التليفزيون الرسمي الليبي، واحتشد العديد من الليبيين حول قناة ليبيا الأحرار وموقفها المؤيد للثوار من أجل متابعة الأخبار.

وكان للدعم القطري لليبيا دوافع إنسانية أخوية عربية أقلها تخفيف معاناة الأشقاء الليبيين وتلبية حاجاتهم الانسانية، لكن بعد مقتل القذافي تعالت شكاوى الكثير من الليبيين بأن الدعم القطري كان له ثمنه، وأن قطر مدت مجموعات من الإسلاميين بالسلاح والمال مانحة إياها قدرة كبيرة على التأثير في العملية السياسية في البلاد، في المقابل رفض مسؤولون في المجلس الانتقالي الليبي ما يدور حول قطر بأنها تمارس نفوذها على سياسيين ليبيين وتضعف الحكومة الجديدة، فليس هناك ما يثبت ذلك فالأهم أنهم قاموا بدور كبير من أجل إنجاح الثورة. (المحمودي، 2012)

وبسبب تدخل قطر في الشئون الليبية توقف الباعة عن الإتجار بالمنتجات القطرية لأن الشعب الليبي عندما قاتلوا كان دافعهم أن يكونوا أحرارًا لا من أجل أن يصادر حريتهم حكام جدد من الخارج، الأمر الذي دفع سياسيين ليبيين إلى المجاهرة بالحديث عن الابعاد السياسية للتدخل القطري في ليبيا .

إن دولة قطر صرفت أكثر من ملياري دولار على الثورة فى ليبيا، فقطر قدمت دعماً مالياً وعسكرياً كبيرا للثوار الليبيين، وأمدتهم بخبراء عسكريين، ساهموا في سرعة سقوط نظام معمر القذافي ومقتله وسيطرة الثوار على الأراضي الليبية، إلا أن القوى العلمانية الليبية التي تتهم قطر بمحاولة التأثير في القرار الليبي والتدخل في الشئون الداخلية الليبية، وهو ما تنفيه قطر التي تؤكد على احترامها لسيادة كل دولة على أراضيها، وكانت قطر أول دولة عربية اتخذت رداً على ما جرى في ليبيا، حيث أنها كانت تتابع بقلق الأحداث التي وقعت ، خصوصاً استخدام السلطات الليبية للطيران والأسلحة النارية في مواجهة المدنيين. (عبد الجليل، 2012)

وتعد قطر من أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومقر القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط في قاعدة "العديد" في ضواحي الدوحة؛ وكل ما يروجه الإعلام العربي والعالمي حول السيادة الوطنية والدور العربي والإقليمي للحليف القطري فهو من باب التعتيم الإعلامي واستغفال الشعوب. أن التدخل القطري في ليبيا مدفوع من قبل القوى الاستعمارية فقطر كانت تدرك ممارسات النظام الليبي في حق شعبه ومع ذلك كانت في علاقة حميمة معه وعندما قررت الولايات المتحدة التخلي عن هذا النظام دعمت قطر هذا التوجه (المحمودي، 2012)

ثالثاً: موقف قطر من الازمة السورية:

يجتمع الموقف العربي الواحد على الوقوف إلى جانب الثورة السورية حيال ما يجري فيها، فتأثير الثورة السورية ليس قاصرًا على الداخل السوري، ولكنه يمتد إلى الدول الإقليمية أولا ثم بقية الدول التي ترتبط بسوريا بشكل أو بآخر، وللمواقف العربية

الرسمية دور حيال الثورة السورية فنجد أن العرب منقسمون إلى ثلاثة مواقف رئيسة: (نعناع، 2012)

الدول التي تقف مع الشعب السوري، ممثلة بدول الخليج وفي مقدمتها قطر والسعودية، والمغرب وتونس وليبيا، واليمن، ودول تقف مع النظام السوري تمثلها الجزائر والعراق والسودان التي انحازت في الفترة الأخيرة إلى جانب الشعب، والموقف المحايد التي تتمثل به الأردن ومصر ولبنان.

إن التركيز على الدول الرئيسة في كل فئة، وبشكل خاص دول الجوار، بالتركيز على المملكة العربية السعودية وقطر في الفئة الأولى، والعراق في الفئة الثانية، والأردن ولبنان في الفئة الثالثة فالدول المؤيدة للثورة السورية تتميز عن الدول المعارضة والمحايدة بعدم وجود حدود تجمعها مع سوريا، لذلك فإن نسبة التأثير عليها أقل من تلك التي تجاورها. (رجب، 2012)

عُقد المؤتمر الاستثماري السوري - القطري في بداية عام 2005 ونتج عنه العديد من المقترحات لصالح البلدين بالإضافة إلى أن عام 2006 و 2007 شهدا محطات اقتصادية متميزة بدءًا بتأسيس المصرف الإسلامي الذي انطلق من سوريا برأس مال قدره 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى المشاريع السياحية على الشواطئ السورية التي تنفذها شركة "الديار" القطرية، وصولاً إلى تأسيس البنك السوري القطري برأس مال بلغ 100 مليون دولار، ومعه شركات ضخمة مثل شركة الائتمان السورية، والشركة السورية القطرية القابضة. وبرز التعاون الاقتصادي مع زيادة ظاهرة تبادل المستثمرين، وارتفاع نسبة العمال السوريين في قطر، وتسجيل نسبة متزايدة سنوية بين عدد السياح، فعلى المستوى السياسي كانت قطر دوماً الدولة الداعمة للمواقف السورية وتؤيدها في مواقفها ضد الكيان الصهيوني والعمل على مواجهته رغم استياء بعض الدول العربية كالسعودية من هذه المواقف، وفي المقابل قامت سورية بدعم الدوحة في فترة النزاع مع البحرين. (رجب، 2012)

ففي المحافل الدولية كان هناك توافق بين البلدين، وفي عام 2004 كان هناك إفتتاح من قبل الأسد لدار الأوبرا حضره أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بشكل استثنائي في الاستقبال، ولم تقتصر على ذلك فكان للتعاون الإعلامي الذي قامت به قناة الجزيرة بالتغطية الإعلامية الصادقة عن مجريات الأحداث في سوريا دوراً كبيراً يضاف إلى تعاونها في تغطيتها للأحداث الكبرى التي عصفت بالوطن العربي في السنوات العشر الأخيرة قبل هبوب رياح "الربيع العربي"، فالعلاقات بين البلدين توطدت في حينها بصورة كبيرة، حتى أضحى الحديث عن المحور السوري القطري رائجًا. (فكري، 2012)

وبالرغم من العلاقات الوطيدة بين الجانبين؛ إلا أن الموقف إنعكس في فترة الثورات ضد النظم الحاكمة في دول الربيع العربي، فكانت بداية الفتور في العلاقة بينهما وكانت نقطة البداية هي الموقف القطري المؤيد والداعم للثورة في ليبيا، ثم تحول الفتور في العلاقة بينهما إلى حالة من التوتر خلال الأزمة الداخلية السورية، ووصلت درجة التوتر في العلاقة الرسمية بينهما إلى حد توجيه مندوب سوريا في الجامعة العربية عبارات مسيئة لوزير خارجية قطر خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بتاريخ 2011/11/12 لمناقشة الأوضاع المتوترة في سوريا.

وفي بدايات الثورة السورية لم يكن هناك رضا من الشعب السوري على مواقف قطر إلا أن الأمر بدأ يتغير وبدأت الدوحة تستخدم سياسة الوقوف إلى جانب الشعب ضد نظام الأسد. (أبو شبيكة، 2011)

يشهد المجتمع الدولي خلافا حول طرق معالجة الأزمة في سوريا، حيث تعثرت دعوات ومبادرات تقدمت بها دول عدة لحل الأزمة في سوريا سلميا، في حين فشل مجلس الأمن باستصدار قرار حول سوريا، وسط تبادل للسلطات والمعارضة مسؤولية الأحداث الجارية، وعرقلة الحل السياسي.

وقد عبر أمير قطر عن موقفه من الأزمة السورية بتصريحه "إننا نشعر بالأسف والأسى أن نرى ثورة الشعب السوري الشقيق قد دخلت عامها الثالث دون أفق واضح

لوقف الصراع الدامي الذي خلف وراءه عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء وملايين النازحين واللاجئين، فضلا عن التدمير المادي الواسع النطاق، نتيجة تمسك النظام السوري بالحل العسكري"

تعيش سوريا العام الثالث من أزمتها، في ظل اشتداد حدة المعارك بين الجيش ومسلحين معارضين في مناطق عدة داخل سوريا، ما أسفر حسب الأمم المتحدة إلى مقتل نحو 80 ألف شخص، إضافة للجوء نحو 1.5 مليون شخص إلى دول الجوار، فضلا عن نزوح حوالي 4.25 مليون شخص داخل سوريا إلى مناطق أكثر أمنا، في حين قدرت أن نحو 6 ملايين شخص داخل البلاد بحاجة لمساعدة.

تتهم سوريا دول عربية وإقليمية بلعب دور سلبي في الازمة السورية كقطر، مشيرة الى انها تقوم بتسليح مجموعات المعارضة، كما لعبت قطر دورا في صدور قرارات في جامعة الدول العربية منها منح مقعد سوريا في الجامعة العربية لـــ "الائتلاف الوطني" المعارض في قمة الدوحة، فيما رفض رئيس الوزراء القطري انتقادات بان بلاده تغامر بزعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط من خلال دعم المعارضين في سوريا.

كما قدمت قطر وبالتعاون مع السعودية وبريطانيا وفرنسا ودعم الولايات المتحدة، مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لـــ"دعم كل قرارات" جامعة الدول العربية، ومنها ما اتخذ أخيراً على مستوى القمة في الدوحة، وخصوصاً ما يتعلق بمنح "الائتلاف الوطني" مقعد سوريا في الجامعة باعتباره "الممثل الشرعي" للشعب السوري، حيث أقرته الجمعية مع إجراء بعض التعديلات بطلب من بعض الدول، بأغلبية 107 أصوات مقابل اعتراض 12 دولة فيما امتنعت 59 دولة عن التصويت.

وتشهد الأزمة السورية مؤخرا تحركا دبلوماسيا كثيفا من أطراف دولية تسعى للبدء في مرحلة الحوار والوصول إلى طاولة المفاوضات، حيث أعلنت كل من موسكو وواشنطن أنهما بصدد الاعداد لمؤتمر دولي حول الشأن السوري للبناء على مقررات مؤتمر جنيف

الأول، نهاية الشهر الجاري، فيما يبدو أنه تأجل إلى حزيران المقبل حسب تصريحات لمسؤولين أمريكيين وروس. (سيريا نيوز، 2013)

آليات التحرك القطري تجاه الازمة السورية:

كانت بداية استجابة قطر للثورة من خلال الجامعة العربية التي قامت بإصدار بيان بتاريخ 2011/10/16، وكان من أهم البنود فيه الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني، جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية من خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة من خلال عمل الدوحة على خلق إجماع أو شبه إجماع عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل بداية بتعليق مشاركة الوفود السورية الرسمية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم 16 / 11/ 2011، وإلى حين قيام دمشق بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، وفي 27 من الشهر ذاته قررت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات تتلخص بعقوبات اقتصادية على سورية، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى تدويل الأزمة" كما قامت قطر بسحب سفيرها من دمشق، وإغلاق سفارتها على إثر الاعتداء عليها من قبل أعوان النظام . (الزعاترة، 2012)

لا بد من الوقوف إلى جانب الشعب السوري إلا أن هناك أسباب أثرت على موقف قطر من سوريا فالخطر الذي يحيط بدول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية والذي أثار مخاوف قطر، خصوصاً بعد انكشاف الدور الإيراني لما يحدث في البحرين، مما استدعى موقفا منسجماً مع الموقف العام لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تتملكها مخاوف كبيرة على وجودها ومستقبلها من المشروع الإيراني، وبما أن سوريا هي حليف رئيسي لإيران، فبإمكان دول مجلس التعاون الخليجي توجيه ضربة

مؤثرة وموجعة لإيران من خلال العمل على إسقاط حليفها النظام السوري ورغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية لها من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي. (النابلسي، 2011)

ونظرًا لأن المنطقة العربية كانت ولا زالت تعيش صراع الدور والزعامة والنفوذ خصوصاً في ظل التراجع المؤقت والطارئ للدور التاريخي المؤثر لمصر في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية بعد ثورة 25 يناير، لذا سعت الدوحة لشغل هذا الدور، في ضل غياب "تأثير" الأيديولوجية على القيادة القطرية وغلبة الطابع البرجماتي، وهذا يجعلها تلعب سياسة خارجية تحقق مصالحها، كما أن الموقف الإنساني لقطر النابع من كونها تريد لشعب سوريا الاستقرار والسلام، ولم تتدخل في سوريا قبل أن ترى الشعب السوري يصرخ ويحتج على قمع ثورته بالقتل والاعتقالات، فموقف قطر من الثورة السورية يعتبر رأس الحربة ضد نظام الأسد، فمواقف قطر السابقة التي ضحت بمليارات الدولارات والمصالح المشتركة الأخرى فيها قوة لن تتراجع عن هذا الموقف. (كنعان والشلبي، 2011)

الخاتمة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما اتجاهات السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية أثرت وستؤثر على المنطقة في المستقبل في ظل سعي قطر للقيام بدور طموح في قيادة إقليمية في مرحلة الربيع العربي لتؤسس لمرحلة ما بعد الربيع العربي، وللتأسيس لهذا الدور فقد قامت قطر بتوفير كافة أشكال الدعم المالي والمعنوي والإعلامي للثورات العربية في ليبيا وتونس واليمن ومصر بهدف إبراز دورها وتأثيرها على الثورات العربية.

تقوم السياسة الخارجية القطرية على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة القيام بمبادرات تهدف إلى التوسط في النزاعات العربية الداخلية وفي نفس الوقت تحاول توظيف مواردها المالية.

لقد أُثيرَت قضية المصداقية بقوة عندما فشلت "الجزيرة" في أن تغطي في شكل كامل الانتفاضة في البحرين المجاورة، فهذه الانتفاضة أثبتت أنها أصعب حالات الربيع العربي بالنسبة إلى القطريين. وصُوِّرت الاحتجاجات البحرينية على أنها بقيادة مجموعات شيعية تدعمها إيران ضد العائلة الحاكمة السنية المدعومة من السعودية. وبالنسبة إلى السعودية المجاورة، كانت البحرين خطاً أحمر، فأي احتمال لوقوع البلاد في أيدي الأغلبية الشيعية يُعتبَر دائماً تهديداً حقيقياً للأمن القومي. وفي الواقع لم يخاطر السعوديون مع الاحتجاجات البحرينية، فحين بدا أن التطورات في البلاد تتطور إلى مرحلة خارجة عن سيطرة النظام، أرسلت الرياض قوات عسكرية تحت رعاية مجلس التعاون. وأقرت قطر الخطوات السعودية وحيّدت نفسها على ما يبدو إزاء المسألة البحرينية، ربما بسبب الحساسية الزائدة للمسألة وقربها الجغرافي. وفي الوقت الذي كانت فيه قطر منخرطة جداً بقضايا أخرى تتعلق بالربيع العربي، كانت تمنع نفسها عقلانياً من أن تتعرض إلى ضغط شديد، خصوصاً في منطقة الخليج.

لقد استمرت الاختلافات بين الموقفين الأمريكي والقطري حول المسائل الإقليمية خلال الربيع العربي. ففي الأسبوعين الأولين للاحتجاجات التونسية والمصرية ضد نظامي زين العابدين بن علي وحسن مبارك، كانت ردود فعل واشنطن والدوحة مختلفة. فالدوحة حشدت ترسانتها الإعلامية وراء الثوار ، فيما كانت واشنطن أكثر حذراً على أمل الحفاظ على الوضع القائم باستثناء تطبيق إصلاحات جدية. وكان التقارب القوي، الوحيد ربما، بين المقاربتين حول الحالة الليبية التي نالت اتفاقاً عالمياً، ما جعل الموقف القطري- الأمريكي المشترك غير مفاجئ.

وحول الثورة السورية، برزت اختلافات وتقاربات بين الاثنين، مع ميل الميزان أكثر ربما إلى الاختلافات، فالدوحة أيدت تدخلاً عسكرياً عربياً تحت مظلة جامعة الدول

العربية، فيما لم تقبل واشنطن قط الفكرة أو أي شكل آخر من التدخل العسكري، وكانت اللغة المستخدمة من المسؤولين القطريين تصف الوضع في سوريا بحرب الإبادة الجماعية التي يشنها النظام على شعبه، فيما بقي الخطاب الرسمي الأمريكي أكثر حذراً بكثير وأقرب إلى رؤية الوضع كحرب أهلية، وأيدت الدوحة المجلس الوطني السوري منذ تأسيسه، على عكس واشنطن وتشكيكها المتزايد في شمولية المجلس وفاعليته، ودفعت الدوحة باتجاه تعزيز نوعية الأسلحة التي يجب أن تصل إلى المجموعات المسلحة، فيما عارضت واشنطن حتى الآن أي خطوة في هذا الاتجاه، آخذة في شكل معمّق في حسبان سياستها الأمن المستقبلي لدولة إسرائيل وأي تهديدات محتملة للدولة العبرية يمكن أن تلي سقوط نظام الأسد. لكن حدة بعض هذه الاختلافات تراجعت بعد اجتماعات الدوحة لمجموعات المعارضة السورية في تشرين الثاني 2012.

النتائـــج:

1) حاولت قطر الاعتماد على استخدام الأداة الاقتصادية والأداة الإعلامية في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه الثورات العربية، وقد برز ذلك من خلال استخدام قناة الجزيرة والتمويل للثورات وتأييد الأحزاب المعارضة وخصوصاً الإسلامية منها، للوصول الى اكتساب بعض الحركات للوصول الى الحكم، وذلك في محاولة منها للتغلب على تواضع إجمالي قدراتها المادية، مقارنة بالدول الكبرى، ويتطلب فهم نزوع قطر لاستخدام هذا الشكل من القوة تحليل ما تمتلكه من عناصر القوة الأخرى وخصوصاً الاقتصادية والإعلامية حيث استثمرت قطر هذه القوة في تحقيق أهدافها في الثورات العربية.
2) استثمرت قطر مواردها الاقتصادية والتي تعتمد بشكل اساسي على صادرات النفط والغاز وتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار، والتي تنتشر في كثير من دول العالم ، وقد تضاعفت

استثماراتها في الدول العربية التي حدثت بها ثورات كما في الثورة المصرية والتونسية وذلك استمرارً لنهجها السياسي لدعم وتأييد الدول العربية لمرحلة الثورات وما بعدها.

3) نتيجة للمواقف القطرية ومحاولات دولة قطر التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية التي حدثت بها الثورات فقد برزت نظرة في بلدان الحالات "الناجحة" للربيع العربي إلى أن القطريين يتدخلون في الشؤون الداخلية لهذه البلدان بعد ثوراتها. ففي البلدان الثلاثة حيث دعمت قطر بقوة قلب الأنظمة القديمة، أي تونس ومصر وليبيا، ثمة أصوات متنامية تنتقد السياسات القطرية بدعوى أن قطر تفضّل قوة معينة، هي الإسلاميين عموماً، على القوى الأخرى. وفي الواقع يتحيّر مراقبون كثيرون أمام هذه النظرة إلى أن قطر تؤيد الأحزاب الإسلامية، خصوصاً حزب الإخوان المسلمين.

4) بعد انهيار النظامين التونسي والمصري في 2011، أصبحت العاصمة القطرية الدوحة المركز الإقليمي الرئيسي للدعم الدبلوماسي واللوجستي للانتفاضات في ليبيا واليمن وسوريا. وتمركز ممثلون لهذه الانتفاضات وناطقون باسمها في الدوحة أو زاروها كثيراً ليصدروا إعلانات وبيانات. وعلى مستوى دولي، نسّق القطريون جهوداً داخل جامعة الدول العربية للتوصل إلى طلب من الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا، ما سهّل إصدار قرار عن مجلس الأمن سمح لحلف شمالي الأطلسي بالتدخل ضد الراحل معمر القذافي ونظامه بفرض منطقة حظر للطيران ونجحت الثورة الليبية في دعم الثوار لمحاربة نظام معمر القذافي ، وتحاول قطر فعل الشيء نفسه ضد نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، إلا أن الدعم الروسي والصيني والإيراني الشديد للنظام لا زال قوياً.

5) إن قطر تعمل بشكل أو بآخر ضمن رؤية أمريكية وتحاول تنفيذ بعض الاجندة الأمريكية في المنطقة وقد برز ذلك من خلال مواقف قطر من الثورات العربية، وتأييدها لهذه الثورات بما تمتلكه من عناصر قوة ساهم وستسهم في تفعيل دور

قطر في المنطقة العربية، مما يؤشر على أن قطر قادرة على تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة وفق رؤية استراتيجية استثمرتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

6) تفتقد قطر إلى الرؤية الاستراتيجية التي تحرك سياستها الخارجية وفي نفس الوقت لا تمتلك رؤية عقائدية أو أيديولوجية قومية تنطلق منها مما ساهم في إضعاف قدرتها على ممارسة دور فاعل على المستوى الإقليمي ويتزامن ذلك مع ضعف العمق والثقل الاستراتيجي في المنطقة في ظل وجود قوى تقليدية إقليمية مثل المملكة العربية السعودية ومصر.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أبراش، أبراهيم، (2011)، **الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية والموجهة**، متوفر عبر الرابط: http://palnation.org.

إبراهيم، حسنين توفيق، (1986)، "السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 86 سنة ،1986، ص30.

أحمدن،يوسف أحمد، (1970)، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (22)، ص38: 59.

إدريس، محمد السعيد، (2009)، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإسلامية في إيران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (176)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نيسان، ص 188..

ادريس، محمد السعيد، (2012)، اتجاهات متعاكسة: مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 47، ص12.

إسماعيل، حسين، (2011)، **الصين والثورات العربية**، 13 /2011/3، متوفر عبر الرابط: http://chinatoday.maktoobblog.com.

أشرف كمال، (2013)، **مصر ما بين الدور القطري وموجة جديدة من الثورة**، http://anbamoscow.com

أشعيا، وليم (د.ت). **فن الدبلوماسية**، متوفر عبر الرابط:: http://www.ankawa.com

آل بوغبيش، عبدالله، (2013)، **احداث الشرق الاوسط والدور القطري؟** http://albadee.net/.

آل ثاني، عبد العزيز بن محمد بن جبر، (2005)، **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005**، الطبعة الأولى، دار الكتب القطرية.

آل ثاني، محمد بن عيد، (1991)، "**السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" **خلال الفترة** (1981-1991)، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،عمان.

الأمانة العامة - الرياض ، **العطية يعتبر خطاب سمو أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة**، 25-9-2010 م

ايوب، خليل سامي، (2011)، **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564، 2011/2/12، متوفر عبر الرابط: http://www.ahewar.org.

باكير، علي حسين ، (2010)، الخليج في شهر يناير، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (65)، ص66، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط، 2010.

باكير، علي حسين، (2010)، الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (65)، **مركز الخليج للأبحاث**، دبي، شباط، 2010.

البدراوي، مغازي (2007). **فوريس ومليارديرات روسيا القادمون من المجهول**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 402، 29 آثار 2007.

بدوي، محمد طه، (1972)، **مدخل على علم العلاقات الدولية**، دار النهضة، بيــروت، ص40-41.

براونلى، جاسون (2012). **المحافظة الأمريكية: رد فعل إدارة أوباما تجاه ثورة 25 يناير**، **السياسة الدولية**، 2012/7/1، متوفر عبر الرابط: http://digital.ahram.org.eg/

بشور، منير، (2008)، تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (355)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول، ص40.

بورزيكي، عبدالنبي، (2012)، الدبلوماسية القطرية والحراك الديموقراطي العربي: "مصائب قوم عند قوم فوائد"، **المجلة الالكترونية للدراسات والابحاث القانونية**، طنجة، 2012/1/29،متوفر عبر الرابط: www.droitplus.net.

التميمي خالد سعيد، (2011) ،**التحرك التركي في زمن الربيع العربي الدوافع والدلالات**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 28/سبتمبر/2011.

جلال، محمد نعمان (2011). **الثورات العربية بين الرؤية الاستراتيجية والمراهقة الفكرية- نظرة مقارنة** (1-3)، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (3109)، 12 مارس .

جهاز الإحصاء القطري، (2012)، **قطر في أرقام**، متوفر عبر الرابط: http://www.qsa.gov.qa.

حسين، سمير محمد، (1984)، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، القاهرة، عالم الكتب، ص 22.

حسين، عدنان السيد (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار أمواد للنشر والتوزيع، بيروت.

الحلوة، محمد (1984)، **العلاقات الدولية**، في كتاب علم السياسة، دار الكرمل، عمان، ص284.

حمادة، امل (2011). **تحول طويل المدي هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، السياسة الدولية**، 2011/7/1، متوفر عبر الرابط:: http://digital.ahram.org.eg

الحمامصي، محمد، (2013)، **الثورة المصرية تقف في وجه النوايا القطرية**، ميدل ايست أون لاين، http://middle-east-online.com

الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2004)، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

الحمش، منير، (2009)، تقرير عن: أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط (الرابع)، الدوحة 3-5 أيار 2009، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (364)، ص60، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران .

الخزندار، سامي، (2008)، **استطلاع آراء أساتذة الإعلام والعلوم السياسية حول مهنية قناة الجزيرة**، عمان، مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي، ص 30.

خضير، ماجد حميد (2011). "**مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي**" ، دراسات دولية، السنة الحادية عشرة، العدد التاس،ع والاربعون، تموز/2011

خضير، ماجد حميد، (2012)، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، **مجلة دراسات دولية**، العدد التاسع والأربعون، ص 201.

راشد، سامح، (2008)، الخليج في البيئة الإقليمية....التوجهات والسياسات، **مجلة السياسة الدولية**، عدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير، ص 78.

أبو الرب، محمد، (2010)، **الجزيرة وقطر**: **خطابات السياسة وسياسات الخطاب**"، جامعة بيرزيت، فلسطين.

ربيع، محمد عبد العزيز، (1990)، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**، ط1، دار الكرمل، صامد، عمان، ص 155.

رجب، إيمان، (2012)، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟ **مجلة السياسة الدولية**، العدد (68) ص32.

رشيد، محمد، (2012)، **إسرائيل والثورات العربية وارتدادات الاعتدال**، 2012/2/4،متوفر عبر الرابط:: http://www.alraimedia.com.

الرفوع، فيصل وفهمي، عبد القادر (2009). **السياسة الخارجية المقارنة**، عمان.

الرمضاني، مازن إسماعيل (1991). **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد: جامعة بغداد.

رؤية قطر الوطنية، (2009)، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني التابع للأمانة العامة للتخطيط التنموي 2009/3/13، www.almethaq.info/news/article1438.htm2030

الزرقة، أحمد، (2011)، الإعلام في خدمة الشعوب...مرحباً بكم في عالم الجزيرة، موقع مأرب برس، http://marebpress.net

الزعاترة، ياسر(2012). مؤامرة قطر "الإمبريالية" على المقاومة والممانعة!الجزيرة نت،متوفر عبر الرابط:: www.aljazeera.net.

الزواوي، محمد سليمان، (2012)، موقف الغرب من الثورات العربية...رؤيـــة سياسية، **مجلة البيان**، العدد (61)، ص35. متوفر عبر الرابط http://www.albayan.co.uk.

زياني، محمد، (2005)، **الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ص 29.

سالم، بول،(2012)، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 398، ص36،مركز دراسات الوحدة العربية.

سلطان، محمد صاحب، (2011)، **إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.

سليم، محمد السيد (1997)، **تحليل السياسة الخارجيـــة**، مكتبـــة النهـــضة المـــصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ص7.

سليم، محمد السيد، (1984) **تحليل السياسة الخارجية**، بروفيشنال للإعلان، القـــاهرة، ص16.

سيريا نيوز، (2013)، **أمير قطر ينتقد عدم تحرك "الدول الفاعلة" لوضع حد لما يجري في سوريا**،http://www.syria-news.com

أبو شبيكة، عدنان أحمد، (2011)، **الموقف القطري من نظام الحكم في سوريا خلال أزمته الداخلية**، دنيا الرأي،.

شريح، محمد عادل(2011). **الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد**، 2011/4/27، متوفر عبر الرابط": http://www.dohainstitute.org

الشلق، أحمد زكريا، (1999)، **تاريخ قطر السياسي**، الدوحة،.

الشلماني، سعد ، (1999)، تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة المتحدة 12، 15 تموز 1999، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (247)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ، ص 177.

الشمري، طارق آل شيخان، (2007)، **الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم..الدبلوماسية والاستراتيجة**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر.

أبو عامور، محمد، (2008)، سعد الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي...قطر والبحرين انموذجاً، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 56.

ابوعيشة، محمد (1999). **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، ط1، بيروت، دار الجيل..

عباس، أشواق (2005). **السياسة الخارجية**، الحوار المتمدن، العدد(1291) ، 2005/8/19، متوفر عبر الرابط:: http://www.ahewar.org/

عبد الجليل، (2012)، **دولة قطر العظمى قطر أنفقت ملياري دولار على الثورة الليبية**، www.ahl-alquran.com

عبد الشفيع، محمد عيسى، (2008)، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص26.

عبد الفتاح، نبيل، (د،ت)، **الإعلام وإدارة التنوع حالة قناة الجزيرة الفضائية**، موقع الأهرام الرقمي، http://digital.ahram.org

عبد الكريم، إبراهيم وعمر، خيـــــــري، والاسمر، مروان، (2011)، **ثورة 25 يناير**

المصرية، ،نيسان 2011، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 4.

عبد الله، حسين، (2008)، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، عدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ، ص 34.

عبد الله، محمد عارف محمد، (2012) **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)**، جامعة النجاح، نابلس.

عبد الواحد، أثير ناظم (2010). "**دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية**"، دراسات دولية، العدد الثالث والأربعون.

عزي، عبد الرحمن وآخرون،(2004)، **العرب والإعلام الفضائي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

عساف، ساسين، (2011)، **العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات العربية التركية** 2010-2011، المؤتمر الثاني والعشرون، 27 – 28 أيار/مايو، بيروت، 2011.

عطية الله، أحمد (1968)، **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة، القاهرة، ص661.

عطية، عبد الرحمن، (2012)، **بدايات النهضة في قطر (مآثر ومفاخر وذكريات)**، دراسة توثيقية، الدوحة، الطبعة الثانية.

العقاد، صلاح ، (1971)، اتحاد الإمارات في الخليج العربي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 26، ص65.

العويفي، محمد، (2011)، قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة، **مجلة مدى الإعلام**، المركز الفلسطيني للتنمية، العدد الأول، ص 13 حزيران.

عيسى، محمود خيري، وبطرس غالي (1979)، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة.

غباش، محمد عبيد، (2005)، الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة. مجتمع أقل من

عاجز، **مجلة المستقبل العربي**، عدد (315)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار 2005.

غندور، صبحي، (2011)، **السؤال المحيّر عن موقف أميركا من الثورات العربية**، 2011/11/3، متوفر عبر الرابط: http://www.grenc.com.

الغوث، مختار بن (2011). **الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية**، متوفر عبرا الرابط: http://www.4nahda.com

فكري، مروة(2012). ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، 2012/1/1، القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**،متوفر عبر الرابط:: http://digital.ahram.org.eg.

فكري، مروة، (2012)، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه الثورة العربية العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 187، المجلد 47، ص30.

القبّاع، عبدالله سعود، (1986)، **السياسة الخارجيّة السعودية**، مطابع الفردوس.

القضاة، محمد فلا وسحر محمد خميس، (2008)، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة و عبد الفتاح الدولية لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك، عمان، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد (1)، العدد (1)، ص14.

القطارنة، يسار (2012). حالة "خاصة": كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (188)، ص 36 أبريل، القاهرة،متوفر عبر الرابط:: http://www.siyassa.org.eg.

قنديل، أحمد، (2012)، **الصين والأزمة السورية بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط**، 2012/2/17، متوفر عبر الرابط: http://www.ahram.org.eg.

الكفارنة، عارف أحمد، (2009)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (42)، ص56.

كنعان-محمد الشلبي، وسام، (2011)، **سورية وقطر والجزيرة: قصة غرام أم طلاق**، الأخبار اللبنانية، العدد: 1468.

كوش، عمر، (2011)، **روسيا والثروات العربية**، 2011/9/18، متوفر عبر الرابط: http://www.aljazeera.net/.

الكيالي، عبد الوهاب (1993). "**موسوعة السياسة**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مارس 1993، الطبعة الثانية، الجزء الثاني.

اللباد، مصطفى، (2012)، **قطر أحلام كبيرة وقدرات محدودة**، ميدل ايست أونلاين.

لوموند، (2013)، **قطر تشتري العالم قالت إنها استثمرت الأزمة المالية بشكلٍ ممتاز**، ،متوفر عبر الرابط:: http://www.w-tb.com/

المال والاعلام، (2013)،وشبكة علاقات دولية... وقوة عسكرية تكاد لا تذكر... كيف ولماذا اصبحت قطر قوة محركة للثورات العربية وتقوم بدور اقليمي ودولي، **مجلة الصياد**، العدد (3573)،متوفر عبر الرابط:: http://al-sayad.com.

المحمودي، علي رحومة، (2012)، **حصاد الثورة الليبية**، http://albayan.co.uk

مختار، أمل، (2011)، نموذج (لولا) يتكرر وحدود التغيير في السياسة الخارجية البرازيلية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد (184)، نيسان، ص42.

مرل، مرسيل (د. ت)، **السياسة الخارجية**، ترجمة خضر خضر، جروس برس.

المرهون، عبد الجليل زيد، (2006)، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (328)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ص 12.

مزيد، رحيم، **القيم والأخبار في قناة الجزيرة دراسة تحليلية لنشرات الأخبار التي تقدمها قناة الجزيرة في قطر**، بغداد، جامعة بغداد، قسم الإعلام، ص 100.

مسعد، نيفين، (2002)، السياسات الخارجية العربية تجاه إيران، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (279)، ص36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار.

المشاط، عبد المنعم، (2008)، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ، ص30.

مشاقبة، أمين (1998). الأردن ودول الجوار، **مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية الثاني**. 1998

مصطفى، عبد الجبار (1982)، **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، وزارة التعليم العالي، بغداد،

مصطفى، هطي، (2011)، **الجزيرة وإشكالية الرأي والرأي الآخر في الحراك العربي والمغربي**، متوفر عبر الرابط: http://www.alislah.ma، 2011/11/20.

مطر، سليم، (2011)، **أخطر أسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط**، ط1، دار الكلمة الحرة، بيروت، حزيران، 2011.

مقابلة مع الشيخ حمد بن ثامر، **صحيفة الرأي العام الكويتية**، الكويت، 1997/5/14.

مقلد، إسماعيل صبري (1982). **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات.

مقلد، إسماعيل صبري(1987). **نظريات السياسة الدولية**، ط2، ذات السلاسل، الكويت، ص 146.

المنجد في اللغة والأعلام، (1992)، الطبعة الثالثة والثلاثون، دار الشروق، بيروت، ص362.

المنصور، عبد العزيز محمد، (1984)، **التطور السياسي لقطر** 1949-1961، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 15.

النابلسي، شاكر، (2011)، **لماذا أصبحت «قطر» قاطرة الثورة العربية؟** دار الوطن.

ناجي، محمد عباس، (2011)، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لايران بعد الثورات العربية، 2011، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 185، ص87.

ناصر، شحاتة محمد، (2008)، الخليج والطفرة النفطية الثانية....أولويات الاتفاق،

مجلة السياسة الدولية، عدد (171)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ، ص 64.

نجيم، محمد (2011) **الثورات العربية مالها وما عليها،** صحيفة الاتحاد، متوفر عبر الرابط: http://www.alittihad.ae.

نعناع،عبد الناصر،(2012)، التدخل القطري في سورية أثناء الثورة، المشهد، http://al-mashhad.com

أبو هلال، فراس، (2011)، **إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات،** 2011/2/8،متوفر عبر الرابط:: http://www.arabs.com/.

الهزايمة، محمد عوض، (1994)، **الأيديولوجيا والسياسة الخارجية،** رسالة دكتـــوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة التونسية.

الهزايمة، محمد عوض، (2004)، **السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق،** الطبعة الثانية.

الهيتي، هيثم، (2008)، **الإعلام السياسي والإخب(1998)،اري في الفضائيات،** عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1.

وزارة الإعلام والثقافة القطرية، (2010)، **الكتاب السنوي** الدوحة، قطر، 1992، 1993، 1995م.

وزارة الخارجية القطرية،(2012)،متوفر عبر الرابط:: www.mofa.gov.qa

وكالة الأنباء القطرية،(2010)، متوفر عبر الرابط www.qnaol.net/QNAAr/Qatar

بً: المراجع الأجنبية:

Coplin, William D. & W.Degley, charles (1975). **Analyzing international relations: A Multimethod introduction** , New York: praeger Publishers Inc.

Hasseling.Bart, (2011),"**Qatars Trailblazing Diplomacy**". Arabsthink.com. Nov. .12.

Holsti, K, J, (1974), **international politics**, A frame work for analysis, London, prentice hall international Inc, pp154-173.

Hroub, Khaled. (2011), **How Al-Jazeera's Arab Spring Advanced Qatar's Foreign PolicyEurope's World**. Available at: http://www.europesworld

Robert G.(2011), Darius and others (Editors), **Gulf Security: into the 1980**، S. Hoover، Institution Press، California، U.S.A.، pp. 82-115.

Snyder, Richard C., (1962), **Foreign Policy decision Making**, An Approach to study of International politics, N.J, The free press, p.65.

المعلومات الشخصية:

الاسم: أمجد سالم عطوان المعايطه

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية.

الدرجة العلمية: ماجستير

السنة: 2013

البريد الالكتروني: amjad_almaaitah1@hotmail.com